

مذكرات سياسية 2 - الزعيم أزهري

مقالات

في إطار استمرار الحرب التي اندلعت بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف باسم (حميدتي) في 2023/4/15، ونظراً لعدم قدرة أي من الطرفين على حسم الحرب لصالحه حتى الآن، فقد باتت هذه الحرب مفتوحة على كل الاحتمالات، وبخاصة في ظل ما يكتنف الموقف العسكري على الأرض من غموض، حيث إنه من غير المعروف على وجه الدقة من يسيطر على ماذا، وبخاصة في ظل التضارب الشديد في البيانات والتصريحات الصادرة عن الجانبين، وصعوبة التحقق من صحتها بالاستناد إلى مصادر مستقبلية.

وفي ضوء ذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد واستشراف السيناريوهات المستقبلية للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، وبخاصة في ظل فشل رهان كل من الطرفين على تحقيق نصر سريع وحاسم، حيث يبدو أن المعطيات والحقائق العسكرية على الأرض لم تتغير كثيراً منذ اندلاع الحرب في 2023/4/15 حتى الآن. وسوف تعتمد الدراسة في مقاربتها للموضوع على أداة السيناريوهات المشروطة، حيث يتم رصد وتحليل شروط ومتطلبات تحقق كل سيناريو مع تحديد السيناريو/ السيناريوهات الأكثر احتمالاً.

وثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام للتفكير في الآفاق المستقبلية للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع:

أولاً، إن الحرب تجري هذه المرة بين أكبر قوتين عسكريتين في السودان، وهما الجيش وقوات الدعم السريع. وكانا يشكلان معاً قبل 2023/4/15 جناحي المكون العسكري، حيث إن قوات الدعم السريع هي من الناحية القانونية تابعة للقوات المسلحة، وتأتمر بأمر القائد الأعلى. ونظراً للإمكانيات والقدرات العسكرية التي يمتلكها كل طرف، فإن هذا يعزز من احتمال استمرار الحرب لفترة زمنية أطول، الأمر الذي يجعل تداعياتها كارثية على الدولة والمجتمع.

وثانيها، إن الحرب تجري للمرة الأولى داخل العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث، وبعض المدن الأخرى، فيما جرت الحروب التي شهدتها السودان في السابق في الأطراف والمناطق الريفية سواء في الجنوب أو دارفور أو شرق السودان. ونظراً لأن العاصمة بمدنها الثلاث هي مركز السلطة والحكم، حيث توجد مقار الأجهزة والسلطات الرسمية، والمقار الرئيسية للشركات والبنوك، ومعظم المصانع الكبرى، ومقار البعثات الدبلوماسية، فإن اندلاع حرب داخل العاصمة المأهولة بالسكان يفضي إلى نتائج كارثية من حيث أعداد القتلى والجرحى، وحجم التدمير في البنى والهيكل التحتية والممتلكات العامة والخاصة، فضلاً عن إصابة

الدولة بحالة من الشلل، وعزلها عن العالم الخارجي بمعنى من المعاني. فمع اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع سارعت دول عديدة إلى إجلاء بعثاتها الدبلوماسية وراعيها من السودان، وأغلقت سفاراتها وقنصليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حروب المدن عادة ما تكون معقدة وصعبة الحسم.

وثالثتها، إن خبرات الحروب الداخلية التي شهدتها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال سواء في الجنوب أو دارفور أو النيل الأزرق أو جنوب كردفان تؤكد بوضوح على أن هذه الحروب استمرت لسنوات طويلة بفضل عوامل داخلية وأخرى خارجية. فعلى سبيل المثال، استمرت الحرب في الجنوب لعقود. وهنا مكنم الخطر بالنسبة للحرب الدائرة حالياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث إنها يمكن أن تستمر لفترة طويلة، وبخاصة إذا امتدت إلى ولايات أخرى، وانخرطت فيها قوى قبلية وعرقية وحركات مسلحة، فضلاً عن تدخل بعض القوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية.

ورابعها، إنه بغض النظر عن الأسباب المباشرة للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، إلا أن هذه الحرب لا يمكن فهمها بمعزل عن جملة من التحديات والإشكاليات الكبرى التي عانى - ويعانى - منها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أبرزها: تعثر عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث أخفقت نخب ما بعد الاستقلال في بناء دولة وطنية ديمقراطية تستند إلى أسس ومبادئ المواطنة، وتكون قادرة على استيعاب التعددية المجتمعية، العرقية والقبلية والدينية والجهوية، وتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء، بدلاً من أن تكون مصدر صراعات وحروب. وفي هذا الإطار، يمكن فهم كثرة الحروب الداخلية التي شهدتها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي انتهت إحداها بانفصال الجنوب في عام 2011. ومن التحديات أيضاً تمدد الدور السياسي للجيش. فخلال الفترة الممتدة منذ استقلال السودان في عام 1956 حتى عام 2023، حكم عسكريون البلاد لمدة تتجاوز الـ 55 عاماً، الأمر الذي كرس من ظاهرة تسييس الجيش. يُضاف إلى ذلك كثرة الانقسامات في صفوف النخب السياسية، وعجزها المزمّن عن بناء حد أدنى من التوافق الوطني، فضلاً عن عمق الاختلافات والتناقضات بين المركز والهوامش أو الأطراف، فتاريخياً تسيطر النخبة النيلية على مفاتيح السلطة والثروة، الأمر الذي أدى إلى تعميق حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمناطق عديدة في السودان، وهو ما أسهم في ظهور حركات التمرد المسلحة، وتغذية الحروب الأهلية والصراعات الممتدة.

وخامستها، إن الحروب الداخلية عادة ما تستدعي التدخلات الخارجية سواء من قبل دول أو فاعلين مسلحين من غير الدول. وقد خبر السودان هذه الظاهرة خلال الحروب التي اندلعت في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبخاصة الحرب في الجنوب. وإذا طال أمد الحرب الدائرة حالياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، فإنه من المرجح حدوث تدخلات خارجية لصالح هذا الطرف أو ذاك، وذلك حسب أجندات ومصالح الأطراف المتدخلة، مما يغذي استمرار الحرب.

ومع أخذ الملاحظات السابقة في الاعتبار، فإن هناك عدة سيناريوهات لمستقبل الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع. أولها، حسم الحرب لصالح أحد الطرفين. وثانيها، قبول الطرفين بوقف دائم لإطلاق النار والانخراط في مفاوضات تفضي إلى حل سياسي. وثالثها، استمرار الحرب بشكل متقطع خلال الأجل القصير. ورابعها، الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة.

وتتناول الدراسة كلاً من هذه السيناريوهات بشيء من التفصيل.

السيناريو الأول: حسم الحرب لصالح أحد الطرفين

يبدو هذا السيناريو ضعيف الاحتمال، حيث لم يستطع أي طرف تحقيق نصر حاسم حتى الآن. ولا يبدو أن أيًا منهما يمتلك المقدرة على تحقيق ذلك خلال المستقبل المنظور. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو طبيعة وخصوصية ميزان القوة بين طرفي الحرب، مما يمكنهما من مواصلة القتال لفترة أطول. فإذا كان الجيش يمتلك التفوق من حيث سلاح الطيران والمدفعية وغير ذلك من الأسلحة الثقيلة، فإن قوات الدعم السريع تمتلك القدرة على المناورة وسرعة الحركة اعتماداً على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. كما أن مسرح العمليات متمثلاً بالأساس في العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث وإقليم دارفور يجعل القدرة على إنهاء الحرب لصالح هذا الطرف أو ذاك أكثر صعوبة وتعقيداً.

وإذا كان من الصعب تصور قدرة قوات الدعم السريع على هزيمة الجيش، فإن الأخير لا يستطيع حسم المواجهة لصالحه بسهولة، حيث إن القتال داخل المدن يقيد من قدرته على استخدام ما لديه من أسلحة ثقيلة على نطاق واسع. ولذلك أكد بعض المراقبين للميدان على أن معادلة الحرب في السودان باتت تقوم على سيطرة الجيش على الأجواء وسيطرة قوات الدعم السريع على الأرض، حيث يستخدم الجيش سلاح الطيران في قصف مقار وتجمعات لقوات الدعم السريع، فيما تنتشر الأخيرة داخل أحياء مأهولة بالسكان، وتمارس الكر والفر. ولذلك تبدو المواجهة بين الطرفين أقرب ما تكون إلى حرب جواله داخل مدن وأحياء سكنية [1].

كما أن حدوث انشقاق كبير داخل قوات الدعم السريع على النحو الذي يصب في مصلحة الجيش، ويمكنه من حسم المواجهة لصالحه، هو أمر ضعيف الاحتمال في ظل التركيبة القبلية لهذه القوات من ناحية، وولاء أفرادها لحميدتي من ناحية أخرى. ولكن حتى بافتراض تمكن الجيش خلال فترة زمنية معينة من فرض نوع من السيطرة على العاصمة الخرطوم، فإن ذلك لا يعني نهاية الحرب، حيث تستطيع قوات الدعم السريع مواصلة حرب عصابات داخل العاصمة من خلال مجموعات صغيرة، فضلاً عن فتح جبهات أخرى للمواجهة مع الجيش، وبخاصة في إقليم دارفور، حيث تتمركز القبائل التي ينتمي إليها الكثير من أفراد قوات الدعم السريع. وقد شهد الإقليم - ويشهد - بالفعل مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع، راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى، فضلاً عن نزوح الآلاف.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التركيبة العرقية والقبلية لإقليم دارفور، وإرث الصراع الدامي الذي شهده لسنوات، يجعلانه بيئة ملائمة لاستمرار حالة الحرب، والتي لن تقتصر على الجيش وقوات الدعم السريع فحسب، بل ستتخطى فيها قوى قبلية وعرقية، وهذا هو ما حدث بالفعل بين قبيلة المساليت ذات الأصول الأفريقية وبعض القبائل العربية في غرب دارفور. وقد أعادت المواجهات في الإقليم إلى الأذهان حرب دارفور التي اندلعت في عام 2003، وما ترتب عليها من تداعيات كارثية[2].

السيناريو الثاني: قبول الطرفين بوقف دائم لإطلاق النار والدخول في مفاوضات تفضي إلى حل سياسي

يُعد هذا السيناريو ضعيف الاحتمال أيضاً، وذلك لعدم توفر شروط تحقيقه على أرض الواقع، وفي مقدمتها اقتناع كل من الطرفين بصعوبة الانتصار في هذه المواجهة، ومن ثم لا بديل سوى التفاوض، ووجود ضغوط دولية حقيقية تجبرهما على وقف القتال والقبول بمفاوضات جادة لإنهاء الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل أخرى تجعل هذا السيناريو غير مرجح، منها: أن الطرفين أوغلا في المواجهة، وتبادلا اتهامات حادة، وأصبحت الحرب بينهما مباراة صفرية. ويحاول كل طرف على الأقل تحقيق إنجاز عسكري ملموس يعزز موقفه التفاوضي في حال الاضطرار إلى التفاوض من أجل إنهاء الحرب.

ومما يشير إلى ضعف احتمال هذا السيناريو هو عدم التزام الطرفين باتفاقات الهدنة العديدة التي وافقا عليها، حيث راح كل طرف يتهم الطرف الآخر بخرق هذه الهدن، مما يؤكد على عدم استعدادهما للدخول في مفاوضات سياسية جادة تضع نهاية للحرب، حيث باتت الحرب في نظرهما بمثابة صراع مصيري. فعدم قدرة الجيش على حسم الحرب لصالحه يضع دوره ومكانته على المحك. كما أن هزيمة قوات الدعم السريع تعني نهايتها.

وفي إطار وساطة سعودية – أمريكية، جاءت مصحوبة بتلويح أمريكي بفرض عقوبات على الأفراد المسؤولين عن تهديد الأمن والاستقرار في السودان، قبل الجيش وقوات الدعم السريع بإجراء مفاوضات في مدينة جدة السعودية. وقد كشفت نتائج هذه المفاوضات التي انطلقت في 2023/5/6 عن عدم جدية الطرفين في التوصل إلى حل سياسي يضع نهاية للحرب. ففي 2023/5/11، وقع وفدا التفاوض عن الطرفين "إعلان جدة"، وهو مجرد إعلان مبادئ، حيث نص على ما يلي: "نؤكد نحن الموقعون أدناه، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال هذا الإعلان، التزاماتنا الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني لتيسير العمل الإنساني من أجل تلبية احتياجات المدنيين. ونؤكد التزامنا الراسخ بسيادة السودان والحفاظ على وحدته وسلامه أراضيهِ. ونذكر أن الالتزام بالإعلان لن يؤثر على أي وضع قانوني أو أمني أو سياسي للأطراف الموقعة عليه، ولن يرتبط بالانخراط في أي عملية سياسية"[3]. وبموجب "إعلان جدة" يلتزم الطرفان بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويشمل ذلك السماح لهم بالمرور الآمن لمغادرة مناطق الأعمال العدائية الفعلية على أساس طوعي في الاتجاه الذي يختارونه، والامتناع عن أي هجوم من المتوقع أن

يتسبب في أضرار مدنية عرضية، والالتزام بالإجلاء والامتناع عن الاستحواذ واحترام وحماية كل المرافق الخاصة والعامة كالمرافق الطبية والمستشفيات ومنشآت المياه والكهرباء، والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية، والسماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية دون أي عوائق. ويحظر الإعلان على الطرفين تجنيد الأطفال، والاحتجاز التعسفي للمدنيين وكل أشكال التعذيب[4].

ورغم أهمية المبادئ التي يتضمنها "إعلان جدة"، إلا أنه لم يتضمن موافقة الطرفين على هدنة إنسانية أو وقف مؤقت لإطلاق نار من أجل تنفيذ هذه المبادئ. وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين ممثلي الجيش وقوات الدعم السريع، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات في بيان مشترك صدر في 2022/5/20 عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد بين الجيش وقوات الدعم السريع، على أن يدخل حيز التنفيذ بعد 48 ساعة من وقت التوقيع، ويستمر لمدة سبعة أيام، ويمكن تمديده لمدة أخرى بموافقة الطرفين.

وعلى الرغم من إعلان كل من الجيش وقوات الدعم السريع الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار القصير الأمد، إلا أنه ظل التزاماً جزئياً، حيث أسفر عن حالة من الهدوء النسبي، وذلك بسبب استمرار الطرفين في خرقه. وهذا ما أكدته الدولتان الراعيتان لمفاوضات جدة، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في بيان مشترك صدر بتاريخ 2023/5/27، حيث أشار البيان إلى أن "طرفي الصراع أبلغا الرياض وواشنطن التزامهما تسهيل المساعدة الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية لصالح الشعب السوداني. ومع ذلك، ارتكبت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أعمالاً محظورة أعاقَت تلك الجهود. وإدراكاً منا بأنه لم تتم مراعاة وقف إطلاق النار الحالي بشكل كامل، إلا أننا قمنا بحث كلا الطرفين على الموافقة على تمديده، وإن لم يتم التقيد به بشكل كامل، لتوفير مزيد من الوقت للجهات الفاعلة الإنسانية للاضطلاع بهذا العمل الحيوي"[5]. وعلى خلفية ذلك، وافق الجيش وقوات الدعم السريع على تمديد وقف إطلاق النار قصير الأمد الذي ينتهي في مساء يوم الإثنين الموافق 2023/5/29 لمدة 5 أيام أخرى. ومع ذلك استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار[6].

وقبل انتهاء مدة الخمسة أيام حدثت عدة تطورات هامة ذات صلة بمسار الحرب. ففي 2023/5/31، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بتنفيذ متطلبات "إعلان جدة". وفي هذا السياق، أكد المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية، العميد الركن نبيل عبد الله، على أن القوات المسلحة مستعدة لتطبيق التزامها الدستوري والوطني للقضاء على التمرد ولتأمين الوطن والمواطن، وهذا ما سيجري في مقبل الأيام[7].

وكان البرهان قد استبق هذا القرار بتصريحات لافتة أدلى بها في ثاني ظهور له منذ بداية الحرب خلال تفقده بعض مواقع قوات الجيش، وأكد فيها على أن "القوات المسلحة لم تستخدم بعد كامل قوتها المميّنة حتى لا تدمر البلاد، لكن إذا لم ينصع العدو (قوات الدعم السريع) أو يستجب، سنضطر لاستخدام أقصى قوة لدينا... وأن القوات المسلحة ستظل

مستعدة للقتال حتى النصر، وأنها تسيطر على جميع المواقع العسكرية في السودان بشكل كامل، وأن المتمردين لن يستطيعوا أن ينالوا من هذه البلاد، وأن النصر قريب لا محالة" [8]. ويكشف هذا التصريح عن جانب من تعقيدات الحرب في السودان، حيث إن هدف تحقيق نصر سريع من جانب الجيش أصبح بعيد المنال. كما تساءل كثيرون عن القوة المميتة التي لم يستخدمها الجيش السوداني بعد، خاصة وأنه استخدم بالفعل سلاح الطيران والمدفعية. وحسب هذه التصريحات فإن التوسع في استخدام أسلحة ثقيلة من جانب الجيش معناه المزيد من الدمار في العاصمة.

وإثر تعليق الجيش مشاركته في محادثات جدة، أعلنت الدولتان الراعيتان للمحادثات، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في بيان مشترك صدر في 2023/6/1، تعليق محادثات جدة بين الجيش وقوات الدعم السريع بسبب الانتهاكات الجسيمة المتكررة لوقف إطلاق النار من قبل الطرفين. واعتبر البيان أن طرفي الصراع "يدعيان أنهما يمثلان مصالح الشعب السوداني، لكن أفعالهما زادت من معاناة السودانيين وعرضت الوحدة الوطنية والاستقرار الإقليمي للخطر". وأكدت الدولتان في بيانهما المشترك استعدادهما لاستئناف المحادثات حال تنفيذ الطرفين الخطوات اللازمة لبناء الثقة. وهكذا ينطوي هذا البيان على إدانة الطرفين المتحاربين، وتحميلهما معاً مسؤولية استمرار الحرب [9].

كما تزامن مع هذه التطورات قيام الولايات المتحدة الأمريكية في 2023/6/1 بفرض عقوبات على كل من الجيش وقوات الدعم السريع، وذلك بهدف محاسبة المسؤولين عن تفويض الأمن والسلام والاستقرار في السودان جراء الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار. وقد شملت هذه العقوبات فرض قيود على منح تأشيرات الدخول لأشخاص محددين، بينهم مسؤولون من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع وقادة من نظام الرئيس السابق عمر البشير، فضلاً عن عقوبات اقتصادية شملت - حسب موقع وزارة الخزانة الأمريكية - شركتين تابعتين لقوات الدعم السريع، وشركتين تابعتين للقوات المسلحة [10].

ومهما يكن من أمر، فإن العقوبات الأمريكية على السودان تمثل نوعاً من الضغط تمارسه واشنطن على طرفي الحرب بهدف إجبارهما على الدخول في مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار مع الالتزام بتنفيذ بنوده تمهيداً للتوصل إلى حل سياسي للصراع. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من يرى أن هذه العقوبات قد لا تحقق الهدف المقصود، وذلك في ضوء خبرة التجربة الطويلة للسودان وبلدان أخرى مع العقوبات الأمريكية. فعلى الرغم من أن واشنطن فرضت عقوبات على نظام البشير منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلا أن هذه العقوبات لم تقوض النظام. كما أن العقوبات الاقتصادية قد تضعف الجيش وقوات الدعم السريع بدرجات متفاوتة، إلا أنهما قد يستطيعان التحايل والالتفاف عليها بأشكال مختلفة كما فعل نظام البشير. وعلى الرغم من أن توقيع المزيد من العقوبات على الطرفين المتحاربين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد يدفعهما إلى القبول بهذن مؤقتة لإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، إلا أن ذلك لا يعالج جذور الصراع، حيث يتطلب الأمر الدخول في مفاوضات جادة، تقضي إلى وقف شامل لإطلاق

النار، يمهّد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضع نهاية للحرب، وتتضمن خارطة طريق لمعالجة آثارها، وتحقيق الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي[11]. وبدون ذلك، فالأرجح أن تتحول الحرب الحالية إلى صراع طويل وممتد قد يفضي إلى تمزق الدولة السودانية.

وعلى الرغم من تعليق محادثات جدة، وتصاعد حدة المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع، فقد بقي وفداً للتفاوض عن الطرفين في جدة، وانخرطاً في محادثات غير مباشرة بتشجيع من الدولتين الراعيتين للمفاوضات. وفي 2023/6/9، أعلنت الدولتان عن توصل وفدي التفاوض عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى اتفاق لوقف النار في جميع أنحاء البلاد لمدة 24 ساعة، ابتداءً من السادسة (بتوقيت الخرطوم) من صباح يوم السبت الموافق 2023/6/10. وحسب الاتفاق، "فإن الهدنة الجديدة ستكون برقابة صارمة، وامتحاناً لنيات الطرفين... وفي حالة عدم التزام الطرفين هذه الهدنة سيضطر الميسران إلى تأجيل محادثات جدة"[12]. ونظراً لقصر الفترة الزمنية لهذه الهدنة، فإنه من غير المتوقع أن يكون لها تأثيرات ملموسة على مسار الحرب، لاسيما وأن المواجهات المسلحة بين الطرفين كانت تجري عشية الهدنة في المنطقة العسكرية الاستراتيجية في جنوب العاصمة الخرطوم، والتي تضم قيادة سلاح المدرعات، ومجمع "اليرموك" للصناعات الدفاعية، والذي يُعد أبرز منشآت التصنيع العسكري في السودان. ومن هنا، فإن السيطرة على منشآت هامة للتصنيع العسكري يمثل هدفاً جوهرياً للطرفين المتحاربين. ولذلك فإنه بمجرد انتهاء الهدنة عادت المواجهات من جديد بين الطرفين[13].

وهكذا كشفت مفاوضات جدة، وما أسفرت عنه من نتائج حتى الآن عن وجود هوة واسعة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وعدم استعدادهما لتقديم تنازلات حقيقية، لاسيما وأن البرهان كان قد استبق المفاوضات بالتأكيد على أن هدفها هو وقف القتال فقط، وأنه لا مجال للحديث عن أي عمل سياسي خلال هذه المرحلة. واعتبر أن خروج قوات الدعم السريع من المناطق السكنية ومناطق الخدمات هو الأساس الصحيح لوقف إطلاق النار، وبدون ذلك فلا فائدة من أي تفاوض حسب تعبيره[14]. ولكن من غير المتصور أن تخرج قوات الدعم السريع من المناطق السكنية داخل العاصمة بمدنها الثلاث، حيث يوفر ذلك لها مزايا قتالية في مواجهة الجيش، لاسيما وأن أفرادها مدربون على حروب المدن. كما أن إصرار الجيش على إخراج قوات الدعم السريع من المدن يُنظر إليه من جانب قيادة الدعم السريع على أنه خطة من الجيش لاستهدافها خارج المدن مستخدماً الأسلحة الثقيلة بكثافة. يُضاف إلى ذلك، أن تعدد وتداخل نقاط ومناطق المواجهة المسلحة بين الطرفين في العاصمة بمدنها الثلاث يجعل من الصعب تطبيق آلية تضمن مراقبة فعالة لوقف إطلاق النار.

ولكن حتى بافتراض التوصل في مرحلة تالية إلى وقف لإطلاق النار بين الطرفين لفترة أطول، فإن الهدف الرئيسي لذلك سوف يكون على الأرجح معالجة القضايا والأوضاع الإنسانية. ولذلك سوف تظل قضايا جوهريّة عالقة دون حلول مثل إخلاء المدن من الوجود المسلح، ومستقبل قوات الدعم السريع، وبخاصة بعد أن خاضت حرباً ضد الجيش، وموقع الاتفاق الإطار في أي ترتيبات للحل السياسي بعد وقف إطلاق النار، حيث يؤكد حميدتي على

ضرورة العودة للاتفاق الإطاري، فيما يرى البرهان ضرورة بلورة اتفاق جديد، حيث يرسخ الاتفاق القديم وضع قوات الدعم السريع كأحد الأجهزة النظامية، فيما قام البرهان بحلها بعد انطلاق الحرب معتبراً إياها قوة متمردة. كما لا يشمل الاتفاق القديم بعض القوى السياسية والحركات المسلحة، وهو أمر يؤكد الجيش على ضرورة معالجته باتفاق جديد [15].

السيناريو الثالث: استمرار الحرب بشكل متقطع خلال الأجل القصير

يُعد هذا السيناريو الأكثر احتمالاً خلال الأجل القصير، وبخاصة في ظل استمرار غياب العوامل التي تجبر الطرفين على القبول بوقف دائم لإطلاق النار، والدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى حل سياسي شامل، فضلاً عن عدم قدرة أي منهما على تحقيق نصر حاسم يضع نهاية للحرب. ووفقاً لهذا السيناريو، سوف تظل الحرب محصورة بدرجة كبيرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وأنها سوف تظل متمركزة بالأساس في العاصمة بمدنها الثلاث، وعدد من المدن الأخرى، وبخاصة في إقليم دارفور [16].

وفي ظل هذا السيناريو، فإنه من المرجح أن يصبح العنف أقل حدة، وبخاصة في حالة إنهاك قوات الطرفين، وتقلص الموارد والإمكانيات اللازمة للحرب لدى كل منهما. كما أنه من غير المستبعد أن تتدخل أطراف خارجية لتقديم دعم عسكري لهذا الطرف أو ذاك، حسب أولوياتها ومصالحها، مما يغذي استمرار الحرب. ولكن في دولة مثل السودان، بتركيباتها القبلية والعرقية والجهوية المعقدة، ومع وجود عدد من الحركات المسلحة على أراضيها، فإنه من غير المرجح أن تظل الحرب محصورة بين الجيش وقوات الدعم السريع، ومتمركزة في العاصمة بمدنها الثلاث، حيث إنها يمكن أن تتحدّر إلى السيناريو الأسوأ أو بالأحرى الكارثي، وهو سيناريو الحرب الأهلية الشاملة.

السيناريو الرابع: الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة

إذا استمرت المواجهات المسلحة بين الجيش وقوات الدعم السريع لفترة طويلة نسبياً، فإنه يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية شاملة، وبخاصة في ظل عمق الانقسامات الرأسيّة في المجتمع السوداني من ناحية، وإرث الحروب الأهلية الممتدة التي شهدتها البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي لاتزال تداعيات بعضها تتواصل حتى الآن، من ناحية أخرى. ويقوم هذا السيناريو على عدة عناصر، منها: غياب سلطة مركزية مدنية، حيث لا توجد حكومة في السودان منذ الانقلاب الذي قاده البرهان ضد المكون المدني في السلطة الانتقالية متمثلاً في حكومة عبد الله حمدوك في 2021/10/25، وانشغال مجلس السيادة الانتقالي بالحرب مع قوات الدعم السريع، فضلاً عن تصدع أجهزة الدولة ومؤسساتها بسبب حالة الحرب، وما يترتب عليها من فوضى وانعدام أمن.

كما ينطوي هذا السيناريو على نقل المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى ولايات ومدن أخرى، وتدخل قوى قبلية وعرقية وميليشيات مسلحة وتنظيمات سياسية لدعم هذا الطرف أو ذاك. كما أن حالة الانفلات الأمني قد تدفع قوى قبلية وعرقية للانخراط في مواجهات مسلحة على غرار ما حدث في إقليم دارفور. يُضاف إلى ذلك، أن حركات التمرد

المسلحة، والتي كان من المتوقع دمج العديد منها في الجيش السوداني، قد تنشط من جديد. وقد يتمكن بعضها من فرض سيطرته على بعض مناطق السودان، خاصة وأن القوتين اللتين كانتا تتعاونان لمواجهة هذه الحركات (الجيش وقوات الدعم السريع) قد تحولتا إلى عدوين لدودين، وانخرطتا في حرب استنزاف، يُرجح أن تكون طويلة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن اتساع نطاق الحرب سوف يسمح لقوى خارجية بالتدخل من خلال دعم هذا الطرف أو ذاك وفق مصالحها وأجنداتها، مما يغذي من استمرار الحرب. وتاريخ الحروب الأهلية في السودان والصومال ولبنان وليبيا واليمن وسوريا خير شاهد على ذلك [17]. ومن المعروف أن الأطراف المنخرطة في حروب أهلية عادة ما تبحث عن دعم عسكري واقتصادي من قبل أطراف خارجية، وذلك من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الخصوم والاستمرار في الحرب. كما أن الحروب السودانية "تتبع نمطاً مروعاً ومألوفاً. ويوماً بعد يوم يتجلى المصير الذي قد تصير إليه هذه الحرب. فهي تبدأ بمواجهات شرسة، ويتعهد كل طرف فيها بانتصار سريع وحاسم. وهذا لا يحدث أبداً. على ما تبين من قبل، فمن العسير التوصل إلى وقف إطلاق نار والحفاظ عليه. فكلتا الطرفين لا يرغب في التوقف إذا كان مؤقتاً، في وضع حرج، أو إذا اعتقد أن النصر حليفه" [18].

ويُعد هذا السيناريو كارثياً بالنسبة للسودان، حيث سيفضي إلى حالة من الفوضى قد تقود إلى تصدع الدولة وتمزقها على غرار ما حدث في الصومال وليبيا واليمن، حيث ينعدم وجود السلطة المركزية، وتصبح أجزاء من إقليم الدولة تحت سيطرة مليشيات وحركات مسلحة. كما سترتب على هذا السيناريو تفاقم الوضع الإنساني بسبب حجم الدمار والخراب في البنية التحتية، مما سترتب عليه تصاعد عمليات النزوح الجماعي، والتهجير القسري، وربما تحدث مذابح على أسس عرقية، فضلاً عن تحويل البلاد إلى ساحة للاستقطاب الإقليمي والدولي [19]. كما سيكون لهذا الوضع تداعياته السلبية الخطيرة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة دول جوار السودان. وقد عبر عن هذه المعاني رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك بقوله: "إذا كان السودان سيصل إلى نقطة حرب أهلية حقيقية فإن سوريا واليمن وليبيا ستكون مجرد مبارزات صغيرة" [20].

خاتمة

إن معطيات وتطورات الحرب التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15/4/2023، ترجح احتمال استمرار هذه الحرب لفترة زمنية طويلة، وقد تتحول إلى حرب أهلية شاملة في حال تمددت جغرافياً لتشمل ولايات أخرى، وانخرطت فيها قوى قبلية وعرقية وحركات مسلحة، وتدخلت فيها أطراف خارجية، إقليمية ودولية، حسب أجنداتها ومصالحها. وبذلك سوف تعيد للأذهان إرث الحروب الداخلية في السودان، حيث استمرت لسنوات وربما لعقود. وسوف يكون لهذا السيناريو تداعياته الكارثية، ليس على الدولة والمجتمع في السودان فحسب، بل على الصعيد الإقليمي. فتفكك الدولة السودانية، وغياب السلطة المركزية، وعسكرة المجتمع، وتمدد الفاعلين المسلحين من غير الدول، كل ذلك

وغيره سوف يلقي بتأثيراته على دول جوار السودان، لاسيما وأن معظمهما يعاني من أوضاع داخلية هشة.

فهل يمكن تفادي هذا السيناريو الكارثي؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

[1] . لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد ، "مراقبون: الدعم السريع تسيطر على الأرض ... والجيش على الأجواء"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/9. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[2] . لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أماني الطويل، "أي مستقبل ينتظر السودان على وقع المعارك؟"، اندبندنت عربية، 2023/4/18. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/442501>؛ وائل الغول، "الإقليم السوداني المرشح للانفجار... ماذا يدور في دارفور؟"، الحرة، 2023/5/1. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/01> ؛ 90 قتيل على الأقل في اشتباكات المساليت والقبائل العربية بغرب دارفور، سودان تريبيون، 2023/4/26. مُتاح على الرابط التالي:

<https://sudantribune.net/article273380/>

[3] . انظر: "إعلان جدة" ... 7 بنود في اتفاق الجيش السوداني و«الدعم السريع، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/12. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[4] . انظر: المرجع السابق.

[5] . انظر: استعداد في السودان لتمديد الهدنة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/28. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>. وانظر كذلك: طرفا القتال السوداني مستمران في خرق الهدنة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/24. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>؛ هدوء نسبي تتخلله أصوات إطلاق نار غداة سريان الهدنة في السودان، الحرة، 2023/5/23. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/23>؛ رغم الهدنة.. اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة بالخرطوم بحري وأم درمان، العربية. نت، 2023/5/24. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2023/05/24>

[6] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات السودان: الجيش وقوات الدعم السريع يتفقان على تمديد الهدنة الحالية لمدة خمسة أيام، BBC NEWS عربي، 2023/5/29. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65743073>

[7] . انظر: السودان.. الجيش يوضح سبب تعليق مشاركته في محادثات جدة، الحرة، 2023/6/1. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/mark-alswdan/2023/06/01/>

[8] . انظر: البرهان يلوّح بـ"القوة المميّنة" لمواجهة الدعم السريع، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/31. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[9] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات السودان: واشنطن والرياض تعلنان تعليق محادثات جدة بين طرفي الصراع، BBC NEWS عربي، 2023/6/1. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65784299>

[10] . لمزيد من التفاصيل، انظر: بسبب "انتهاكات جسيمة".. تعليق محادثات جدة وعقوبات أميركية على جهات سودانية، الجزيرة. نت، 2023/6/2. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/2023/6/2>؛ أميركا تفعل سلاح العقوبات بوجه طرفي الصراع في السودان، اندبندنت عربية، 2023/6/2. مُتاح على الرابط التالي: [/https://www.independentarabia.com/node/458131](https://www.independentarabia.com/node/458131)

[11] . لمزيد من التفاصيل، انظر: منى عبد الفتاح، "هل تغير العقوبات الأميركية مسار الحرب السودانية؟"، اندبندنت عربية، 2023/6/5. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.independentarabia.com/node/459181/>

[12] . انظر: محمد الأمين ياسين، "السودان ... رقابة صارمة لهدنة امتحان النيات"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/6/10. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[13] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات وحريق بمحيط مجمع للصناعات العسكرية في الخرطوم، الحرة، 2023/6/8. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/06/08>؛ محمد الأمين ياسين، "مواجهات حول المناطق العسكرية الاستراتيجية في الخرطوم"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/6/8. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>؛ بعد بدء هدنة لمدة 24 ساعة.. هدوء في الخرطوم وآمال ضئيلة لدى المدنيين، الحرة، 2023/6/10. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/sudan/2023/06/10/>

[14] . انظر: البرهان يحذر من إمكان انتقال الحرب إلى ولايات أخرى في السودان، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/8. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[15]. لمزيد من التفاصيل، انظر: سمير رمزي، "الحل التفاوضي مُقابل الحسم العسكري: مبادرات وقف إطلاق النار ومستقبل النزاع في السودان"، مركز الإمارات للسياسات، 2023/5/4. مُتاح على الرابط

التالي: <https://epc.ae/ar/details/scenario/mubadarat-waqf-itlaq-alnar-wamustaqbal-alnizae-fi-alsuwdan>؛ عيدروس عبد العزيز، "حميدتي لـ"الشرق الأوسط": نسيطر على العاصمة... ولا خوف من تدخلات خارجية"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/3. مُتاح على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/4305061/>

[16]. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد العربي، "سيناريوهات اشتباكات السودان.. هل تسير على خطى ليبيا واليمن؟ الجزيرة. نت، 2023/4/19. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/4/19/>

Stratfor, "What to Watch for as Violence in Sudan Escalates," Assessments, Stratfor.com, 21/4/2023. <https://worldview.stratfor.com/article/what-watch-violence-sudan-escalates>

[17]. لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال عبد القادر البدري، "مخاوف الحرب الأهلية تهدد السودان بـ"الفصل السابع"،" اندبندنت عربية، 2023/4/22. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/443766>؛ كميل بو روفایل، "كابوس الحرب الأهلية في السودان.. ضربة مدمرة قد تطيل أمد العنف"، الحرة، 2023/4/17. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/04/17/>

International Crisis Group, "Stopping Sudan's Descent into Full-Blown Civil War," Statement, 20/4/2023. <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/stopping-sudans-descent-full-blown-civil-war>

[18]. انظر:

Alex de Waal, "Sudan's Descent into Chaos," Foreign Affairs, 27/4/2023. <https://www.foreignaffairs.com/sudan/sudans-descent-chaos>

[19]. لمزيد من التفاصيل، انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، "المعركة من أجل السودان: آفاق المواجهة بين الجيش والدعم السريع"، مقالات، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، 2023/4/19. مُتاح على الرابط
التالي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/18861.aspx> ؛ منى عبد الفتاح، "لماذا
تبدو الأزمة السودانية عصية على الحل؟"، اندبندنت عربية، 2023/5/25. مُتاح على
الرابط التالي: [/https://www.independentarabia.com/node/455221](https://www.independentarabia.com/node/455221)

[20] . لمزيد من التفاصيل، انظر: حمدوك: اندلاع حرب أهلية في السودان سيشكل
"كابوساً" للعالم، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/4/29. مُتاح على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/4302171/>

مقالات

تواجه السودان أزمة خانقة تعززها حالة الانسداد السياسي التي تفاقمت بانطلاق الاشتباكات المسلحة في 15 أبريل الجاري (2023) في عدد من الولايات والمدن السودانية بين القوات المسلحة بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وسط إخفاق في احتواء الصراع برغم التحركات الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج للأزمة في البلاد.

وتكشف تطورات المشهد العملياتي على الساحة السودانية عن إصرار لدى طرفي الصراع على حسمه عسكرياً والتغاضي عن دعوات المجتمع الدولي لوقف القتال المحتدم في البلاد، أملاً في بدء المفاوضات بشأن تسوية الصراع بشكل نهائي، وهو ما يعزز المخاوف لدى دول الجوار المباشر للسودان من استمرار الصراع الذي يهدد استقرار المنطقة ككل.

ملامح المشهد السوداني الراهن

يتسم السياق العام في السودان بمزيد من التعقيد، وهي سمة صاحبت المشهد السوداني منذ الإطاحة بنظام الإنقاذ في أبريل 2019 وصولاً إلى تفجر الصراع العسكري الراهن في البلاد. ويمكن الإشارة إلى أبرز ملامح المشهد الراهن في السودان على النحو التالي:

1- معركة نفوذ بين مشروعين متضادين: وهما مشروعان يتزعمهما البرهان وحميدتي حتى أن السودان بات يُنظر إليها على أن بها نظام حكم انتقالي ذو "رأسين" عقب سقوط نظام الإنقاذ في عام 2019 وبدء المرحلة الانتقالية، وهو ما أفضى إلى اندلاع صراع سياسي سرعان ما تحول إلى صدام عسكري بين الطرفين الأكثر نفوذاً في الداخل السوداني خلال السنوات الأربع الأخيرة.

إذ يطمح كل طرف في الإطاحة بالطرف الآخر بهدف فرض رؤيته على المشهد السوداني وتشكيل مستقبله تمهيداً للاستحواذ على السلطة في البلاد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية الجارية.

وفي ضوء صعوبة التقاء المشروعين عند مساحة مشتركة للحوار على الأقل في المدى المنظور، يُرجح أن تستمر المواجهة العسكرية لحين إقصاء أحد طرفي الصراع للآخر من المشهد السياسي برمته.

2- استمرار الاشتباكات المسلحة: تركزت المواجهات المسلحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ اندلاعها في العاصمة الخرطوم على عدد من المواقع الاستراتيجية مثل المطارات وبعض المقار السيادية، في محاولة للسيطرة عليها من أجل تأكيد التفوق النوعي على حساب الطرف الآخر. وسرعان ما تمددت المواجهات إلى عدد من الولايات والمدن السودانية في تصعيد متوقع للصراع.^[1]

وتسبب ذلك في مقتل نحو 387 شخصاً وإصابة 1928 آخرين بحسب تصريحات نقابة الأطباء السودانيين. وبرغم محاولات المجتمع الدولي للتوصل للهدنات الإنسانية بين طرفي الصراع منذ بدايته، استمر الاقتتال بين القوات المتحاربة في بعض المناطق السودانية مثل الخرطوم وأم درمان ودارفور، وسط اتهامات متبادلة من جانب الطرفين بخرق الهدنة^[2].

3- حرب المعلومات: وهي معركة موازية للصراع العسكري الدائر في البلاد، يحاول من خلالها طرفا الصراع وبخاصة الدعم السريع إخفاء الحقيقة حول تطورات المسرح العملياتي بهدف تضليل الرأي العام السوداني وتحييد المجتمع الدولي خوفاً من ممارسة المزيد من الضغوط على طرفي الصراع، بالإضافة إلى إضعاف الروح المعنوية للجنود السودانيين تمهيداً لاحتمال انسحابهم وحسم الصراع بشكل نهائي.

في المقابل، انتبه الجيش السوداني لمساعي الدعم السريع لتشويه صورته على المستويين المحلي والدولي من خلال نشر معلومات مضللة، وقام بحملة مضادة من خلال إصدار عدة بيانات متتالية لنفي الادعاءات التي تزعمها قوات الدعم السريع بشأن تطورات الصراع على أرض الواقع وطمأنة الرأي العام السوداني خوفاً من زعزعة الثقة وبث الخوف لدى المواطنين.

4- غياب القوى السياسية عن المشهد: يستمر تجاهل طرفي الصراع السوداني للدعوات المتكررة من جانب معظم القوى والأحزاب السياسية السودانية بوقف الاقتتال فوراً والبدء في عملية تفاوضية لإنهاء الصراع وتسويته^[3]، وهو ما أدى إلى تدويل الصراع بعيداً عن محاولات الداخل للاحتواء، إذ يتضاءل وزن هذه القوى في اللحظة الراهنة كونها تعد الطرف الأقل نفوذاً في خضم تطورات الصراع العسكري الراهن. وربما يتأثر مستقبل القوى السياسية والمدنية في المشهد السياسي السوداني خلال المرحلة المقبلة بما سيؤول إليه الصراع الراهن.

5- استمرار عمليات الإجلاء للرعايا الأجانب: وهو مؤشر مهم يعكس حجم التطورات على صعيد المسرح الميداني في مناطق القتال، كما أنه ينذر بتصعيد الاشتباكات المسلحة بين طرفي الصراع في المدى القريب. فقد أعلنت عدد من الدول إجلاء رعاياها من السودان خلال الأيام القليلة الماضية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد والدنمارك وفنلندا وتركيا واليابان وإسبانيا واليونان وليبيا والأردن وجنوب أفريقيا وكينيا وغيرها.

6- تدهور النظام الصحي: تسبب الصراع في سقوط العشرات من الضحايا والمئات من الإصابات، وهو ما شكل ضغطاً على المستشفيات السودانية التي توقف نحو 71% منها عن العمل في مناطق القتال بحسب تصريحات نقابة الأطباء السودانيين، وذلك بسبب نقص الأدوية والمساعدات الطبية، الأمر الذي يهدد بانهيار النظام الصحي في البلاد، وانعكاساته على الأمن المجتمعي هناك.

حسابات البرهان وحميدتي في الصراع

تعكس تكتيكات وسياسات الطرفين منذ اندلاع الاشتباكات المسلحة في البلاد تحول الصراع إلى مباراة صفرية ربما تطيل أمده خلال الفترة المقبلة^[4]. إذ يملك كل طرف حساباته الاستراتيجية الخاصة في هذا الصراع الدائر بالبلاد. فمن ناحية، يدرك الجيش السوداني ضرورة أن يستأثر وحده بالقوة العسكرية، وعدم السماح بوجود جيش مواز له في الداخل، كما أن حسم الصراع عسكرياً لصالح الجيش السوداني يمنحه المزيد من الشرعية والنفوذ في الداخل السوداني.

لذلك، يعزز الجيش مساعيه في خضم هذا الصراع لنزع الشرعية السياسية التي تعتمد عليها قوات الدعم السريع في شرعنة وجودها في الواقع السوداني، والدفع نحو تفكيكها أو على الأقل إجبارها على الاندماج في القوات المسلحة السودانية بشروط الأخيرة، وهو ما قد يترتب عليه إقصاء حميدتي من المشهد السياسي برمته خلال المرحلة المقبلة، إضافة إلى القضاء على الحواضن الإقليمية والدولية الداعمة لقواته، علاوة على حماية السودان من معضلة الاصطفاف الإقليمي والدولي وأن تصبح ساحة مفتوحة للتجاذبات بين الدول الطامحة للعب دور إقليمي في المنطقة. وفي ذات الوقت يدعم الطموح السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية بتقديم مرشح لها تتعزز فرصه في الفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة بالبلاد.

أما على الجانب الآخر، يسعى حميدتي بقوة إلى تأكيد شرعيته هو وقواته كرقم صعب في المعادلتين السياسية والعسكرية بالداخل السوداني، وذلك في إطار تنامي الطموح السياسي لقائد الدعم السريع ربما وصولاً إلى قيادة البلاد مستقبلاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو ما دفعه إلى تبرير انخراطه في هذا الصراع بمزاعمه حول الدفاع عن الديمقراطية وحماية التحول الديمقراطي في البلاد وانتقال السلطة إلى المدنيين. كما يدرك حميدتي جيداً أن تعزيز قوته العسكرية وموازنتها للجيش السوداني سوف تخدم طموحاته المستقبلية في المشهد السوداني.

لذلك، يحاول حميدتي هز ثقة قطاع كبير من المواطنين في القوات المسلحة، وتأليب الرأي العام ضد قادتها في ضوء توجيه المزيد من الاتهامات لهم بانتمائهم إلى النظام السابق واستهداف المدنيين في القصف الجوي، مستغلاً الآلية الإعلامية التي تمتلكها الدعم السريع منذ بدء الصراع، والتي تشير إلى احتمال استعانتها بشبكة من الخبراء في المجال الإعلامي لإدارة المعركة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على الصعيدين المحلي والدولي. وحتى في حالة عدم حسم الصراع، قد يضغط المجتمع الدولي من أجل التفاوض بين طرفي

الصراع، مما قد يمثل فرصة لحميدتي للمساومة بشأن بقائه في المشهد السياسي دون تقديم تنازلات كبيرة، والحصول على ضمانات بشأن مستقبل قواته ومستقبله خلال المرحلة المقبلة.

حسابات دول الجوار في الصراع

لدى دول الجوار السوداني حساباتها الاستراتيجية تجاه تصعيد الصراع العسكري واحتمال تمدده إلى خارج الحدود السودانية بما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، خاصة أن السودان تحظى بأهمية استراتيجية متنامية بفضل موقعها الجغرافي الذي يجعلها بمثابة نقطة اتصال استراتيجي بين منطقة شرق أفريقيا - بما في ذلك القرن الأفريقي والبحر الأحمر - ومنطقتي الساحل ووسط أفريقيا، حيث تتماس السودان مع خمس دول في أفريقيا جنوب الصحراء هي إريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد. ويمكن الإشارة إلى حسابات تلك الدول تجاه الصراع السوداني على النحو التالي:

1- جنوب السودان: تعد هي المتضرر الأكبر من استمرار الصراع في الداخل السوداني، خاصة أنه يهدد نحو 800 ألف لاجئ من جنوب السودان يتمركزون في الأراضي السودانية بالعودة مجدداً إلى جوبا بما يمثل ضغطاً متزايداً عليها في ضوء ضعف البنية التحتية وتزايد معدلات الفقر وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية هناك. وتتخوف جوبا من توسيع رقعة الصراع ليصل عند الحدود بينها وبين الخرطوم، والتي قد تشهد تسلسل بعض العناصر المسلحة إلى داخل أراضي الجنوب هرباً من القتال، مما قد يزيد من زعزعة الاستقرار.

كما يؤثر استمرار الصراع سلباً في صناعة النفط، حيث يعيق عملية انتقال النفط من الجنوب إلى ميناء بورتسودان شرقي السودان - 170 ألف برميل يومياً - وهو ما يفاقم الخسائر الاقتصادية والمالية بالنسبة للبلدين. فيما تتزايد مخاوف جنوب السودان على مستقبل اتفاق السلام الهش المبرم في عام 2018، لا سيما أن السودان تعد أحد الضامنين لهذا الاتفاق، وهو ما يدفعها نحو تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتحاربة في الخرطوم أملاً في وقف إطلاق النار والبدء في تسوية الصراع.

2- إثيوبيا: تتخوف أديس أبابا من نشاط متزايد للحركات المسلحة عند الحدود مع السودان في حالة توسع رقعة الصراع في البلاد. وتخشى أيضاً من احتمال وجود مليشيا فاجنر في السودان خلال الفترة المقبلة، فهي لا تقبل بوجود المزيد من القوى الدولية في جوارها المباشر لما تشكله من تهديد لاستقرارها والنفوذ الإثيوبي في الإقليم. كما يتزايد قلق أديس أبابا بشأن عودة اللاجئين الإثيوبيين الذين نزحوا للسودان في خضم الحرب الإثيوبية الأخيرة لبلادهم مجدداً، وهو ما يمثل ضغطاً على الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وربما يفاقم النزاعات والصراعات الإثنية في بعض المناطق الإثيوبية.

فيما يؤثر الصراع السوداني على الطرق الحيوية المؤدية إلى إثيوبيا لا سيما أنها تعتمد بشكل كبير على ميناء بورتسودان في عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي عبر البحر الأحمر.

وقد تنتظر إثيوبيا إلى الصراع في السودان بمثابة نقطة انطلاق جديدة للنفوذ الإقليمي في شرق أفريقيا، وذلك عبر مساعيها للعب دور في الوساطة أملاً في وقف القتال بين طرفي الصراع، والذي ربما توظفه أديس أبابا في فك الارتباط بين السودان ومصر بخصوص ملف السد الإثيوبي خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تخفيف حدة الموقف السوداني تجاه أزمة منطقة الفشقة المتنازع عليها بين البلدين والوصول إلى تفاهات ودية بشأنها.

3-إريتريا: يتزايد القلق الإريتري من احتمال عودة اللاجئين الإريتريين البالغ عددهم أكثر من 234 ألف لاجئ من السودان نتيجة تفاقم الصراع هناك. وتتخوف أسمرة من تهديدات الحركات المسلحة - التي ربما تنشط بسبب الصراع السوداني - للدخول الإريتري. وربما تتورط بعض العناصر الإريتيرية في الصراع - حال تفاقم الوضع في المرحلة المقبلة - في القتال إلى جانب أحد الطرفين المتحاربين وبخاصة الدعم السريع، في محاولة من الرئيس الإريتري أسياس أفورقي لتعزيز نفوذه في الداخل السوداني ليصبح جزءاً من معادلة تسوية الصراع في المستقبل .

4-تشاد: تعد هي الأخرى أكثر عرضة للمخاطر، خاصة أنها تشترك مع السودان في حدود طولها أكثر من 1400 كيلومتر، وهو الأمر الذي يعزز المخاوف من تسلل المزيد من المتمردين إلى الأراضي التشادية، واحتمال انضمام بعض الحركات المتمردة التشادية إلى الصراع في السودان لصالح أحد أطرافه، مما قد يشكل نواة من المجموعات المتمردة في المستقبل لتهديد الدولة التشادية. وتتخوف نجامينا من احتمال تراجع الدعم السريع إلى إقليم دارفور، وما يمكن أن يفرضه من تداعيات أمنية تهدد أمن واستقرار الجانب التشادي الذي يخشى أيضاً مخاطر انخراط مجموعة فاجنر الروسية الأمنية في الصراع لتصبح على مشارف الحدود التشادية من ثلاث جهات هي ليبيا، السودان، وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى تزايد القلق من احتمال إقامة علاقات تعاونية بين فاجنر وبعض الحركات التشادية المسلحة النشطة في المنطقة.

كما يعرقل الصراع السوداني استفادة الدولة التشادية من الموانئ السودانية لا سيما ميناء بورتسودان، وهو ما قد يشكل أزمة اقتصادية لتشاد باعتبارها دولة حبيسة في الساحل. فيما تتزايد المخاوف التشادية من امتداد الصراع إلى حدودها عند المناطق التي تستقبل اللاجئين، خاصة أن تشاد قد استقبلت حتى الآن أكثر من 20 ألف لاجئ من السودانيين، مما قد يعزز الضغوط الاقتصادية والأمنية على حكومة نجامينا خلال الفترة القادمة.

5-أفريقيا الوسطى: تخشى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين إلى داخل البلاد، وما يمثله من ضغوط على البنية التحتية الضعيفة والاقتصاد الوطني. إضافة إلى التخوف من نشاط العديد من الحركات المسلحة على الحدود بين البلدين، واحتمال انخراط بعضها في الصراع السوداني، مما قد يفاقم الأوضاع الأمنية هناك إلى جانب توتر العلاقات مع الخرطوم. في المقابل، ربما يمثل انخراط فاجنر في الصراع وانتشارها في السودان رسالة طمأنة للنظام الحاكم في بانجي الذي يستعين بقوات فاجنر لمواجهة الحركات المسلحة المتمردة في البلاد، وتأمين النخبة الحاكمة هناك.

6-الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيجاد) : قدمت الهيئة مبادرة في 27 أبريل الجاري (2023) في محاولة لإيجاد مخرج للآزمة السودانية، وفي إطار العمل بمبدأ الحلول الأفريقية للآزمات الأفريقية الذي يتبناه الاتحاد الأفريقي، حيث تضمنت المبادرة مقترحين أساسيين بشأن تمديد الهدنة الإنسانية لمدة 72 ساعة إضافية في البلاد بهدف استمرار عمليات الإجلاء للرعاء الأجانب في البلاد والمساعي المستمرة لوقف إطلاق النار. إضافة إلى إيفاد ممثلين عن الجيش السوداني والدعم السريع إلى جنوب السودان من أجل التفاوض.

وتهدف مبادرة إيجاد - التي ترأسها حالياً السودان (مجلس السيادة الانتقالي الحاكم) وتتمتع فيها إثيوبيا بنفوذ قوي -إلى تعزيز حضورها في الساحة السودانية في محاولة لتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع تمهيداً للتوصل لاتفاق وقف النار قريباً، لا سيما بعدما أقر مجلس الأمن الدولي بأن ما يجري هو شأن داخلي سوداني يمكن حله عبر المنظمات الإقليمية، وهو ما يغلق المجال أمام التدخل الدولي- على الأقل في المرحلة الراهنة - وتوسيع المجال أمام الأطراف الأفريقية الإقليمية لاحتواء الصراع وأطرافه أملاً في إيجاد تسوية شاملة له في المدى القريب. ومع ذلك، فإن إحدى الإشكاليات التي تواجه المبادرة تتمثل في غموض مساراتها المحتملة، فهل ستقتصر على التوافق حول تمديد الهدنة الإنسانية أم يكون لها دور فعلياً في الوصول إلى تسوية سياسية.

مخاطر محتملة

قد يعصف استمرار الصراع العسكري الراهن في السودان بمكتسبات المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019، وهو ما يعود بالدولة السودانية للمربع الأول، ويهدد مستقبلها بمزيد من التوتر والاضطرابات السياسية والأمنية، على نحو يفاقم المخاوف الإقليمية لدول الجوار من تمدد الصراع وتهديد أمنها واستقرارها على المدى القصير.

وفي ضوء توسع الصراع وإصرار طرفيه على الاستمرار في القتال لحين حسم المعركة عسكرياً، ربما يصعب أن يكون هناك مجاًلاً لأي وساطة من قبل المجتمع الدولي في المدى المنظور، إلا إذا لوححت القوى الكبرى بتطبيق عقوبات رادعة - وفق مدى زمني قصير - على الطرفين المتحاربين لإجبارهما على الانصياع للدعوات الإقليمية والدولية بإنهاء القتال فوراً.

وإجمالاً، تعد السودان وفقاً لمعطيات اللحظة الراهنة بمثابة "قنبلة" إقليمية موقوتة، لا سيما أنها تقع جغرافياً ضمن حزام إقليمي مفخخ بالآزمات والصراعات، وهو ما قد يجعل استمرار وتفاقم الصراع نقطة محورية في تحول السودان إلى بؤرة إقليمية لاستقطاب المزيد من الحركات المسلحة والتنظيمات الإرهابية النشطة في مناطق الجوار الجغرافي مثل منطقة الساحل وليبيا؛ الأمر الذي يهدد بدوره الأمن الإقليمي لدول الجوار المباشر.

[2]. Alind Chauhan, Why Sudan's latest conflict has led to concern among so many countries across the world, 24 April 2023, available at: <https://bit.ly/41vsCop>

[3]. Michelle Gavin, Sudan in Crisis, Council on Foreign Relations, 20 April 2023, available at: <https://on.cfr.org/3oHfsGi>

[4]. The Guardian view on Sudan's conflict: general v general v the people, The Guardian, 18 April 2023, available at: <https://bit.ly/3H9cZdZ>

مقالات

تتسارع الأحداث في السودان نحو الأسوأ، القتال الضارى الذى اندلع صباح السبت 15 أبريل الجارى (2023)، بين قوات ما يعرف بالدعم السريع وقوات الجيش السودانى، واللذين يعرفان بالمكون العسكرى وفقاً للسائد فى الأوساط السودانية، يضع السودان وشعبه والعملية السياسية التى استهدفت التحول المتدرج نحو صيغة حكم مدنى على مفترق طرق خطير. القتال والمواجهات العسكرية المفتوحة زمنياً هى فى حد ذاتها مؤشر خطر جسيم. تفكيك الجيوش الوطنية بأدوات محلية أو خارجية أو بمزيج منهما بات معروفاً ومشهوداً فى خطط القوى الدولية وحلفائها الإقليميين لتعميق الانقسامات فى البلدان المستهدفة، لغرض السيطرة المستدامة عليها وعلى مصائرها خدمة للخطط الاستراتيجية ذات المآلات المرتبطة بالصراع على قمة النظام الدولى.

السودان بموقعه الإفريقى والعربى يمثل بؤرة جاذبة لمثل هذه الخطط الصراعية الكبرى، والتى لا يصدها إلا مجتمع متماسك وصلب، ومتحد من كل مكوناته المدنية والعسكرية، يرافقه نظام سياسى يحمى حقوق كل تلك المكونات، تحت سقف القانون والدستور المقبول من الجميع. الخلل فى أى من هذين الشرطين المتكاملين مضموناً وسلوكاً، من شأنه أن يقود إلى ما لا يُحمد عقباه، وهو ما يواجهه السودان فى تلك اللحظة الحزينة، حيث يتقاتل السودانى مع أخيه السودانى، فى ظل مبررات وأسباب لا علاقة لها بمصلحة الوطن والشعب، ويغلب عليها طموحات شخصية، أعاققت كل الجهود التى بُذلت فى الأشهر الماضية لوضع السودان على بداية عملية سياسية يفترض أنها تُبشر بقدر من الأمل بالرغم من بعض الثغرات التى كان يجب معالجتها خطوة بخطوة، حتى يتم دمج كل المكونات السودانية فى صنع مستقبل بلدهم.

الأسباب المعلنة لبدء قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، نائب رئيس مجلس السيادة، عملية السيطرة على المرافق العسكرية الاستراتيجية بما فيها المطارات العسكرية، ومقار الحكم والإذاعة والتليفزيون والمطارات المدنية وإغلاق الطرق المؤدية إلى العاصمة الخرطوم والمدن الكبرى، لا تبدو مقنعة؛ فخطة التحرك المتزامن لقوات الدعم فى أكثر من اتجاه وأكثر من مدينة، منذ ليل الأربعاء 12 إبريل الجارى، تكشف عن تخطيط مسبق وليس مجرد رد فعل على ما وُصف بـ"اعتداء" الجيش على بعض مقرات الدعم السريع، وهو المبرر الذى حاولت دعاية قوات الدعم إبرازه، بهدف إظهار مشروعية الدفاع عن تلك المقرات ومعاقبة قوات الجيش وقياداته.

هذا المبرر الظاهرى والدعائى لا يخفى أن هناك خلافات عميقة بين قائد قوات الدعم وقيادة القوات المسلحة فيما يتعلق بعملية دمج قوات الدعم فى الهيكل العام للقوات المسلحة، كشرط لازم لوحدة المكون العسكرى وخضوعه للقانون والدستور والأعراف المعمول بها فى أى بلد تسوده أوضاع طبيعية. ومعروف أن هذا الخلاف يستند إلى طبيعة قوات الدعم التى لها

وضع خاص، سواء من حيث نشأتها التي تعود إلى عام 2003 كمجموعة مسلحة تمارس حرب العصابات عرفت باسم "الجنجويد"، وما قدمته من خدمات كبرى لنظام الرئيس المخلوع البشير في سحق تمرد أبناء دارفور من غير العرب اعتراضاً على تهميشهم من قبل البشير ونظامه، ما دفع البشير لمكافأة قائد الجنجويد وقواته بإضفاء شرعية قانونية خاصة، سهلت لها حضوراً في المشهد السياسي والأمني بلا حدود، حيث لا تلتزم بالضوابط التي تنظم عمل القوات المسلحة، ولديها حرية حركة ومقرات كبيرة منتشرة في ربوع السودان بدون أى رقابة، وهي استقلالية تعفيها من الخضوع للقوانين على نقيض القوات النظامية، وتُثار بشأنها تساؤلات عديدة حول مصادر تسليحها وتمويلها، الملفوفة بالغموض والأقويل، لاسيما ما يتعلق بسيطرة دقلو وأسرته على مناجم الذهب في دارفور.

والراجح أن عملية الدمج في القوات النظامية والتي هي مكون مهم ورئيسي في أى عملية سياسية تنقل السودان إلى حكم مدني دستوري، كانت تسبب لدى عناصر تلك القوات حساسية كبرى، لاسيما لدى قادتها الكبار، الذين ينظرون إلى الدمج النظامي أسلوباً ينزِع عنهم كل الامتيازات التي يتمتعون بها لاسيما التأثير المباشر الخفي والظاهر في الشأن السياسي العام في السودان ككل، ويضع عليهم قيوداً ومسئوليات ليسوا مُعتادين عليها، كما يفقِد حضورهم الطاغى في الاقتصاد السوداني لاسيما مناجم الذهب، التي تمثل عاملاً رئيسياً في الثراء الكبير لقيادة الدعم السريع، بالرغم من الأوضاع المعقدة للاقتصاد السوداني ككل.

صحيح هنا أن الخلاف الظاهر يكمن في رفض دقلو قيادة الفريق البرهان لقيادة القوات المسلحة في المرحلة الانتقالية التي اتفق عليها في الاتفاق الإطارى الذى كان يفترض أن يتم التوقيع عليه في 6 إبريل الجارى، حيث طالب دقلو بأن تكون قيادة القوات المسلحة المطعّمة بعناصر الدعم السريع التي ستدمج تدريجياً، لشخص مدني كرئيس الوزراء، وهو ما رفضته القوات المسلحة، جنباً إلى جنب مع انتقادات الجيش السوداني للدعم السريع بكونها عناصر عسكرية غير منضبطة، وأن دمجها سيثير الكثير من مشكلات الانضباط والولاء داخل الهيكل العام للجيش السوداني، لاسيما وأن قوات الدعم تتضمن عناصر غير سودانية ومن بلدان مجاورة، ما سيضع أعباء كبرى على الجيش في المرحلة المقبلة.

الأسباب وثيقة الصلة بالطموحات الشخصية، والثراء الاقتصادي، والانفلات من قواعد الانضباط القانوني لدى قادة الدعم السريع، وتلك الموضوعية المشار إليها، تفسران اندلاع القتال، كما تكشف حجم المراوغة الذي حاولت به قوات الدعم السريع تبرير تحركها العسكري غير القانوني باعتباره يستهدف تحرير السودان من "احتلال مصري" مزعوم، لعل ذلك يضيف شرعية وتأييداً شعبياً على تحركها للسيطرة على السودان وشعبه، وإخضاع القوات السودانية المسلحة لأهدافها. وهو الأمر الذي يعكس التكوين النفسى والفكرى لتلك القوات وثيق الصلة بنظام البشير، والذي لعب دوراً غير مسبوق لإثارة الكراهية لدى عموم الشعب السودان تجاه مصر والمصريين، والتي ترد عليها مصر الرسمية والشعبية باحتضان الآلاف من السودانيين الذين جاءوا إليها هرباً من تردى الأوضاع في بلدهم، ويُفضلون الإقامة والعيش في مصر، حيث يُعاملون بأريحية كما يُعامل المصري في كل شئ.

معروف أن مصر حريصة على التعاون مع كل الجيوش العربية، وإجراء التدريبات المشتركة وفق برامج معلنة، تستهدف تعزيز التعاون العسكرى والأمنى انطلاقاً من رؤية عروبية راسخة تستهدف حماية الأمن القومى العربى، وتثبيت الاستقرار فى المحيط الإقليمى ككل، ومواجهة عصابات التهريب والجريمة المنظمة وجماعات التطرف الدينى المسلحة. ووجود قوات مصرية محدودة فى مطار مروى السودانى هو جزء من خطط التدريب المشترك المعلن مع القوات المسلحة السودانية، وأى تزييف لتلك الحقائق مردود على ناشره، ويفضح المرامى الخبيثة له، وأهدافه فى خدمة القوى الطامحة للإضرار بالمصالح السودانية والمصرية المشتركة. ولا شك لدى أي مصرى وسودانى وطنى موضوعي بأن القوات المصرية وشقيقتها السودانية تظلان درعاً للأمن المشترك.

هذا القتال المأساوى الذى بشر به دقلو بأنه سوف يستمر أياماً حتى النصر على القوات المسلحة لبلاده، وأنه يحمل الخير للشعب وسيقود إلى التحول الديمقراطى، والرافض لأى وساطات من أجل التهدئة والتفاوض لاحقاً، يثير فى الواقع الكثير من الشكوك حول المستقبل، لاسيما العملية السياسية والوساطات الرباعية والأممية والإفريقية، وكيف أنها لم تضع فى اعتبارها تلك الحساسيات والطموحات الضارة، وتصورت أن قوة الدفع الذاتى للاتفاق الإطارى يمكنها أن تتجاوز كل تلك الإشكاليات العميقة، وأن استبعاد بعض المكونات السودانية المتحفظة على أجزاء مهمة من الاتفاق الإطارى، لا يسبب عوائق كان يجب التعامل معها بجدية أكبر لجعل العملية السياسية شاملة للكل، وغير تمييزية، قبل الاندفاع إلى خطوات غير مكتملة الأبعاد.

فمن ناحية، لا يُتصور لقوة لا تتجاوز 100 ألف مقاتل غير نظامى، ولا تزيد خبراتها عن حروب العصابات وممارسة الانتهاكات ضد المواطنين، وإفتيال الأزمات، ومُسلحة بأسلحة خفيفة، أن تكون قادرة على بسط سيطرتها على قوات نظامية ذات تسليح أكبر وخبرات قتالية وإدارية واتصالية كبرى، ويمكنها بعد ذلك بسط السيطرة على بلد متنوع وكبير الحجم جغرافياً كالسودان، وفرض نظام سياسى يعكس أهواء قادتها. والمرجح أن القتال فى حال رفض أى وساطات، سوف يستمر بالفعل عدة أيام إن لم يكن عدة أسابيع، وسوف يقود إلى تدمير البنية الأساسية لقوات الدعم السريع وحلها، والتعامل مع الرافضين منها كميليشيا متمردة ضد القانون العام، وإخضاع قادتها للمحاكمات لاحقاً. أما فى حال قبول وساطة بعد أيام قليلة من القتال، كما تأمل الوساطات المتعددة العاملة فى الداخل السودانى، فلن تكون سوى مرحلة لالتقاط الأنفاس، فعنصر الثقة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ككل، وليس فقط بين القادة هنا والقادة هناك، بات غائباً تماماً، كما أن ثقة المكون المدنى فى محترفى الانقلابات والنزوع إلى تدمير البلاد، بات مكسوراً وغير قابل للإصلاح إلا بمعاونة شديدة.

مكونات الوضع السودانى على النحو السابق ترنو إلى قفزة كبرى نحو مجهول لا يعلمه أحد إلا الله سبحانه وتعالى. وفى حالة واحدة قد تحمل بعض بصيص من الأمل، وهو أن ينتهى القتال بأسرع ما يمكن، ولم تعد هناك فصائل أو مجموعات مسلحة غير نظامية بأى شكل من

الأشكال، وتختفى معها طموحات شخصية غير مسبوقة فى نهب وتدمير بلد كبير، يستحق
شعبه مستقبلاً أفضل مصحوباً بعزة وكرامة.

أقدم الجيش السوداني في خطوة متوقعة، يوم الإثنين 25 أكتوبر 2021، على حل مؤسسات الحكم الانتقالي وإنهاء الشراكة مع قوى الحرية والتغيير، وهو ما يثير المخاوف بخصوص مستقبل الإصلاح السياسي في البلاد. وجاءت هذه الخطوة بعد أسابيع فقط من محاولة انقلابية فاشلة للاستيلاء على السلطة من قبل الموالين لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ووسط تحذيرات متكررة من أن التوترات بين القادة المدنيين والعسكريين في السودان وصلت إلى حافة الانهيار. ولعل ذلك كله يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الانتقال السياسي في السودان وسط بيئة إقليمية بالغة التعقيد والتشابك.

من الواضح أن ثمة مؤشرات على وجود تأييد من جانب قطاعات شعبية لحركة الجيش التصحيحية كما وصفها الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة السودانية. لقد أُلقت حركة العدل والمساواة باللوم على حكومة عبدالله حمدوك وأنها تمثل السبب الرئيسي لتدخل الجيش. وقالت إن قلة من المسؤولين احتكروا اتخاذ القرار ورفضوا الدخول في حوار. وكانت المجموعة التي يرأسها وزير المالية جبريل إبراهيم أول من أعرب علناً عن دعمه للجيش لكنه حثه أيضاً على إنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المحتجزين وتعيين حكومة مدنية لتسيير الأنشطة اليومية.

في وقت سابق من شهر أكتوبر الجاري (2021)، شاركت الجماعة في اعتصام جماهيري مؤيد للجيش في الخرطوم كان يطالب بإقالة الحكومة الانتقالية. كما رحبت جماعة أخرى موالية للجيش انشقت عن حركة الحرية والتغيير بهذه الإجراءات الاستثنائية، قائلة إنها ستنتهي اعتصاماً نظمته خارج القصر الرئاسي لدعم الجيش لأن مهمتها قد تحققت. ومن جهة أخرى، يُعد مجلس نظارات عموم البجا، بزعامة السيد ترك في شرق السودان، من أبرز المدافعين عن الجيش وهو ما تمثل في إعادتهم فتح ميناء بورسودان وإنهاء حالة الإغلاق في مدن الشرق.

ثنائية القيادة في المؤسسة العسكرية

من المهم الإشارة إلى طبيعة المؤسسة العسكرية في السودان، حيث أنها تضم إلى جانب القوات النظامية القائمة على الانضباط وقيم الاحتراف العسكري، قوات الدعم السريع، وهي وحدة شبه عسكرية انبثقت عن ميليشيات الجنجويد المدعومة سابقاً من نظام البشير والتي اتهمت بارتكاب انتهاكات أثناء صراع دارفور. وهنا نجد ثنائية القيادة العسكرية، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة السودانية من ناحية، والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد الدعم السريع من ناحية أخرى. يبدو السجل الرسمي للبرهان نظيفاً، ولم يتم توجيه أصابع الاتهام إليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حيث وجهت اتهامات للبشير وآخرين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أثناء الصراع في دارفور في

أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما لا يُحسب البرهان ضمن صفوف الإسلاميين وهو أمر نادر بين كبار الجنرالات خلال نظام البشير الموالي لتنظيم الإخوان المسلمين. وربما ساعد ذلك السودان على الخروج من وضع العزلة الدولية الذي عانى منه نظام البشير. يقف خلف البرهان الجنرال حميدتي، قائد قوات الدعم السريع. وتربط البرهان علاقة طويلة مع حميدتي. لقد كان البرهان قائداً في دارفور، حيث شن الجيش وقوات الدعم السريع حملة عنيفة لمواجهة التمرد. قُتل ما يصل إلى نحو 300 ألف شخص وشُرد 2.7 مليون في الحملات العسكرية والصراعات الدامية التي شهدتها دارفور. ومع ذلك، فقد نأى البرهان بنفسه عن الفضائح التي أرتكبت، وقال ذات مرة: "أنا لست مسؤولاً عن أي أعمال مشينة في دارفور... بالنسبة لي، كنت أقاتل عدواً تماماً كما تفعل كل القوات النظامية". في عام 2015، نسق البرهان وحميدتي نشر القوات السودانية ومقاتلي الدعم السريع في اليمن للقتال مع قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد المتمردين الحوثيين المتحالفين مع إيران. ويُحسب للرجلين أنهما أثناء الانتفاضة ضد البشير، رفضا أوامر تفريق المتظاهرين باستخدام العنف، بل التقيا بهم في معسكر الاعتصام.

جدلية تصحيح المسار والانقلاب التصحيحي

يثور الجدل حول توصيف حركة الجيش السوداني في 25 أكتوبر، حيث كانت الرسالة الموجهة من الفريق البرهان أنها تصحيح مسار نظراً لحالة الفوضى والانقسام الشديد بين مكونات الحكومة الانتقالية. لم يعلق البرهان العمل بالوثيقة الدستورية كاملة ولكنه عطل العمل ببعض المواد التي تنص على الشراكة مع قوى الحرية والتغيير. فقد أعلن إيقاف العمل بأحكام المادتين 11 و12 الخاصتين بتشكيل واختصاصات مجلس السيادة الانتقالي. يعني ذلك أن يصبح البرهان رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة دون منازع بعيداً عن قوى الحرية والتغيير. وكان من المفترض أن يتخلى البرهان عن رئاسة المجلس السيادي لرئيس مدني في 17 نوفمبر 2021. ومن أبرز المواد الملغاة المادة 15 الخاصة بتعيين واختصاصات مجلس الوزراء الانتقالي، حيث كانت قوى الحرية والتغيير تملك سلطة تعيين رئيس المجلس. بمقتضى ذلك التعطيل يصبح البرهان قادراً على تعيين حكومة كفاءات وطنية ذات قاعدة شعبية عريضة وتتميز بالكفاءة والاستقلالية. كما علق البرهان المادة 24 فقرة 3 التي تنص على أن يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير. وبهذا يصبح الجيش مطلق اليدين في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي وعد البرهان بأنه سوف يتألف من الشباب.

ومما يدعو إلى التمعن أن البرهان ألغى المادة 71 الخاصة بحل المجلس العسكري، وهو ما يعني إمكانية عودته لممارسة دور رقابي فاعل في إدارة العملية الانتقالية. والمفارقة التي تعيد إلى الأذهان خبرة الرئيس التونسي قيس سعيّد في تفسير النص الدستوري هي تأكيد البرهان أنه استند في قراراته على الوثيقة الدستورية، حيث تنص المادة 78 على أنه لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الوثيقة الدستورية إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي. وفي

حالة غياب هذا المجلس تولى بشكل مؤقت كل من مجلس السيادة ومجلس الوزراء تمرير التشريعات والقوانين.

وفي التقاليد الأفريقية عندما يصل المشهد السياسي إلى حالة الانسداد، وعندما يتم استنفاد جميع السبل الديمقراطية الشرعية الأخرى، قد لا يكون "الانقلاب التصحيحي" قابلاً للتطبيق فحسب، بل قد يكون هو الخيار الوحيد. لقد حمل المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب إفريقيا السلاح ضد نظام الفصل العنصري في بلادهم من السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. كما قام توماس سانكارا بالمثل بانقلاب ثوري ضد النخبة المتعصبة في بوركينافاسو في عام 1983. وكانت أبرز سيناريوهات "الانقلاب التصحيحي" هي التجربة الغانية تحت قيادة الملازم أول جون جيري رولينغز (1981-2001). وتمكنت غانا، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، من أن تسطر بداية جديدة. واليوم، تعتبر البلاد نموذجاً للحكم الرشيد والديمقراطية تقتدي به معظم البلدان الأخرى في إفريقيا. وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على ذلك من خلال زيارته التاريخية للعاصمة أكرا في أول جولة أفريقية له؛ فهل يتماشى تصرف البرهان مع هذه التقاليد؟ ربما يبدو ذلك بغض النظر عن الأهداف الحقيقية، حيث قام الاتحاد الأفريقي بتجميد عضوية السودان لحين عودة مؤسسات الحكم المدني.

مقدمات تدخل الجيش وأسبابه

توصلت قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي إلى ترتيبات تقاسم السلطة لتشكيل مجلس سيادة في السودان، والذي اتفق على استمراره لفترة انتقالية مدتها 39 شهراً اعتباراً من 20 أغسطس 2019. ونصت قواعد الترتيب أيضاً على أنه خلال أول 21 شهراً من الفترة المذكورة، يتم اختيار رئيس عسكري من قبل الجيش، يخلفه بعد ذلك لمدة 18 شهراً القادمة، رئيس مدني، على أن تُجرى الانتخابات بعد انقضاء الفترة المتفق عليها لتقاسم السلطة. ويتولى رئيس الوزراء، الذي سيتم ترشيحه من قبل قوى الحرية والتغيير، رئاسة مجلس الوزراء، باستثناء الوزراء الذين يقودون وزارتي الدفاع والداخلية، حيث يتم ترشيحهم من قبل الجيش. كانت الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالله حمدوك هي الأولى منذ انقلاب 1989 التي لا تعكس تقاليد النظام العسكري المهيمن.

وافقت حكومة حمدوك على إصلاحات تقدمية مختلفة مثل إلغاء أى قانون يقيد حقوق المرأة في الدراسة أو اللباس كيفما تشاء. كما أنها جرّمت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال عادة ختان الإناث. ومع ذلك، فقد فشلت في تغيير مسار الاقتصاد المتعثر. فقد تعرضت سياسات إدارة حمدوك المختلفة لانتقادات شديدة، مثل إلغاء دعم الوقود وزيادة رسوم الكهرباء وارتفاع الإنفاق على قوات الأمن والأجهزة الحكومية. على أن الخلافات داخل مجلس السيادة لم تكن حول الاقتصاد، بل حول هيكلية الجيش السوداني والقوات الأمنية وبشأن جرائم الحرب التي أرتكبت خلال حرب دارفور.

ثمة مطالب من المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة البشير وأعضاء آخرين في إدارته على جرائم حقوق الإنسان في دارفور عام 2003 وما بعده. لقد ظهر الانقسام واضحاً بين

أطراف الحكم الانتقالي، حيث تعاون الفصيل المدني في الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية. وقع كلاهما اتفاقية في أغسطس 2021 للمضي قدماً في القضايا المرفوعة ضد المتهمين، بما في ذلك الرئيس المعزول عمر البشير. وبالقطع فإن ذلك لا يتوافق مع رؤية الجيش، فبسبب محاكمة البشير، سيتم الكشف عن العديد من العسكريين أنفسهم واتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد رفض الفريق البرهان صراحة تسليم البشير للجنائية الدولية. لذلك، في حين أن مجلس الوزراء وافق على تسليم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن محكمة أمن الدولة، التي لديها مكون عسكري، لم تفعل ذلك.

ولعل أحد مصادر الانقسام الأخرى يتمثل في التحقيق المتعلق بمذبحة الخرطوم في يونيو 2019، والتي تُصور أيضاً الجيش على أنهم "مغتصبون وقتلة" بحسب روايات قوى الحرية والتغيير. في الواقع، صرح رئيس لجنة التحقيق نبيل عابد، بنفسه في 4 مايو 2021، بأن "النتيجة قد تؤدي إلى انقلاب أو اضطرابات جماهيرية في الشوارع".

كانت هناك أيضاً محاولة من فلول النظام السابق للاستيلاء على السلطة. في 21 سبتمبر الماضي، أعلنت الحكومة السودانية أنها أحبطت محاولة انقلابية من قبل القوات التي كانت لا تزال موالية للبشير. لقد حاول الانقلابيون السيطرة على مبنى الإذاعة في أم درمان لكنهم فشلوا. وألقى القبض على أربعين عسكرياً بعد أن أصر رئيس الوزراء حمدوك على أن محاولة الانقلاب الفاشلة كانت امتداداً لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام السابق لإجهاض التحول الديمقراطي المدني.

التداعيات وسؤال المستقبل

١ - **التداعيات الاقتصادية والأمنية:** من المحتمل أن تكون هناك عواقب وخيمة لتدخل الجيش. لقد تم رفع اسم السودان مؤخراً من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، ووعدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي للحكومة الانتقالية. كما أن صندوق النقد الدولي وحكومة حمدوك اتفقا على تسوية لتخفيف الديون بقيمة 50 مليار دولار. كل ذلك تم تعريضه للخطر بعد القرارات الاستثنائية وفض الشراكة مع قوى الحرية والتغيير. ثمة مخاوف من أن يسقط السودان اليوم في حالة من الفوضى، إذا ما تمت تعبئة الجماهير وتصاعدت حدة الاحتجاجات الشعبية في الشارع السوداني.

منذ عام 2019، كانت التدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لإنعاش الاقتصاد المنهك في البلاد لا تحظى بشعبية كبيرة بين بعض قطاعات واسعة من السكان. وعليه، فإن المعنويات على الأرض منقسمة لأن بعض الناس الذين يعانون من المصاعب المتزايدة بسبب الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي يفضلون إسقاط حكومة حمدوك. في نهاية سبتمبر، أجرى البنك الدولي أول زيارة له إلى السودان منذ ما يقرب من 40 عاماً عندما انخرط رئيسه ديفيد مالباس في محادثات مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ووزير المالية جبريل إبراهيم. ومع ذلك، فإن تجميد المساعدات الخارجية بعد استيلاء الجيش على السلطة سوف يكون له تداعيات كبرى على الاقتصاد، وربما تشهد السودان "ثورة بطون" أخرى. لقد كتب السناتور الأمريكي كريس كونز على

"تويتر": "بصفتي رئيس لجنة مجلس الشيوخ التي تمول المساعدات الخارجية، فقد ناضلت بشدة من أجل مساعدة جديدة للسودان لدعم انتقال البلاد إلى الديمقراطية والحكم المدني الكامل. سوف تنتهي هذه المساعدة إذا لم تتم استعادة سلطة رئيس الوزراء حمدوك والحكومة الانتقالية الكاملة".

٢ - إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية: قد يكون للأحداث في السودان تداعيات جيواستراتيجية على مستوى الإقليم وما وراءه. إذ من المرجح أن تغير القيادة العسكرية في الخرطوم الديناميكيات السياسية الجارية بين السودان ومصر وإثيوبيا في الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي. ثمة قلق إثيوبي كذلك من إمكانية أن يقوم السودان أيضاً بدور أكثر نشاطاً في الصراع الإثيوبي من خلال الانحياز العلني إلى قوات التigreاي.

٣ - مستقبل العلاقة مع إسرائيل: كيف يمكن أن يؤثر استيلاء الجيش على السلطة في السودان على التطبيع مع إسرائيل؟ ربما يحتاج البعض بالقول إنه إذا كان هدف الجيش السوداني عند توقيع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل هو التخلص من العقوبات الأمريكية، فمن المرجح أن تؤدي قرارات الجيش الأخيرة إلى عودة هذه العقوبات وتأجيل الاتفاقية مع إسرائيل أو التخلي عنها تماماً. لقد كانت أبرز الخلافات الأيديولوجية بين المكون المدني والمكون العسكري في سلطات الحكم الانتقالي في السودان تتمثل في التطبيع مع إسرائيل، وأن تصبح السودان جزءاً من الاتفاقات الإبراهيمية بوساطة الولايات المتحدة، وبالتالي إلغاء قانون عام 1958 الذي يحظر أي علاقات دبلوماسية مع تل أبيب. وعلى الرغم من أن عملية التطبيع كانت بطيئة بسبب الخلافات المزمنة التي أبتليت بها القيادة السودانية، إلا أن عملية التطبيع شهدت تقدماً ملحوظاً خلال العام الماضي، بما في ذلك زيارة إلى السودان من قبل وزير المخابرات السابق إيلي كوهين، وزيارة وفد أمني سوداني رفيع المستوى إلى إسرائيل. وفي حين أنه من السابق لأوانه معرفة ما سوف تقضي إليه الاضطرابات في السودان بعملية التطبيع، يمكن بالفعل وضع بعض التصورات المستقبلية، فمن غير المرجح أن يقبل الغرب بالسيطرة العسكرية على السلطة، وفي حال استمرار سيطرة الجيش قد تعيد الولايات المتحدة فرض العقوبات على السودان. عندئذ يمكن أن نشهد تراجع الخرطوم عن صفقة السلام مع إسرائيل التي توسطت فيها الولايات المتحدة.

ختاماً، فإن الخوف الأكبر يتمثل في انزلاق السودان لحالة من الفوضى والعنف إذا ما استمرت حالة الاستقطاب السياسي الحاد. كما لا يمكن استبعاد إمكانية عودة الجماعات غير المنضوية في اتفاق جوبا للسلام إلى حمل السلاح. في دارفور توجد حركة تحرير السودان برئاسة عبد الواحد النور، وفي جبال النوبة بجنوب كردفان توجد الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال بقيادة عبد العزيز الحلو. كلاهما يحظى بدعم شعبي وأظهر قوة عسكرية لا يُستهان بها. كما أن كلاهما ينخرطان في محادثات سلام مع الحكومة وكانا يثقان في عبد الله حمدوك. ربما تتذر إجراءات الجيش الأخيرة بتجدد الصراع.

لا تزال القضايا الأكثر إلحاحاً في السودان هي الاقتصاد والديمقراطية والسلام، وربما يؤدي غياب التوافق الوطني إلى مزيد من العنف وسفك الدماء. في يوليو 2019، في أعقاب

أحداث العنف، تدخلت "الرباعية" الدولية المكونة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي عملت جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، للضغط من أجل حل تفاوضي، وهو ما تم في أعقاب الإطاحة بنظام البشير. ربما تكون هناك حاجة لعملية مماثلة، وإن كانت بأطراف مدنية جديدة بما يحقق التوافق الوطني ويعيد السودان إلى طريق الانتقال السياسي السليم.

لم تكن الأزمة الراهنة في السودان مفاجئة على الإطلاق، فقد كانت مقروءة من جانب الجميع: القوى السياسية السودانية، والمجتمع الدولي، ومعظم الخبراء والمراقبين، وحتى شركات الطيران التي علّقت رحلاتها الجوية إلى العاصمة الخرطوم قبل ثلاثة أيام. وتبدو مقدمات هذه الأزمة قد تبلورت على ثلاث مراحل: الأولى، ترتبط بمحددات العلاقة بين الأطراف، وهي الوثيقة الدستورية التي تم التوقيع عليها في أغسطس ٢٠١٩. والثانية، تتعلق بإدارة التفاعلات بين الأطراف السياسية نفسها بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في ٢١ سبتمبر الماضي. والثالثة، تنصرف إلى أزمتي شرق السودان وتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في نهاية سبتمبر الفائت.

وخلال هذه المراحل الثلاث، ثمة أسباب مباشرة لارتباك المشهد السياسي السوداني على مدى عامين ونيف بعد نجاح الثورة السودانية في إنهاء حكم عمر البشير، ويمكن تفصيلها في التالي.

أزمة الوثيقة الدستورية

في أعقاب انحياز القوات المسلحة السودانية للثورة السودانية وإزاحة الرئيس السابق عمر البشير عن سدة الحكم في ١١ أبريل ٢٠١٩، تمت بلورة اتفاق سياسي مبدئي بين المجلس العسكري برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوى الحرية والتغيير التي تكونت من الأحزاب السودانية والنقابات المهنية التي مثلها تجمع المهنيين، وذلك في أعقاب إزاحة البشير، حيث تم الاتفاق على تكوين مجلس سيادي مشترك يملك صلاحيات رئيس الجمهورية ويقود فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يعقد بعدها انتخابات عامة، ولكن دارت معركة على من يقود جسم هذا المجلس خلال شهري أبريل ومايو ٢٠١٩، حيث أصر العسكريون على تولى دفة القيادة، ورفض المدنيون ذلك وأعلنوا انتهاء التفاوض بهذا الشأن يوم ١٩ مايو ٢٠١٩، واعتمدت قوى الحرية والتغيير على مخزونها الجماهيري المساند لها، وتم اللجوء للشارع لحسم الصراع، وبالفعل تدافعت الموكب الثورية نحو مقر القيادة العامة للجيش للضغط عليه، في اعتصام مفتوح تم فضه في ٣ يونيو ٢٠١٩ وتسبب في وقوع ضحايا، وحالات اغتصاب.

هذه الأزمة امتدت لعدة شهور حتى تم حسم العلاقة بين أطراف المعادلة السياسية السودانية في إطار وثيقة دستورية تم التوقيع عليها في أغسطس ٢٠١٩، حيث أعطت للمدنيين حق رئاسة المجلس السيادي ولكن بعد عامين من تولي المكون العسكري هذه القيادة. ويمكن

القول إن هذه الوثيقة اتسمت بالهشاشة ولم تكن محدداً حاسماً لتنظيم العلاقة بين الأطراف. وأول أسباب هذه الهشاشة أنه قد تم اختراقها متأثرة بعاملين:

أولهما، ضغوط قوى الهامش والحركات المسلحة لكي تعلق الاتفاقات السياسية معها لتحقيق السلام على الوثيقة الدستورية، حيث أسفر اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر ٢٠٢٠ بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة على تجاوز فترة الثلاث سنوات للفترة الانتقالية لتمتد إلى أربعة سنوات، وتم توسيع المجلس السيادي، وتشكيل مجالس جديدة كشركاء الفترة الانتقالية لتستوعب النخب السياسية من الهامش المتصالحة مع المركز. والنتيجة المباشرة لامتداد الفترة الانتقالية لمدة عام هو حدوث أزمة بشأن بند موعد تسليم رئاسة المجلس الرئاسي للمكون المدني: هل هي نوفمبر ٢٠٢١ طبقاً للترتيب الأول أم يونيو ٢٠٢٢ بسبب تمديد الفترة الانتقالية.

ثانيهما، عدم الوفاء بمتطلبات الوثيقة، خصوصاً فيما يتعلق باستكمال هياكل الفترة الانتقالية من مجلس تشريعي ومحكمة دستورية.. إلخ، وبالتالي لم تعد الوثيقة الدستورية محدداً صلباً يتم الاحتكام إليه من الأطراف، حيث تم تبادل الاتهامات بين المكونين المدني والعسكري بشأن مسؤولية كل طرف عن تعطيل بلورة وتدشين هياكل الفترة الانتقالية.

اختلال توازنات القوى بين أطراف المعادلة

طبقاً للقاءات التي أجريتها في الخرطوم في ديسمبر ٢٠٢٠ مع عدد من الفواعل السياسية السودانية، يمكن القول إن مقدمات الثورة ضد البشير في ٢٠١٨ كانت قد تبلورت بتأثير مباشر من ثورات المنطقة العربية وقتذاك، حيث بدأت التنظيمات المهنية في ترتيب أوراها لقيادة معارضة ضد البشير كان هدفها النهائي إضعاف النظام والثورة عليه.

في هذا السياق، تبلور تجمع المهنيين السودانيين، وقام بمحاولة إزاحة البشير في سبتمبر ٢٠١٣ حينما اندلع الغضب ضد النظام السوداني بمظاهرات عارمة، ولكنه استطاع تطويق هذه المظاهرات بتدخل أمني وحشي، حيث وقع ما يزيد عن ٢٠٠ شخص كضحايا. وقد واصل تجمع المهنيين نضاله السياسي، ولكن على أسس مطلبية خاصة بالأجور، وقد تطورت هذه الأسس عام ٢٠١٩ بتدخل من قوى الإجماع الوطني (أحد تحالفات المعارضة ضد البشير).

وقد قاد تجمع المهنيين الثورة السودانية ضمن إطار واسع تكون في الأول يناير ٢٠٢٠ وتمت تسميته بتحالف الحرية والتغيير، وهو التحالف الذي قاد الثورة وضم كل الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني وكانت نواته الصلبة هو تجمع المهنيين. وعلى مدى عامين من عمر الفترة الانتقالية تعرض تحالف الحرية والتغيير وتجمع المهنيين لعوامل التآكل والانقسام، وذلك لعدد من الأسباب منها:

- دور المكون العسكري في صناعة اتفاقية جوبا للسلام في ٢٠٢٠، وما ترتب على ذلك من زيادة وزنه خصوصاً في إطار علاقته مع الحركات المسلحة، على نحو دفع كلاً من

حاكم دارفور مني أركو مناوي ووزير المالية خليل إبراهيم للانحياز إليه في قيادة باقي المرحلة الانتقالية وإعلانهما انسلاخاً من تحالف الحرية والتغيير تمت تسميته بميثاق التوافق الوطني، وهو الانقسام الذي بلور مظاهرات في ١٦ أكتوبر الماضي، واعتصم مؤيدوه أمام القصر الجمهوري.

- **انسلاخ الحزب الشيوعي من تحالف الحرية والتغيير**، على خلفية صيغة المجلس السيادي المشتركة بين المكونين المدني والعسكري، معتبراً ذلك خطأ استراتيجياً مؤسساً على ما أسماه شراكة الدم. وقد ساهم هذا الانسحاب في انقسام تجمع المهنيين على خلفية انتخابات داخلية لم تفرز إلا عناصر الحزب الشيوعي، وهو ما رفضته باقي المكونات.

- **اتجاه بعض مكونات الحرية والتغيير من أحزاب لها طابع قومي لإسناد المكون العسكري في التفاعلات السياسية**، والمساهمة في رفع وزنه إزاء الأحزاب السياسية الأخرى، وهو ما نتج عنه ترهل في الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة التنفيذية بقيادة عبدالله حمدوك، على نحو جعل الأخير يتبنى مبادرة تسعى لوحدة الحرية والتغيير حفاظاً على وزنه السياسي في المعادلة.

- **انقسام تجمع المهنيين بين مناصرين للحزب الشيوعي وغيره من باقي أحزاب الحرية والتغيير**، حيث مارس الفريق الأول ضغوطاً سياسية على باقي المكونات تحت مظلة حالة الشراكة التي تم إقرارها في الوثيقة الدستورية بين المكون المدني والمكون العسكري في إدارة الفترة الانتقالية، وهي الشراكة التي تم إطلاق اسم "شراكة الدم" عليها نظراً لتعطيل لجان تحقيق أحداث اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة الذي تم فضه في ٣ يونيو ٢٠١٩ بالقوة ووقع فيه قتلى.

النتيجة النهائية لهذه التفاعلات الممتدة كانت خللاً في ميزان القوى لصالح المكون العسكري، وذلك على الرغم من العديد من الضغوط التي تمت بلورتها دولياً بشأن إضعاف قدراته؛ فعلى الصعيد الأمريكي، أصدر الكونجرس قانوناً في ديسمبر ٢٠٢٠، توافق عليه الحزبان الديمقراطي والجمهوري، يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بتفصيل سياستها وإجراءاتها في مجالات دعم كل من حقوق الإنسان والشفافية خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، كما يلزم الرئيس الأمريكي بتقديم تقرير فصلي عن مدى تقدم إدارته في هذه العملية، فضلاً عن مجمل سياسات وإجراءات الدعم للفترة الانتقالية، والتحول الديمقراطي.

أزمة شرق السودان

برزت مشكلة شرق السودان كسبب مباشر لمدى الضيق والضغط الذي تسببت فيه لجنة إزالة التمكين لعناصر نظام البشير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكذلك الرغبة في إضعاف المكون المدني، حيث طالب محمد الأمين ترك، رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا بشرق السودان، بإنهاء أعمال لجنة إزالة التمكين، وتكوين مجلس عسكري جديد يكون ممثلاً لأقاليم السودان الستة، وكذلك تغيير حكومة حمدوك، وذلك كله تحت مظلة المطالبة

بالغاء مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام الموقعة بين الحكومة والفصائل المسلحة في أكتوبر ٢٠٢٠.

المطالب الثلاث لإقليم شرق السودان أسفرت عن ارتباك المشهد السياسي وتبادل الاتهامات بشأن الأطراف المسؤولة عن امتداده على الرغم من تهديده للأمن القومي السوداني، حيث يتحكم إقليم الشرق في تواصل السودان مع العالم من منصة البحر الأحمر، ويؤثر إغلاقه على الإمدادات الحيوية للدولة التي تلبي ٧٠٪ من احتياجاتها من الخارج خصوصاً من الوقود والأغذية والأدوية، وهي الإمدادات التي برز شحها بالأسواق خلال الفترة الماضية. كما يؤثر إغلاق إقليم شرق السودان على اقتصادات دولة جنوب السودان عبر تصديره النفط الذي تشكل موارده جل الموازنة الجنوب سودانية تقريباً ويتم تصديره من ميناء بشاير الذي تم إغلاقه مع مجمل موانئ شرق السودان. في هذا السياق، اعتبر جانب من الشارع السياسي السوداني أن أحداث الشرق كانت مصنوعة بهدف عدم تسليم رئاسة السلطة الانتقالية للمكون المدني.

أزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة

في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تم الإعلان عنها في ٢١ سبتمبر الماضي، سعى طرفا المعادلة السياسية السودانية إلى استثمار الحدث كل لصالحه، حيث تم تحميل المكون المدني مسؤولية الانقلاب الفاشل كنتيجة لفشل الحكومة وحاضنتها السياسية في مواجهة الأزمات المتفاقمة على الصعيد الاقتصادي المؤثرة على حياة الناس اليومية، والانشغال بتقاسم المناصب، بينما اعتبر المكون المدني هذه الاتهامات مقدمة لانقلاب واقعي ضده.

وقد ساهم الإسناد الأمريكي للمكون المدني في هذه المعركة في بلورة مطلب تجمع المهنيين بإنهاء الشراكة مع المكون العسكري وتسليم كل السلطة للمكون المدني، وهي الخطوة التي رد عليها المكون العسكري بأن "القوات المسلحة وصى أمين على أمن الشعب السوداني"، وسحب حراسات القوات الأمنية المشتركة من لجنة إزالة التمكين وحوالي ٢٢ موقعاً اقتصادياً كانت تحت ولاياتها، كما أوقف الاجتماعات مع المكون المدني، واتهم بعض عناصره بـ "الولاءات المزدوجة"، وقال النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو: "لدينا شارع"، رداً على استقواء الحرية والتغيير بالشارع السوداني، بما ينذر بإمكانية اندلاع مواجهات بين القوى الثورية ومنتسبي نظام البشير، والجبهة القومية الإسلامية، وذلك تحت مظلة تكديس السلاح في العاصمة السودانية وغيرها من المناطق.

في هذا السياق، أعلن كل من جبريل إبراهيم وزير المالية، ومنى أركو مناوي حاكم إقليم دارفور، مطالبتهما بتغيير الحكومة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث اعتصما بمناصريهم، خصوصاً من بعض التكوينات القبلية أمام القصر الجمهوري في ١٦ أكتوبر الماضي، في وقت بذل فيه رئيس الوزراء د. عبدالله حمدوك محاولات لإنهاء الأزمة السياسية، وذلك بتكوين لجنة سباعية، حيث رد المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير برفض محاور مقترحة للحوار السياسي، لاسيما فيما يرتبط بنطاقات توسيع المشاركة السياسية التي اشترط ألا تكون من النظام القديم، وقال ياسر عرمان أن التوسع قد يكون من

لجان المقاومة والحزب الشيوعي وذلك في آخر مؤتمر صحفي للحرية والتغيير، حيث استند المجلس المركزي في ذلك إلى قواعده الجماهيرية التي خرجت بالفعل لمناصرة مبدأ التحول الديمقراطي في حشود غفيرة يوم ٢١ أكتوبر الذي يحمل رمزية كبيرة في التاريخ السياسي السوداني، وذلك على الرغم من أخطاء مشهودة للحكومة السودانية وحاضنتها السياسية الحرية والتغيير.

نقطة النهاية للتفاعلات السياسية المأزومة بين المكونين المدني والعسكري وضعها الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي، في بيان صدر عنه قبل ساعات يعلن فيه حل كل من الحكومة والمجلس الانتقالي وفرض حالة الطوارئ مع تعطيل بعض المواد الوثيقة الدستورية، وذلك بعد حملة اعتقالات واسعة لأعضاء في كل من المجلس السيادي والحكومة وبعض قادة الأحزاب السياسية.

في هذا البيان تم تقديم تطمينات على المستويين الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي، أعلن عن تشكيل حكومة كفاءات بعد فترة مما أسماه "التشاكس السياسي"، والالتزام بوثيقة سلام جوبا، وكذلك حل أزمة الشرق وتدشين الهياكل الانتقالية من مجلس تشريعي، ومحكمة دستورية وغيره. أما على المستوى الخارجي، فقد التزم بتسليم السلطة طبقاً للوثيقة الدستورية، ولكن عام ٢٠٢٣.

إجمالاً، يمكن القول إنه سيتم اختبار مدى القدرة على صناعة استقرار سياسي في السودان في المرحلة المقبلة، وذلك في ضوء عاملين: الأول، موقف المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة من هذا التطور الذي جرى بينما مبعوث الرئيس الأمريكي جيفري فيلتمان في الخرطوم، وهو ما سوف يترتب عليه حالة التفاعل الإقليمي من حيث الإسناد من عدمه لحل الحكومة والمجلس السيادي.

والثاني، الموقف الداخلي، على المستوى الجماهيري، من هذا التطور وحالة التفاعل معه، خصوصاً في ضوء أزمة اقتصادية محتدمة يعاني منها عموم الناس، ويتطلعون إلى إنهاءها، ووجود لجان شبابية في الأحياء السودانية وخروج بعض المظاهرات واختفاء الصف الثاني من قيادات الأحزاب السودانية، وهو ما قد يسفر عن مواجهات متوقعة قد تأخذ طابعاً عنيفاً.

تشكل الحروب الأهلية السودانية الممتدة منذ عام 1955 سبباً رئيسياً في تعدد المكونات العسكرية السودانية، بما يتضمنه ذلك من احتمالات مفتوحة لعدم الاستقرار السياسي. وقد قفزت هذه الأزمة إلى السطح حالياً مع رفض قائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو الاندماج في المؤسسة العسكرية الرسمية، وذلك في ضوء احتقانات واضحة للعيان بين المكونين.

في هذا السياق، نناقش ملامح المكونات العسكرية السودانية، وطبيعة أوزانها السياسية والعسكرية. كما نتعرض للتداعيات السياسية المرتبطة بهذا التعدد العسكري داخل السودان وتنوعه ما بين مؤسسة رسمية، من ناحية، وتكوينات يتراوح تصنيفها بين الفصائل المسلحة والميليشيات، من ناحية أخرى.

ملامح التكوينات العسكرية

عرفت السودان التكوينات العسكرية غير النظامية في فترة مبكرة من تاريخها، وذلك في أعقاب اندلاع الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان عام 1955، والتي ترتب عليها وجود حركتي "أنانيا-١" ثم "أنانيا-٢" واللّتين خاضتا الحرب الأهلية ضد المركز في الخرطوم حتى عام 1972، إلى أن عُقد اتفاق للسلام تم بموجبه إدماج المكونات العسكرية غير النظامية في الجيش الرسمي، وأصبحت هناك إمكانية لانضمام مواطني جنوب السودان للجيش الوطني للسودان. لكن بعد عقد تقريبا اندلع تمرد جديد على المركز، تزعمه جون جارانج عام 1983 مُكوناً "الحركة الشعبية لجنوب السودان" حينما كان يحمل رتبة نقيب في الجيش الوطني، وهي الحرب التي استمرت حتى عام 2005.

على النمط نفسه، توالدت المكونات العسكرية غير النظامية في كل من دارفور وجبال النوبا والنيل الأزرق، وذلك كنتيجة مباشرة للحرب على دارفور التي اندلعت عام 2003، بجانب تجاهل كل من النوبا والنيل الأزرق في اتفاقية سلام نيفاشا. وقد اتخذت معظم التكوينات العسكرية اسم الحركة الشعبية لتحرير كل منطقة طبقاً لمسمائها، حيث انخرطت في نزاعات مسلحة ضد القوات المسلحة السودانية لأسباب متعلقة بالتهميش السياسي والتنموي.

وقد تراوحت الأوزان العسكرية والسياسية لكل هذه المكونات طبقاً لطبيعة مطالبها، ومدى تعبيرها عن الكتل السكانية الممثلة لها، وكذلك حجم الدعم الخارجي الذي حظيت به. لكن المفارقة أن الحكومة السودانية نفسها في عهد البشير لجأت إلى تكوين ميليشيا غير نظامية بموجب مرسوم رسمي عام 2013، وذلك لحسابات تعلقت بأمرين: أولهما، تخفيف الأعباء عن القوات النظامية التي كانت تحارب المكونات المناوئة لها على أكثر من جهة بالسودان،

وهو ما أثر على فاعليتها. وثانيهما، سعى الرئيس السابق عمر البشير إلى تأمين نظامه السياسي من انقلاب الجيش عليه.

وقد بلغ حجم قوات "الدعم السريع"، وقت تكوينها، 5000 عنصر، انحدر معظمهم من عشيرتي "المحاميد" و"الماهرية" العربيتين، وكذلك قوات محمد بن إسماعيل من قبيلة "الزغاوة"، والتي انشقت عن جيش تحرير السودان في دارفور، إلى جانب قبيلة الفور.

وقد تبلور تشكيل قوات الدعم السريع عبر عقد من الزمن تقريباً، بدأ مع لجوء الحكومة للقبائل العربية التي سميت بـ"الجنجويد" للانخراط في حرب بالوكالة عنها في إقليم دارفور، لكن مع الضغط الدولي على الخرطوم تم التخلي عن "الجنجويد"، وتم التوقف عن دفع رواتبهم، حتى جرى تطور كيفية عام 2007 لهذه القوات مع تعزيز موقع قائد القوات الجديد محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وباتت القوات تعمل تحت ولاية جهاز الاستخبارات السوداني ولها صلاحيات لحماية الحدود.

ومع اكتشاف الذهب في ولاية شمال دارفور عام 2012 استولت قوات "الجنجويد" التي كان يقودها وقت ذاك موسى هلال (عم حميدتي) على مواقعه، وقتلت في هذه المعركة 800 شخصاً. ومع حلول عام 2017 أصبح مورد الذهب يشكل 40٪ من موارد الحكومة السودانية، حيث سيطر حميدتي على مناطق التعدين، ومارس دور الوكيل عن الحكومة السودانية لبيع الذهب بعد منافسة مع عمه الذي أعتقل في نوفمبر من العام نفسه. أما على المستوى العسكري، فقد أصبح لقوات الدعم السريع أدوار إقليمية مع موافقة الحكومة السودانية عام 2015 على إرسال كتيبة من القوات النظامية للخدمة مع قوات التحالف العربي في اليمن.

مخرجات العلاقات الإقليمية والقدرات المالية لقوات الدعم السريع أسفرت عن تشكل إمبراطورية مالية لمحمد حمدان دقلو، وقوات عسكرية تقدر بـ20 ألف عنصر قامت بعمليات قتالية، كما استولت على معسكرات الأمم المتحدة في دارفور التي انسحبت منها بعد انتهاء مهمة حفظ السلام مطلع العام الحالي.

أما على المستوى السياسي، فقد نتج عن تغيير حميدتي لولائه السياسي وانحيازه لمعسكر الثورة السودانية عام 2019 حدوث تحول في التوازنات التي أفضت إلى إسقاط الرئيس السابق عمر البشير، وهو ما ضمن لحميدتي نفوذاً سياسياً كبيراً في معادلة ما بعد الثورة، عززها بأصوات إعلامية من صحف ومواقع إلكترونية لها نفوذها داخل الرأي العام السوداني، وتأثيرها على التفاعلات السياسية.

إشكالية التعدد العسكري

شكلت اتفاقية جوبا للسلام أساساً للتعاون العسكري بين القوات المسلحة السودانية وبعض التنظيمات العسكرية غير النظامية في السودان، حيث نصت الاتفاقية على عمليات دمج لهذه التنظيمات داخل القوات المسلحة الرسمية، وذلك طبقاً لإجراءات محددة. لكن قوات الدعم

السريع لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقية، وهى أكثر أنماط التنظيمات العسكرية غير النظامية وزناً على الأرض حالياً. وربما هذا ما يفسر رفض قائدها حميدتي عملياً الدمج مؤخراً، على نحو بات يفرض مشكلة بالنسبة لمستقبل الاستقرار السياسي في السودان، خصوصاً أن قواته شريكة في الترتيبات الأمنية المتعلقة بسلام دارفور.

ويمكن القول إن موقف حميدتي مؤسس على حالة استقواء قامت بها قوات الدعم السريع على المؤسسة العسكرية في أعقاب الثورة مباشرة بدعم من قوى الحرية والتغيير، سواء كانت أحزاباً سياسية أو منظمات مجتمع مدني، وهى القوى المتخوفة من سيطرة القوات المسلحة على الحكم، خصوصاً أن عناصر المكون العسكري الرسمي تنتمي بالأساس للجنة الأمنية التي كانت معنية بما أطلق عليه سياسياً وقتذاك "الهبوط الناعم"، أي إزاحة البشير مع استمرار نظامه.

هذه التوازنات السياسية دفعت حميدتي لأن يكون نائباً لرئيس المجلس الانتقالي عبد الفتاح البرهان، وأن يتم الحديث عن إدماج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة، وأن تكون قوات حفظ السلام في دارفور المعنية بتنفيذ اتفاقية سلام جوبا عبارة عن قوى أمنية مشتركة من الجانبين. وقد سمحت هذه الوضعية لحميدتي بوجود سياسي في كافة الملفات الداخلية، لاسيما ملفات السلام السوداني. وقد شكلت هذه الحالة استفزازاً للمؤسسة العسكرية وللرأى العام معاً لاعتبارات عديدة، أبرزها أن قوات الدعم السريع قد صادرت ثروات معدنية لحسابها، وأن عناصرها غير مؤهلين عسكرياً طبقاً لمعطيات المؤسسات العسكرية المعروفة على المستويين الأكاديمي والفني.

ويمكن القول إن تصاعد التوتر بين كل من البرهان وحميدتي بدا ملحوظاً لدى الرأى العام والمراقبين الخارجيين وذلك في ضوء خطوتين: الأولى، الإفراج عن عم حميدتي، موسى هلال، والذي كان مسجوناً بأوامر من البشير، ولم يُفرج عنه بعد الثورة، وهو أحد أهم قيادات القبائل العربية في دارفور، ويملك نفوذاً عليها ينافس به حميدتي نفسه. والثانية، إصدار البرهان أمراً بعدم سفر أى من أعضاء المجلس خارج البلاد دون إذن. ويبدو أن هذا القرار جاء في سياق هندسة شاملة لتقليص نفوذ حميدتي، ومنعه من ممارسة أدوار سياسية خاصة في ملفات السلام السودانية، حيث تتفاوض الحكومة حالياً مع حركة عبد العزيز الحلو في جبال النوبا، ويُنتظر أن يُفتح ملف السلام مع أحد أهم حركات دافور المسلحة بقيادة عبد الواحد نور.

ويبدو أن حميدتي انتبه لمحاولات تقزيمه، على نحو دفعه إلى الإقدام على تحدي القرار الصادر من رئيس المجلس الانتقالي والسفر دون إذن إلى تركيا، وعقد اتفاقيات اقتصادية مع الأخيرة، وهو ما تم الرد عليه بتسريب فيديو مشاركة شقيق حميدتي في فض اعتصام القيادة العامة للجيش إبان الثورة السودانية، وهى العملية التي ما زالت محل تحقيق ممتد، ولم تُسفر عن نتائج محددة حتى الآن.

ويبدو أن هذه الحالة من التوتر قد تنذر باحتكاك مسلح بين طرفي المكون العسكري السوداني، لاسيما وأن البرهان، ومن خلفه القوات المسلحة، باتا مدعومين من جانب قوى

إقليمية ودولية عديدة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت بياناً، عشية المظاهرات الداعمة لحق شهداء فض الاعتصام، مشيرة بطريقة غير مباشرة لقوات الدعم السريع بشكل سلبي.

مساران رئيسيان

تحت مظلة هذا التوتر، تشهد المعسكرات لكل طرف عملية استعداد قصوى، خاصة أنه امتد إلى قنوات الرأي العام، وأصبح المشهد مفتوحاً على عدد من السيناريوهات تصب جميعها في خانة عدم الاستقرار السياسي، وربما إنهاء الفترة الانتقالية، ويتمثل أبرزها في مسارين:

الأول، ممارسة مزيد من الضغط على حميدتي، من قناة أدلة لجنة التحقيق في حوادث فض الاعتصام، وهو ما قد يسفر عن نزاع مسلح يهدد كيان الدولة، وربما تلجأ القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة في هذه الحالة لحسم الموقف، وهو سيناريو يدفع إليه أقطاب النظام القديم.

والثاني، أن يقع الصدام ولكن في إطار محسوب بين طرفي زعامة القبائل العربية موسى هلال وابن أخيه حميدتي، ويكون محصوراً في إنهاك قوات الدعم السريع الموجودة في دارفور بما يضعف قدراتها العسكرية، ولكن ذلك لا يقلص من مخاطر خروج الصدام عن حدود هندسة أطرافه، فينفجر على نطاق أوسع ليكون بين القوات الرسمية في المؤسسة العسكرية، وغيرها من مؤسسات غير نظامية، وهو ما سيفرض تداعيات مؤثرة ليس على السودان فحسب وإنما على الإقليم بشكل عام.

مقالات

تبدو التفاعلات السودانية الراهنة مفتوحة على توترات حرجة، ومستقبل غير محسوم الاتجاهات رغم إزاحة الرئيس عمر البشير عن سدة الحكم، ثم نجاح الحراك الاحتجاجي في إزاحة وزير الدفاع عوض بن عوف خلال 24 ساعة لاحقة. ولعل مصدر هذه الشكوك مرتبط بعدد من المعطيات. أولها، طبيعة اتجاهات المجلس العسكري نفسه، ومدى ثقة قوى الحراك في مسألة تسليم السلطة للمدنيين. المعطى الثاني، هو التضاضط بين القوى السياسية بشأن المعادلة السياسية المستقبلية في السودان وطبيعة عناصرها. ويمكن المعطى الثالث في القوى الحاملة للسلاح داخل العاصمة السودانية، ومدى السيطرة الفعلية على مخازن السلاح، وما إذا كان هناك قوى أخرى لديها قدرات تسليحية.

وأخيراً فإن موقف الحركات المسلحة في دارفور وجبال النوبة يبدو متبايناً من حراك "الحرية والتغيير"، كما أنه ليس جزءاً أصيلاً من هذا الحراك ولا أطروحاته السياسية، وربما هذا ما يفسر خلو وفد التفاوض الأول من جانب "إعلان الحرية والتغيير" مع المجلس العسكري من ممثلي قوى مايسمى بالهامش في السودان. وهو الأمر الذي ترتب عليه موقف سلبي من جانب عبد الواحد محمد نور -زعيم حركة تحرير السودان في دارفور- ضد الحراك.

المعطى الإقليمي في هذه التفاعلات يبدو متبايناً نسبياً أيضاً، حيث تدعم كل من السعودية والإمارات المجلس العسكري الراهن على المستويين الاقتصادي والسياسي، وذلك على خلفية تولي كل من رئيس المجلس ونائبه مسئولية مهام القوات السودانية في تحالف دعم الشرعية باليمن، بينما تتمسك مصر بـ"دعم خيارات الشعب السوداني"، و"ثقتها في الجيش"، وتتحسب لمخاطر التضاضط بين القوى السياسية على سلامة واستقرار مؤسسات الدولة السودانية.

ويمكن القول في هذا السياق إن التفاعلات السياسية بين طرفي المعادلة السياسية الراهنة في السودان لازالت بعيدة عن التوافق في المدى المنظور، وربما تنذر باستمرار الحراك لفترة طويلة قادمة قد يتعرض فيها السودان لمواجهات مسلحة، خاصة في دارفور؛ البطن الرخو الذي تختبر فيه عادة توازنات القوى بين الأطراف.

ويقف عدد من الأسباب وراء الموقف المأزوم راهناً بين أطراف المعادلة السودانية الداخلية، نلخصها فيما يلي:

أولاً، تركيب المجلس العسكري نفسه؛ فرغم أن رئيسه -عبد الفتاح برهان عبد الرحمن- يحظى بقبول قائم على دعم إقليمي بالأساس بالنظر إلى دوره في دعم تحالف الشرعية بحرب اليمن، فإن ثلاثة من أعضاء هذا المجلس يُشار إلى توافقهم مع الحركة القومية

الإسلامية، مثل الفريق عمر زين الدين الذي عمل مديرا لمكتب نافع على نافع رجل الأمن القوي، أو جلال الشيخ الذي عمل نائبا لصلاح قوش مدير المخابرات السوداني الأشهر، فضلا عن الطيب بابكر، مدير جهاز الشرطة.

ثانياً، سياسات المجلس العسكري المرتبطة بنظام عمر البشير. فرغم إعلان المجلس اعتقال عمر البشير ورموز نظامه وإيداعهم سجن كوبر، وضبط مبالغ مالية كبيرة في معية الرئيس السابق بمقر إقامته، لكن لا دليل على هذا حتى الآن، حيث لم يزر أحد هؤلاء المعتقلين ولم تُبث صور من مناطق احتجاجهم، بينما تنتشر شائعات عن وجود محتجزين في مزارع خاصة بمنطقة "سوبا" وهو ما يجعل مصداقية المجلس العسكري على المحك.

ثالثاً، وجود أزمة ثقة بين رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان والقوى المدنية حول قضايا عدة، واعتقاد هذه القوى في أنه يشكك في قدرتها على استلام السلطة، وعدم ثقتها في رغبته في ذلك، رغم إعلان المجلس استعداده لتسليم السلطة بعد دراسة المقترحات التي قُدمت إليه.

رابعاً، سعي المجلس العسكري أكثر من مرة لتفكيك اعتصام القيادة العامة بأساليب ناعمة، ثم إعلانه صراحة مؤخراً عن ضرورة تفكيك المتاريس حول القيادة العامة لفتح الطريق أمام الحركة والمواصلات.

خامساً، يشكل إرجاء إلغاء قانون النظام العام الذي يعطي للشرطة سلطة التحكم في الحياة الاجتماعية للمواطنين، وخياراتهم الشخصية، فرصة لإلقاء الشبهات حول الاتجاهات الإيديولوجية للمجلس العسكري ومدى انحيازه لبعض السياسات المنسوبة إلى الحركة القومية الإسلامية في السودان تاريخياً.

سادساً، التضاضط الحاصل بين الحراك الإحتجاجي، من ناحية، ونخب الحركة القومية الإسلامية صاحبة المصالح في النظام السابق، من ناحية أخرى، وهي التي تملك مصادر الثروة الأساسية والمتحكممة في المسارات الاقتصادية للبلاد، حيث تسعى هذه القوى لتكون جزءاً من المعادلة السياسية المستقبلية. وتقوم في سبيل ذلك بأمرين: أولهما، التواصل مع المجلس العسكري والضغط عليه وطرح مقاربات لشكل النظام المطلوب. وثانيهما، محاولة تفكيك قوى الحرية والتغيير التي تنضوي تحتها القوى السياسية السودانية التاريخية منها والحديثة، فضلا عن تجمع المهنيين وذلك بمحاولة شيطنة الأخير (نواة المعارضة الأساسية) باعتباره ممثلاً للشيوخ، كما تقول بذلك خطاباتهم على المنابر أو في وسائل التواصل الاجتماعي.

سابعاً، موقف المجلس العسكري من الاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه السلطة السودانية الآن ضد أي دعم للحراك الإحتجاجي بالخرطوم في المعسكرات الدار فورية.

ثامناً، إقدام المجلس العسكري على تعيين موظفين جدد في بعض المواقع، خصوصاً الإعلامية، من النخب المنتمية للنظام السابق، ربما بسبب عدم معرفة بالنخب المهنية في

المجالات المختلفة على خلفية القطيعة بين النظام السابق ونخبة المنتمية للحركة القومية الإسلامية، وباقي النخب المهنية.

ويبدو أن الخطاب الذي ينطوى على نوع من التشدد والتعالى تجاه الحراك الاحتجاجي يمكن أن يفتح الباب أمام مخاطر تفكك معادلة الفاعلين حالياً والوصول إلى حالة أكثر سيولة، وذلك لاعتبارات تتعلق بتركيب المجلس العسكري من ناحية، وقدرات الحراك الاحتجاجي من ناحية أخرى، ومشكلات التضاضط بين القوى السياسية، من ناحية ثالثة. فعلى مستوى المجلس العسكري، فإن نائب رئيس المجلس -محمد حمدان دقلو حميدتي- قائد قوات الدعم السريع يتسم بإقدامه على نوع من التحالفات المتغيرة غير المستقرة، وفي الأغلب لن ينحاز إلى سياسيات متشددة من جانب المجلس العسكري ضد المحتجين. وعلى مستوى آخر، فإن وجود رموز للنظام القديم داخل المجلسي محل رفض الشارع يجعل إمكانية الخلاف واردة، الأمر الذي يهدد تماسك المجلس العسكري ذاته.

أما على مستوى الحراك الاحتجاجي، فإنه من الملاحظ وجوده في أقاليم وأحياء العاصمة إلى جانب اعتصام القيادة العامة. كما أنه يملك قيادة لديها خبرات سياسية متراكمة علمدى الخمسين عاما الأخيرة في مجال صناعة الإنتفاضات وصياغة التحالفات، والتفاوض مع المؤسسة العسكرية السودانية، وكلها عوامل لا ترشح هذا الحراك للتراجع أما المجلس العسكري.

وبالتأكيد سوف يكون أكثر السيناريوهات خطراً تلك المتعلقة بمواجهات في الشوارع بين الإسلاميين وباقي القوى السياسية المحتقنة ضدهم.

مقالات

يبدو أن تغيير النظام السياسي في السودان أصبح حتميا نتيجة فشله في القيام بوظائفه الأساسية تجاه الشعب السوداني من ناحية، واستمرار الاحتجاجات ضده على مدى أكثر من أسبوع على رقعة واسعة من التراب الوطني لدولة السودان، من ناحية أخرى. غير أن حجم هذا التغيير، أو درجة جذريته مازال غير واضحا حتى اللحظة، نظرا لتشابك عوامل كثيرة معظمها داخلي، وإن كان للعوامل الإقليمية والدولية مساحة مؤثرة نظرا لما يمكن أن تحدثه حالة فراغ السلطة في السودان من انعكاسات على الأمن الإقليمي والدولي. وربما يكون من المهم في البداية رصد حالة الاحتجاجات وأسبابها، ثم تحولاتها، قبل أن ننقل على حدود التغيير المحتملة.

تطور الاحتجاجات

اندلعت الاحتجاجات ضد النظام السوداني من مدينة عطبرة شمال شرق السودان لأسباب مباشرة مرتبطة بندرة كل من الخبز والوقود، ونقص السيولة النقدية في البنوك حتى أنه لم يعد للناس القدرة على الحصول على مداخراتهم. وقد زادت متوالية الاحتجاجات لتطول مدن الغضارف ومدني والربك وبوتسودان ثم الخرطوم على مدى الأيام الماضية.

ويمكن القول إن هذه الاحتجاجات هي احتجاجات شعبية بإمتياز، التحقت بها بعد ذلك الأحزاب السياسية، واتحاد المهنيين. وبدأت بطابع اقتصادي-اجتماعي، لكنها سرعان ما بلورت مطالب سياسية تنادي بتغيير النظام السياسي، خصوصا في ضوء مسئوليته المباشرة عن تردي الأحوال المعيشية، وتطلع الرئيس عمر البشير إلى الترشح لفترة رئاسية جديدة قد تكون مفتوحة في انتخابات 2020، ودعم الحركة الإسلامية لهذا التوجه، وهو ما أكدته في مؤتمرها التاسع الأخير؛ والذي أعلنت فيه دعمها لترشح البشير لفترة جديدة؛ وذلك رغم أنه قد قارب على تسجيل 30 عاما من حكم السودان، وهو ما دفع المتظاهرين إلى حرق مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم في كل المدن التي اندلعت فيها الاحتجاجات، بجانب الاستيلاء على محتويات ديوان الزكاة من سلع ومواد تموينية وتوزيعها. ولتأكيد التحاقهما بالاحتجاجات، أصدر الحزبان الاتحادي والأمة بيانات لدعم هذه الاحتجاجات، وقادها في يومها السادس اتحاد المهنيين السودانيين الذي تبني تقديم مذكرة لرئاسة الجمهورية تضمنت بندا وحيدا هو مطالبة الرئيس عمر البشير بالتنحي عن الحكم. وفي هذا السياق، عمم الاتحاد مذكرته هذه على ممثلي الاتحاد الأوروبي وسفارات الكثير من العواصم الدولية، التي اندلعت فيها أيضا مظاهرات للجاليات السودانية أمام السفارات السودانية لتأييد مطلب تنحي الرئيس البشير.

وعلى الرغم من تعطيل الحكومة للدراسة بكل مستوياتها في كل من الخرطوم وولاية سنار، إلا أن الاحتجاجات حافظت على استمراريتها واتساعها الكمي والجغرافي. وقد تسببت هذه الاحتجاجات في ارتباك الموقف الرئاسي والحكومي منها؛ فبينما اتهم رئيس المخابرات صلاح جوش المحتجين أنهم أداة في يد المخابرات الإسرائيلية، أو خلايا دارفور من منتمية للمعارض عبد الواحد نور، فإن الرئيس البشير حاول -عشية تقديم مذكرة التنحي إلى القصر الجمهوري- احتواء المتظاهرين من خلال الاعتراف بمشروعية حركة المواطنين وواعدا بإصلاحات جذرية ومشروعات تنموية، لكنه سرعان ما انقلب على موقفه هذا ليتهم المعارضين من ولاية الجزيرة أنهم "خونة" و"عملاء"، تحركهم أياد أجنبية، نظرا لما وصفه بموقفه "المبدئي"، ومحاصرة الغرب للسودان!!! وقد ارتبط الموقف التصعيدي من جانب الرئيس البشير بقدرة الأمن على عدم السماح للمتظاهرين بالوصول للقصر الجمهوري وتقديره أن الأدوات الأمنية في القمع مازالت ناجعة.

أما على مستوى الأجهزة الأمنية، فنلاحظ أيضا وجود درجة من التفاوت والارتباك، حيث برزت في عطبرة خلال الأيام الأولى انحيازات قادة بالجيش للاحتجاجات مما عزز من المخاوف حول إمكانية حدوث انقلاب عسكري تقوده عناصر محسوبة على الجبهة القومية الإسلامية، بهدف احتواء الاحتجاجات الجماهيرية، وإجراء تغيير شكلي للنظام بإقتلاع رأسه فقط، وهو ما يتيح الحفاظ على مصالح النخب القائمة. وقد تزامن مع ذلك نفي محمد حمدان دقلو حميدتي، قائد قوات الدعم السريع، القيام بأي دور في قمع المحتجين. لكن سرعان ما أصدر الجيش القومي بيانا قبل يوم من مظاهرة القصر أكد فيه التفافه حول قيادته، والتلاحم بين كل الأجهزة الأمنية بالدولة: الجيش والشرطة وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن الداخلي. غير أن حميدتي عاد مرة أخرى ليعلن انشقاقه عن هذه الحالة، بل وانتقاده الأوضاع القائمة، مؤكدا مرة أخرى عدم ضلوع قواته في قمع أي احتجاجات للسودانيين، مع إضفاء طابع من الشرعية على هذه الاحتجاجات، والمطالبة بضرورة تحسين حياة السودانيين.

سيناريوهات مفتوحة

لا يبدو الانفجار الشعبي الذي جرى مؤخرا مفاجئا للمراقبين للشأن السوداني، ذلك أن عمر الاحتقانات السياسية في السودان كبير، كما أن عدم الاستقرار الأمني في كل من دارفور وجنوب كردفان له أثره السلبي على حالة استقرار الدولة. أضف إلى ذلك أن السلطة المطلقة التي مارسها الرئيس البشير خلال الفترة الماضية باتت موضع قلق دولي. وقد تعددت المبادرات الإقليمية لعلاج هذه الاحتقانات، سواء على المستوى الأفريقي فيما عُرف بمبادرة الرئيس الجنوب أفريقي إميكي، أو المبادرات الخليجية منذ انتخابات 2015، والتي قامت على توفير خروج آمن للبشير مقابل تأمينه من ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هذه المبادرات لم تتجح في معالجة أزمة النظام السوداني، فقد فشلت مبادرة إميكي قبل إسبوع واحد من اندلاع التظاهرات بسبب المنافسات بين قوى "نداء السودان" (وهو تحالف معارض). كذلك فشلت المبادرة الخليجية في تحقيق هدفها بسبب عدم قدرة الأطراف على الوصول إلى توافق مع البشير.

ويزيد من تعقد الوضع الأمني في السودان العلاقة القوية التي تربط النظام بتنظيمات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، ووجود خلايا نائمة لتنظيمي داعش والقاعدة وحزب التحرير الإسلامي، ناهيك عن تغول السلفية على مظاهر الحياة اليومية في السودان، والتي يتحول بعضها إلى نمط السلفية الجهادية خصوصا في مناطق شرق ووسط أفريقيا.

في هذا السياق، لا يبدو أن الموقف الدولي والإقليمي سوف يسمح هذه المرة بتوسع النظام في استخدام العنف ضد الشعب السوداني، لعدة أسباب، منها أن الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية السودانية تبدو مستمرة، وبلورت قيادات محددة، تمثلت حتى الآن في اتحاد المهنيين، فضلا عن اتساعها الجغرافي. وتحت مظلة هذه الحالة الشاملة من الاحتجاجات برزت تسريبات -غير مؤكدة- في الشارع السياسي حول انخراط عناصر من جهاز الأمن الشعبي (جهاز سري) في تصفية المحتجين العزل بالذخيرة الحية، وربما هذا ما يفسر سقوط ضحايا تقدرهم منظمة العفو الدولية بـ ٣٧ قتيلا حتى أمس (25 ديسمبر)، ولا تعترف الحكومة السودانية بهذا العدد، وإن كانت تعترف بوقوع ثمانية قتلى فقط. التحول إلى التصفية الجسدية للمدنيين يعني إمكانية افتتاح السودان على نزاع أهلي مسلح، خاصة في ظل انتشار السلاح داخل المجتمع السوداني بسبب انتشار الصراعات من جهة، ووجود اتجاهات من النخب السودانية الحاكمة والمتنفذة قد تستند إلى السلاح لحماية نفسها وممتلكاتها من غضبة الشعب السوداني .

في حالة افتتاح السودان على سيناريو النزاع المسلح سيعني ذلك حدوث فراغ في السلطة يسمح بتحول السودان إلى حالة من الانهيار الكامل، مع ما يحمله ذلك من مصادر لتهديدات أمنية لكل الدول المحيطة بالسودان، وهو ما سيكون له تأثيره المباشر على افتتاح دارفور على حالة الفوضى الأمنية التحاقا بليبيا، وهو ما سينطوي على تهديد لمصالح دول الجوار، خاصة مصر وتشاد، ودعما لحالة السيولة الأمنية في إقليم الساحل والصحراء، وهي حالة لا بد أن تقاومها كل من باريس وواشنطن. كما أن هذا الفراغ في السلطة سيؤثر بلا شك على أمن البحر الأحمر والملف اليمني، وهو ما يقلق مصر ودول الخليج. هذه الأسباب يمكن أن تفسر لنا عدم مضي قطر قدما في دعم السودان رغم تلويحها بذلك في مكالمة جرت بين الأمير تميم والرئيس البشير. وتفسر أيضا الزيارة المهمة لكل من وزير الخارجية المصري سامح شكري ومدير المخابرات اللواء عباس كامل، للخرطوم .

مقالات

بادئ ذي بدء يؤمن كاتب هذه السطور إيمانا قاطعا بسودانية الحل للأزمة السياسية السودانية المتصاعدة للقطع مع الماضي واستدامة الاستقرار المنشود، وبكلمة أخرى فإن السودانيين وحدهم دون سواهم هم من ينبغي أن يتصدروا ويمتلكوا حل أزمتهم ومستقبل وطنهم، لذلك فوحدة السودانيين وفقا لميثاق سياسي ودستوري واجتماعي محكم وجديد لهي أمر حيوي من أجل حل الأزمة وإنجاح الجهود الحميدة لإيجاد مخرج إستراتيجي لها.

من ناحية أخرى، يجب أن نكون واقعيين وموضوعيين كذلك، فالأزمة السودانية لها امتداداتها الإقليمية والدولية الشاخصة، فمثلا هنالك ضرورة للاعتبار من العشرات من قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت في الماضي تحت الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بالصراع السوداني في دارفور، أهمها قرار مجلس الأمن الدولي 1593 الصادر تحت الباب السابع، والذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في العام 2005، وهناك أيضا قرار الكونغرس الأميركي الموسوم بـ"قانون سلام ومحاسبة دارفور (Darfur Peace and Accountability Act of 2006)، وهو تشريع أميركي أصيل.

كما أن هنالك كثيرا من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هذا إضافة إلى أن السودان يمثل بندا ثابتا في اجتماعات وأروقة مجلس الأمن والسلم الأفريقي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان.

وفوق هذا كله تبرز البعثة السياسية الأممية المعروفة بـ"يونيتامس (UNITAMS)" والمفوضة بموجب قرار مجلس الأمن 2524 الصادر تحت الباب السادس من الميثاق الأممي في يونيو/حزيران 2020، وذلك لمساعدة السودانيين في إنجاز الانتقال السياسي الديمقراطي والسلام، وهذا ما حدا بالبعثة الأممية هذه الأيام للانخراط في تشجيع السودانيين على الحوار في ما بينهم بغية إيجاد حل لأزمتهم.

يذكر في هذا السياق أيضا أن معظم القرارات الدولية والتعاطي الدولي مع الأزمة السودانية تنطلق من موقف ثابت يقضي بأن الوضع في السودان يمثل تهديدا للأمن والسلم الإقليمي والدولي، خاصة في ظل الأزمات والحروب في الدول المجاورة له كجنوب السودان وإثيوبيا والصومال وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى الأوضاع الهشة في القرن الأفريقي وإقليم الساحل بشكل عام.

لذلك، لا يستغرب أحد الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة السودانيين في إيجاد حل لأزمتهم السياسية التي تنذر بانهايار وتفتيت الدولة، خاصة في ظل تصاعد الثورة ضد الانقلاب، وتكلفتها العالية في المهج والأرواح في أوساط الشباب اليافعين، وذلك بسبب قمع سلطة

الانقلاب وسدها أفق الحل السياسي و"تمترسها" بالحكم، في محاولة لتحصين وحماية قيادة الانقلاب من تدابير وإجراءات المحاسبة الوطنية والدولية عبر المحكمة الجنائية الدولية.

اعلان

هذه الخلفية تؤكد بوضوح أن التداخل بين الوطني المحلي والإقليمي والدولي في أمس الحاجة لفك مغاليق الأزمة السودانية، وهذه الظاهرة ظلت ملازمة للشأن السوداني منذ أكثر من 30 عاما، أي منذ عهد نظام البشير البائد الذي أوغل في انتهاكات جسيمة لحقوق المواطنين السودانيين، إضافة إلى تورطه في تدخلات سلبية وهوجاء ذات بعد إقليمي ودولي مثلت انتهاكا صارخا للقانون الدولي، الأمر الذي عرّض السودان للعقوبات الدولية، وذلك ما كرس عزلة البلاد إبان حقبة حكم النظام الاستبدادي البائد.

لقد تكالبت على السودان -عقب نجاح ثورة ديسمبر المجيدة التي أسقطت نظام البشير في أبريل/نيسان 2019- قوى إقليمية ودولية عديدة حاولت احتواء أو استغلال النظام الجديد الذي تشكل بعد إسقاط نظام البشير، وذلك وفقا لمصالحها وألوياتها الإستراتيجية، ولا شك أن هذا الشبق الخارجي إزاء الحالة السودانية يظهر ويجسد تناقض المصالح الإقليمية والدولية من ناحية، والمصالح الحيوية والإستراتيجية السودانية من ناحية أخرى على نحو واضح.

صحيح أن مصالح وإستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية ليست متطابقة أو متجانسة بشأن السودان بالضرورة، بيد أن معظم المصالح الإقليمية والدولية تتقاصر وتتضاءل إزاء "سقف" تطلعات وأشواق الشعب السوداني في الثورة الكاملة الناجحة أو التغيير الثوري الجذري.

لذلك، يبقى هذا الحراك السياسي في مركز وهامش الأزمة بمثابة التحدي العظيم أمام نجاح أو فشل الجهود الإقليمية والدولية في المساعدة على حل الأزمة السودانية.

وفي السياق، هنالك بعض الأمثلة التي تعكس واقع التنازع والصراع بين المحاور والأطراف الإقليمية والدولية حول الأزمة السودانية، الأمر الذي انعكس سلبا بدوره على وحدة واستقلالية الأطراف السودانية:

- إن المحور العربي الثلاثي الذي يتكون من مصر والسعودية والإمارات كانت له مقاربات ومواقف شبه منسقة إزاء الأزمة السودانية وأطرافها في مرحلة بداية سقوط نظام البشير وتشكل نظام الشراكة المدني والعسكري الذي نهض على أنقاضه، وذلك في إطار مقارنة المحور في المنطقة والعالم، سوى أن هنالك تباينات وخلافات حقيقية برزت في مقارنة دولة وأخرى في هذا المحور في ما يتعلق بحلول الأزمة، فمثلا هناك مصر التي تتميز بعلاقة تاريخية عميقة مع السودان ذات أبعاد متعددة، أهمها الجوار الحدودي المباشر، إضافة إلى محددات الصراع حول مياه النيل، عطا على الاعتبار الحيوية للصراع التاريخي بين الدولة المصرية والدولة الإثيوبية،

كل هذه المعطيات والحقائق الإستراتيجية تربط أي مقارنة مصرية حيال الأوضاع في السودان بأمر يتصل مباشرة بالأمن القومي الإستراتيجي لمصر، لذلك، كثيراً ما يدافع المسؤولون المصريون عن سياساتهم حول السودان بأنه إذا احترق السودان فستصل الشرارة والشظايا مباشرة إلى بلادهم.

وفي هذا يحاولون التمييز بين حساسية الدور المصري وأحقية وأدوار بعض الدول الإقليمية الثانوية الأخرى المنخرطة في الشأن السوداني، لكن الواقع أن المقاربة والمواقف المصرية تنهض على حساسية مفرطة تجاه الثورات السودانية التي تنطوي على أجندات الحكم المدني الديمقراطي، الأمر الذي يجعل مصر الرسمية لا تثق في المدنيين المتشاكسين، وبالتالي تاريخياً تفضل دعم حكم المؤسسة العسكرية السودانية الرسمية حصراً.

لذلك، تقول كثير من الجهات السودانية والدولية إن مصر تتبنى انقلاب البرهان، لكنها مستاءة من ضعفه وعدم صرامته في حسم الأمور.

بالطبع، هذا الدعم والتبني المصري لقيادة المؤسسة العسكرية لا يشمل قيادة الدعم السريع، فمصر تنظر بحذر وريبة بانه لشخصية قائد الدعم السريع الجنرال محمد حمدان دقلو، لكن هذا لا يعني أنها لا تتعاطى مع القيادات المدنية السودانية من قادة الأحزاب والحركات المسلحة، فهي لديها علاقات مع القادة السياسيين، وكثيراً ما استضافت هذه القيادات في إطار جهود حل الأزمة.

- من جانب آخر، تنهض مقاربة الإمارات على اعتبارات محاربة حركات الإسلام السياسي والمصالح الاقتصادية ودفع نفوذها في القرن الأفريقي والقارة الأفريقية بشكل عام، إضافة إلى اعتبارات ومتطلبات جيواستراتيجية تتعلق بحربها في اليمن وحاجتها للمقاتلين السودانيين، لذلك على الرغم من أن الإمارات قد اخترقت النخبة السياسية المدنية فإن شأنها مثل شأن مصر، إذ تفضل الحكم العسكري للسودان، لذلك تدعم القيادات العسكرية، خاصة الجنرال حميدتي قائد قوات الدعم السريع، أما المملكة العربية السعودية فأولويتها هي حربها الوجودية في اليمن، والتي تستقدم فيها الجنود السودانيين، هذا إضافة إلى اعتبارات المصالح الاقتصادية والنفوذ الإقليمي في المنطقة، الأمر الذي دفع السعودية إلى السير على ذات منحى مصر والإمارات في دعم العسكر، لكن يجب ألا نغفل من شأن الضغط والانخراط الأميركي والأوروبي والدولي الذي يطلب من هذه الدول الضغط على البرهان وحميدتي للتراجع عن الانقلاب وإفساح المجال لحكم مدني كامل.
- في محيط القارة الأفريقية فإن لاتحادها دوراً مهماً حيال حل الأزمة السودانية، فهو المنظمة الإقليمية صاحبة الاختصاص والتفويض بحفظ وصيانة الأمن والسلم الأفريقيين، وكان ذلك واضحاً في توسط الاتحاد الأفريقي بين المدنيين والعسكريين وإنجاز الشراكة الهشة بينهما وفقاً للوثيقة الدستورية والتي صمدت لعامين إلى أن أجهضها البرهان بانقلابه في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، لكن هناك انتقاد لدور الاتحاد الأفريقي في الأزمة السودانية، فكثيرون يرون مقاربته للأزمة أميل إلى

- العسكر، ذلك أن هذا الاتحاد يعد ناديا لبعض الدكتاتوريين من الرؤساء الذين لا يفضلون بالضرورة حكما مدنيا وديمقراطيا في السودان.
- من جانب آخر، هنالك إسرائيل التي ولجت خط الأزمة السودانية، فهي ابتداء قد أدخلها العسكر، وذلك بهدف تأمين وضعهم في السلطة على فرضية أنها المعبر الحصين إلى الإدارة الأميركية، صحيح أن حكومة حمدوك قد قامت باجتراح علاقات مع الجانب الإسرائيلي لكنها كانت محاولة لا تنطلق من أساس إستراتيجي أو سياسة خارجية راسخة، لذلك يقول بعض المراقبين إن جهود حكومة حمدوك السابقة كانت في إطار الصراع بين المكونين المدني والعسكري حول إدارة ملف العلاقات الخارجية، هذا بالإضافة إلى اعتبارات إرضاء بعض الأطراف الإقليمية المنخرطة في التطبيع مع إسرائيل، لكن "الدولة العبرية" لا تتمتع بنفوذ عميق في السودان، فعلاقتها فوقيّة ومنحصرة مع قيادة فصائل المؤسسة العسكرية.
 - في السياق الدولي، بذلت دول الترويكا (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والنرويج)، إضافة إلى فرنسا جهدا مقدرا في دعم الحكومة الانتقالية بقيادة حمدوك، الأمر الذي ساعد على اندماج السودان في النظام المالي والاقتصادي الدولي، حيث استمر هذا الوضع المتميز حتى انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول، كما أن جهود الأميركيين والأوروبيين ساعدت في الضغط على البرهان لتقليل العنف ضد المتظاهرين المدنيين السلميين، ولا شك أن جهود إدارة بايدن وانخراطها في الأزمة أمر جدير بالإشادة، بيد أن الإدارة الأميركية ما زالت تفتقد رؤية إستراتيجية موحدة حيال الأزمة في السودان، فهي جهود ومقاربات متناثرة بين الكونغرس بشقيه، والخارجية والمجتمع الاستخباري الأميركي.

أخيرا، لكي تنجح مبادرة البعثة الأممية بشأن حل الأزمة لا بد من العمل على الضغط على البرهان لإيقاف العنف ضد المتظاهرين السلميين، إضافة إلى كبح جماح العنف ضد المدنيين في مناطق النزاعات التي تشهد انهيارا أمنيا مثل حالة دارفور، ومن الضروري كذلك الضغط على البرهان وشركائه للتراجع عن إجراءات الانقلاب.

من ناحية أخرى، فإن وحدة الأطراف السودانية وفقا لميثاق سياسي ودستوري جديد ومركز موحد للقيادة لهي خطوة مفتاحية للحل، فتمثيل الأحزاب السياسية والحركات المسلحة استحقاق مهم، لكن خارطة الفعل الثوري والسياسي قد تغيرت بشكل جذري، لذلك من الضروري أن يتصدر شباب لجان المقاومة وضحايا الحروب من النازحين والملاجئين والقوى الاجتماعية التي خرجت من رحم الأزمة جهود وصيغ الحل، وهذه الخطوة مفتاحية يقرّر على ضوئها مصير نجاح أو فشل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا السياق الذي يشهد تداخلات سياسية داخلية وخارجية مكثفة.

من المهم التركيز على القضايا الكبرى المتعلقة بجذور الأزمة مثل قضايا العدالة والمحاسبة، وتحقيق السلام الشامل، والاقتصاد، والاستحقاق الانتخابي، وذلك حتى لا تتحول المبادرة أو العملية السياسية الأممية إلى عملية محاصصات جديدة تعمق وتعمق الأزمة مثلما أن الضغط على دول الإقليم لا مناص منه، وذلك حتى لا تستمر في تعميق

خلافات السودانين أو تشجيع طموحات العسكر في إجهاض تطلعات السودانين في الحكم المدني الديمقراطي، ومن المهم كذلك وحدة المجتمع الإقليمي والدولي في مساعيه التوفيقية، وفوق كل هذا الإقلاع عن توظيف صراع المحاور بينها في السودان وذلك من أجل حكم مدني ديمقراطي فيه.

تداعيات الصراع بين الدعم السريع والجيش على العملية السياسية بالسودان

تتناول هذه الورقة التحليلية تداعيات الصراع بين الجيش والدعم السريع على العملية السياسية بالسودان بعد أن تعاضمت المخاوف من نشوب مواجهات مسلحة بين القوتين بعد أن طفت إلى السطح خلافات بين محمد حمدان دقلو وعبد الفتاح البرهان، خلافات مرتبطة بقضايا داخلية وأخرى إقليمية.

تصاعدت وتيرة الخلافات بين بعض قيادات الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان وشمس الدين الكباشي وياسر العطاء، وبين قائد قوات الدعم السريع، حمدان دقلو، وشقيقه، عبد الرحيم دقلو(1)، بعد سلسلة من التراشقات الإعلامية خلال الأسابيع الماضية؛ حيث تطرقت إلى أبرز القضايا الخلافية المتعلقة بضرورة دمج الدعم السريع في القوات المسلحة، فضلاً عن مستقبل العملية السياسية، لاسيما النقاط المرتبطة باستكمال مسار الانتقال المدني الديمقراطي؛ بتشكيل حكومة مدنية تدير الفترة الانتقالية حتى نهايتها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة(2).

تعاضمت المخاوف من نشوب مواجهات مسلحة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة بعد أن طفت إلى السطح خلافات بين محمد حمدان دقلو وعبد الفتاح البرهان، خلافات مرتبطة بقضايا داخلية وأخرى إقليمية(3). بناء على ما تقدم، سوف تتناول هذه الورقة التحليلية تداعيات الصراع بين الجيش والدعم السريع على العملية السياسية بالسودان.

أولاً: الدعم السريع: النشأة والصعود والنفوذ

ليس بالأمر الحديث بالسودان الاستعانة بالميليشيات والتشكيلات العسكرية والمجموعات المسلحة غير النظامية؛ حيث شاركت تلك القوات بشكل فاعل بالحرب الأهلية في جنوب السودان: الدفاع الشعبي، وجيش السلام، والقوات الصديقة، حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل بنيروبي(4).

وعقب اندلاع التمرد في دارفور، سنة 2003، لجأت الحكومة مجدداً إلى الاستعانة بالميليشيات المسلحة والاعتماد عليها في كثير من الأحيان؛ لعوامل واعتبارات عديدة، منها: طبيعة الحرب التي اختارتها الحركات المسلحة؛ حيث اعتمدت على إستراتيجية الحرب الخاطفة التي تقوم على قاعدة: "اضرب واهرب"، وغالباً ما تفشل الجيوش النظامية في تحقيق انتصارات في تلك الحرب(5). ولا ينبغي أن ننسى البعد الإثني والأهلي الذي ألقى بظلاله على تلك الحروب، ويتمثل في وجود أعداد كبيرة من أبناء المجموعات التي تمردت داخل القوات المسلحة كجنود وضباط صف؛ الأمر الذي جعل الحكومة تتخوف من حدوث تمرد داخل الجيش في حال تنفيذ عمليات عسكرية تتجاوز العرف العسكري وقواعد القانون الدولي الإنساني(6).

وكان لابد من إيجاد قوات تتبع نفس الأسلوب لمواجهة الحركات المسلحة التي لجأت إلى حروب الاستنزاف؛ حيث إنها لا تقوم على السيطرة على المدن والقرى أو الاحتفاظ بها، بل على أساس إنهاك واستنزاف السلطة الحاكمة(7).

وقد تطورت الميليشيات المسلحة التي استخدمتها الحكومة في دارفور لإخماد تمرد الحركات المسلحة، بدأت من ميليشيات الجنجويد، مروراً بقوات حرس الحدود التي تعمل تحت قيادة القوات المسلحة. وأخيراً، في العام 2013، تم تكوين قوات الدعم السريع التي استوعبت كل عناصر قوات حرس الحدود وكل الميليشيات الأخرى بدارفور(8)؛ حيث أصبحت تتبع جهاز الأمن والمخابرات الوطني بقيادة العميد محمد حمدان دقلو. وكان ذلك أمر غريباً؛ حيث لم يتم منح أي قائد ميليشيا رتبة عسكرية. وقد شاركت هذه القوات في معارك حاسمة؛ مما أسهم في تزايد نفوذها، كمعركة قوز دنقو في أبريل/نيسان 2015، فضلاً عن معارك مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالنيل الأزرق وجنوب كردفان(9).

وقد صدر مرسوم في أبريل/نيسان 2016 يضع هذه القوات تحت إشراف رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة. وفي يناير/كانون الثاني 2017، أجاز البرلمان قانون قوات الدعم السريع؛ باعتبارها قوات مستقلة تتبع لرئاسة الجمهورية(10).

وعلى أية حال، لا يمكن إخفاء الأدوار الإقليمية والدولية التي أسهمت بشكل مباشر في صعود قوات الدعم السريع والاعتراف بها، خصوصاً مع دورها في الحد من انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود كالاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، لاسيما في الصحراء الكبرى عقب انهيار نظام معمر القذافي، في أكتوبر/تشرين الأول 2011. هذا فضلاً عن المشاركة الفاعلة لقوات الدعم السريع في عاصفة الحزم باليمن إلى جانب قوات التحالف العربي في مارس/آذار 2015. ولا شك أن صعود الدعم السريع مرتبط أيضاً بصراع الأجنحة داخل الحكومة السودانية؛ حيث لعب طه عثمان الحسين دوراً محورياً في ذلك(11).

وإبان الاحتجاجات والمظاهرات التي اندلعت في السودان منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، وحتى سقوط نظام الرئيس عمر البشير في أبريل/نيسان 2019، وما صاحب ذلك من انحياز اللجنة الأمنية لتطلعات الشارع الساعية إلى إسقاط نظام عمر حسن البشير، فقد برز الدعم السريع داعماً للتغيير، كما وُجِّهت له اتهامات بالمسؤولية عن مجزرة القيادة العامة في يونيو/حزيران 2019(12).

لعب محمد حمدان دقلو، الشهير بحميدتي، دوراً محورياً في التفاوض الذي أدى إلى التوقيع على الوثيقة الدستورية، في أغسطس/آب 2019، وبعدها دخول المكون العسكري (الجيش والدعم) والقوى السياسية (قوى الحرية والتغيير) في شراكة بكل مستويات الحكم. أيضاً استطاع قائد قوات الدعم، محمد حمدان دقلو، أن يسهم بشكل مباشر في إنجاح المباحثات التي جرت في عاصمة دولة جنوب السودان، جوبا، وأسفرت عن توقيع اتفاقية سلام السودان بين حكومة الفترة الانتقالية والحركات المسلحة (العدل والمساواة- جيش تحرير

السودان قيادة مني أركو مناوي، التحالف السوداني تحالف حركات التحرير)، في أكتوبر/تشرين الأول 2020. كذلك استطاع الدعم السريع تكوين إمبراطورية اقتصادية من خلال الاتجار بالذهب والسيطرة على مناجم جبل عامر وسنقو ونهر النيل والنيل الأزرق وجنوب كردفان، فضلاً عن الشركات المرتبطة بالإنشاءات والمقاولات(13).

ثانياً: نقاط الخلاف بين الدعم السريع والجيش

في يونيو/حزيران 2021، أطلق رئيس الوزراء السوداني المستقيل، عبد الله حمدوك، مبادرة من أجل تحصين مسار الانتقال المدني الديمقراطي؛ حيث أكد على ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية وتجاوز نقاط الخلاف؛ مما يؤكد أن نقاط الخلاف قديمة متجددة(14)، وأبرز تلك النقاط:

1. دمج الدعم السريع في الجيش

تم التوقيع على الاتفاق الإطاري بين المكون العسكري "الجيش والدعم السريع" والقوى السياسية "قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي" في الخامس من ديسمبر/كانون الأول 2022، وكان من أهم بنوده خطة للإصلاح الأمني والعسكري، التي يفترض أن تتم عبر مؤتمر تشارك فيه القوى السياسية والمدنية والحركات المسلحة الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام، على أن يتحقق ذلك من خلال الشروع في عملية الدمج والتسريح لعناصر الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة، وفي الوقت نفسه أشار الاتفاق الإطاري إلى أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى لقوات الدعم السريع(15).

ويرى بعض المحللين أن الخلاف بين البرهان وحميدتي إنما هو حول المستقبل السياسي لكليهما، ويتبين ذلك من خلال مطالبة البرهان بدمج الدعم السريع في الجيش شرطاً للاستمرار في العملية السياسية. وبالرغم من أن ذلك أشارت إليه الاتفاقية الإطارية، لكن الجداول الزمنية لم يتم الاتفاق عليها، وربما ستكون مدخلاً لخلافات أعمق، وفي نفس السياق طالب الدعم السريع بهيكلية وإصلاح الجيش كما نصّت اتفاقية جوبا للسلام(16).

ويرى البعض أن دمج الدعم السريع يعني فقدان حميدتي وقادة الدعم السريع للمكتسبات التي تراكت منذ صعوده أواخر عهد الرئيس المعزول، عمر البشير، فضلاً عن المخاطر التي تهدده جرّاء ذلك، كإمكانية محاكمته في اتهامات تتعلق بالجرائم والانتهاكات في دارفور والنيل الأزرق وفض اعتصام القيادة العامة 2019. ولن تكون عملية دمج الدعم السريع يسيرة، فهي لا تتعلق بوضع خطة فنية فقط، ولا حتى توافر الاعتمادات المالية، بل هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموقع قاداته، لاسيما محمد حمدان دقلو في المشهد السياسي(17).

2. العملية السياسية

منذ الوهلة الأولى، أكد محمد حمدان دقلو دعمه العملية السياسية وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية. وبناء على ذلك، يمكن القول إنه في محاولة مستمرة للحصول على شرعية واعتراف

من قبل القوى السياسية حتى يستمر فاعلاً في المشهد السياسي. وفي سبيل ذلك، بني شبكة من التحالفات السياسية، تارة مع الجيش وأخرى مع قوى إعلان الحرية والتغيير، وعلى إثر ذلك حقق مكاسب سياسية كبيرة؛ حيث أكد في مناسبات عديدة ضرورة تسليم السلطة للمدنيين، وعدم السماح بالتعرض للمتظاهرين، كما أكد ندمه على المشاركة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021(18).

ولعل مصلحة حميدتي في مطالبته بانتقال السلطة إلى المدنيين هي الحصول على اعتراف القوى السياسية به شريكاً في الانتقال، والعمل معهم لمواجهة ضغوط القوات المسلحة. ومنذ تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى، بدأ حميدتي أولى خطواته نحو تثبيت دعائم السيطرة على الخدمة المدنية، وذلك بالسيطرة على العمل العام والموظفين، لاسيما في قطاع المعلمين وعمال الكهرباء(19).

وقد كشفت بعض التقارير أن هناك عدداً من الموظفين يعملون مع حميدتي؛ حيث إنه يوظف حوالى ثمانية آلاف شخص في تخصصات مختلفة، ويعملون في شركات تجارية وصناعية وإعلامية وفي منظمات مدنية، وينال هؤلاء الموظفون حوالى ستة آلاف دولار. وتأتي مخاوف الجيش من هذا التطور خصوصاً أن الدعم السريع لديه علاقات مميزة مع الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام السودان بجوبا، فضلاً عن تقديم نفسه على أنه خصم للإسلاميين، مع أنه يغازلهم أحياناً. إلا أن جوهر الخلاف في سياق الاتفاق الإطارى يكمن في أن الدعم السريع بقيادة حميدتي متمسك بتشكيل حكومة مدنية محدودة، فيما يتمسك الجيش بتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وذات توافق وطني(20).

ثالثاً: الدور الخارجي

يُنظر إلى الدول العربية، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة، على أنها حليفة لمجمل القوى العسكرية الحاكمة في السودان بقيادة البرهان وحميدتي معاً؛ لذا فمواقف هذه الدول تتباين في حال الخلاف بين الرجلين. كما يُعتقد أن مصر بشكل خاص أبرز حلفاء المؤسسة العسكرية، وتزايد هذا التوجه بعد تولي الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، السلطة. ولن يُنسى مشهد تأدية البرهان التحية العسكرية للسيسي في القاهرة؛ فقد فهم من تلك الصورة أنها تعكس حميمية العلاقة بين الطرفين، ويقول باتريك سميث محرر مجلة "أفريكا كونفيشنيل" (Africa confidential): إن المصريين يفضلون البرهان بسبب تلقي تدريباته العسكرية في القاهرة(21).

بالرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية أقرب للقوى المدنية السودانية، وهي تدعم التحول الديمقراطي، لكن مع احتمال نشوب صراع بين الجيش والدعم السريع فإن موقفها سيكون حاسماً لصالح الجيش؛ حيث تسعى القاهرة لتعزيز علاقة واشنطن بالقوى الداعمة البرهان عبر صلاح قوش، مدير المخابرات الأسبق، الذي يعيش في القاهرة(22).

أما العلاقات بين عبد الفتاح البرهان ودولتي الإمارات السعودية فهي مميزة وذات تعاون مشترك في مجالات مختلفة، إلا أن العلاقة بين محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع،

مع الإمارات العربية المتحدة ذات خصوصية؛ حيث يُصدّر الدعم السريع الذهب إليها، وهي صادرات تقدر قيمتها بمبلغ 16 مليار دولار سنوياً. يسيطر حميدتي وأسرته على مناجم الذهب في دارفور عبر شركة الجنيد، التي تستثمر أموالاً طائلة تجعل حميدتي على الأرجح أغنى رجل في السودان(23).

وفي فبراير/شباط 2022، أجرى قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، زيارة استغرقت أسبوعاً إلى موسكو؛ حيث تناولت المباحثات مع الروس إعادة النظر في اتفاقية إنشاء قاعدة روسية في السودان. ويتضمن الاتفاق العسكري بين السودان وروسيا السماح بإنشاء قاعدة بحرية يصل قوامها إلى 300 جندي روسي، مع الاحتفاظ بأربع سفن بحرية، بما في ذلك السفن التي تعمل بالطاقة النووية في ميناء بورتسودان. وبذلك تضمن القاعدة وجوداً دائماً للبحرية الروسية في البحر الأحمر ولمدة 25 عاماً مع تمديد تلقائي لمدة عشرة أعوام، في مقابل تزويد السودان بالأسلحة والمعدات العسكرية، ويعتبر التعيين من مصالح روسيا الإستراتيجية بالسودان(24).

وفي العام 2019، وقّع محمد حمدان دقلو عقداً بقيمة ستة ملايين دولار مع شركة علاقات عامة لأصاحبها آري بن منشه، وهو ضابط مخابرات إسرائيلي سابق، وهو على وثيقة بجماعات الضغط واللوبيات بكندا، وتذهب بعض التقارير إلى أنه يعمل لصالح الدعم السريع السودانية داخل المؤسسات الإسرائيلية والدولية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أشارت تقارير إعلامية إلى أن قوات الدعم السريع حصلت على أنظمة وتقنيات تجسس حديثة من إسرائيل، كما أكدت أن قوات الدعم السريع من أهم الداعمين لمسار التطبيع والتوقيع على الاتفاقيات الإبراهيمية بين السودان وإسرائيل(25).

رابعاً: السيناريوهات المتوقعة

بعد أسابيع من الخلافات والتصعيد، التقى عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو وقوى الحرية والتغيير، وتم التوافق على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لإدارة الأوضاع الأمنية بالبلاد؛ مما يفتح الباب لاستكمال العملية السياسية بعد الجمود الذي عرفته علاقة الطرفين العسكريين وذلك بإثر التباين في وجهات النظر بين الجيش والدعم السريع(26).

وعلى ضوء ما سبق، نحاول طرح سيناريوهات متوقعة، وهي على النحو التالي:

السيناريو الأول

ويعني استكمال مسار العملية السياسية، والسير قدماً في ملف الدمج والتسريح لاسيما فيما يتعلق بقوات الدعم السريع والحركات المسلحة الموقعة على اتفاقية جوبا للسلام في إطار خطة أوسع لإصلاح مؤسسات القطاع العسكري والأمني، حتى الوصول إلى جيش قومي ذي عقيدة قتالية. ومن أجل الوصول إلى ذلك تعتمد القوى السياسية والمدنية على الضغوط الدولية المتزايدة، والتي تشمل فرض عقوبات على قيادات الدعم السريع والشركات التابعة لها والعاملة في قطاعات واسعة كالتعدين والإنشاءات والطرق والجسور وغيرها. ومن

خلال هذه السيناريو، يستطيع محمد حمدان دقلو أن يظل فاعلاً سياسياً، وذلك عبر تكوين حزب سياسي والاستعانة بالتحالفات التي نسجها محلياً وإقليمياً ودولياً، والفوز بالانتخابات المقبلة.

السيناريو الثاني

ويعني حدوث مواجهات مسلحة واسعة النطاق، وحرب مدن بالخرطوم وغيرها، بعد وصول تعزيزات عسكرية من قبل قوات الدعم السريع، وانتشار عسكري واسع من قبل القوات المسلحة، وزيادة نقاط الارتكاز والتفتيش بمدن العاصمة، الخرطوم. وستكون نتائج ذلك إما سيطرة الدعم السريع على السلطة بالبلاد، ولن يتم ذلك إلا بالسيطرة على القوات المسلحة وإبعاد قياداتها الحالية التي لديها تحفظ إزاء الدعم السريع وشرعيته، أو انتصار الجيش على الدعم السريع، ومن بعده تصفيته وإدماج بعض عناصره في الجيش، وتقديم قياداته إلى محاكمات عسكرية بتهم تقويض النظام الدستوري، والتمرد على الدولة، كما حدث عند نشوء تمرد هيئة العمليات بجهاز الأمن والمخابرات، في يناير/كانون الثاني 2020.

السيناريو الثالث

ويعني استمرار قوات الدعم السريع كياناً مستقلاً عن الجيش قد يعلب دوراً سياسياً مؤثراً، وذلك من خلال الشراكات والاتفاقات مع بعض قيادات الجيش، فضلاً عن العلاقات المميزة مع القوى السياسية والأهلية، والطرق الصوفية، والإدارات الأهلية، لاسيما بعد تصريح حميدتي الأخير بأن المشاركة في انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 خطأ وأنه وندم على ذلك؛ وهذا يعني تبني استكمال مسار العملية السياسية، وتسليم السلطة إلى المدنيين. ويهدف محمد حمدان دقلو من خلال ذلك إلى الحصول على الشرعية والاعتراف به وقوات الدعم السريع مستقلة عن الجيش، حتى يحافظ على مكاسبه ومكاسب القوى المتحالفة معه، وحتى تتسنى له مواجهة قيادات القوات المسلحة.

خاتمة

ينبغي التأكيد على أن القطاع العسكري والأمني بالسودان بحاجة إلى إصلاح شامل، فقد أكدت اتفاقية سلام السودان بجوبا وكذلك الاتفاق الإطاري على ذلك، لكن يبدو أن الكثير من قيادات الجيش والدعم السريع، وحتى بعض القوى السياسية والمدنية، لا ترغب في تنفيذ ذلك. وهذا يعني أن تشكيل جيش قومي ذي عقيدة قتالية يدافع عن الحدود ويحقق الأمن القومي السوداني، وإدماج الدعم السريع وغيره من المجموعات المسلحة في جيش قومي يضعف الدعم السريع، ويحد من نفوذه وصعوده، وهو ما يعني تلاشي مكاسبه لصالح الدولة، فضلاً عن ذلك يجعل مشاريع بعض القوى الإقليمية والدولية تتراجع في إفريقيا، لاسيما الإمارات العربية المتحدة وروسيا. لذا فإن مسألة دمج الدعم السريع في الجيش قضية معقدة وذات أبعاد إقليمية ودولية، وتنفيذ دمجها بحاجة إلى إرادة وعزيمة، وهذا ما لا يتوافر لدى جميع أطراف الأزمة.

مراجع

(1) انظر: خلاف الجنرالين... سيناريوهات ما بعد الانفراط بالمشهد، موقع صحيفة الراكوبة الإلكترونية، 26 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3JGXRX0>

(2) انظر: تقرير صحيفة واشنطن بوست: صراع النفوذ يتصاعد بين البرهان وحميدتي بالسودان، موقع الخليج الجديد، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2022، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/40dcbvM>

(3) شمائل النور، كيف صعد زعيم ميليشيا إلى سدة الحكم في السودان، صحيفة السفير العربي، 17 يوليو/تموز 2019، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3lIDRjt>

(4) شمائل النور، المصدر نفسه.

(5) انظر: بعد خلافات حميدتي والبرهان.. إليك أبرز حلفاء الرجلين ومن الأقوى واحتمالات المواجهة بين الجيش والدعم السريع، موقع عربي بوست، 21 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3lc9RXj>

(6) المصدر نفسه.

(7) انظر: مساع لتطويق الخلاف بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان، موقع صحيفة العرب، 7 مارس/آذار 2023، (تاريخ الدخول: 11 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3Jt9ZKa>

(8) محمد مصطفى جامع، السودان: حرب كلامية بين الجيش والدعم السريع أم مسرحية جديدة؟، 6 مارس/آذار 2023، (تاريخ الدخول: 11 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3ZYj58M>

(9) المصدر نفسه.

(10) انظر: حرب كلامية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، موقع الشرق الأوسط، 26 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3JJQMoQ>

(11) المصدر نفسه.

(12) إسماعيل محمد علي، الدعم السريع والجيش السوداني... صراع مكتوم أم هدوء مرهون؟، 10 يونيو/حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3Lt5CRN>

(13) المصدر نفسه.

(14) الصادق الرزوقي، أصل الصراع بين الجيش والدعم السريع، صحيفة الدكش نيوز، 28 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3Tmfj6u>

(15) المصدر نفسه.

(16) انظر: الجيش والدعم السريع.. من يحاول الإيقاع بينهما؟، موقع صحيفة الصيحة، 2 مارس/آذار 2023، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2023) <https://www.assayha.net/138508>

(17) المصدر نفسه.

(18) انظر: البرهان يشترط دمج الدعم السريع في الجيش.. رسائل سياسية وعسكرية ودولية، موقع الجزيرة نت، 17 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 13 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3JGtlN5>

(19) المصدر نفسه.

(20) عبد الحميد عوض، البرهان وحميدتي على نهائي الكأس، باج نيوز، 28 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 13 مارس/آذار 2023) <https://bit.ly/3JJCeW8>

(21) المصدر نفسه.

(22) انظر: ما هي الملفات التي أشعلت خلافات البرهان وحميدتي؟، موقع صحيفة سودان تريبيون، 21 فبراير/شباط 2023، (تاريخ الدخول: 13 مارس/آذار 2023) <https://sudantribune.net/article271135>

(23) المصدر نفسه.

(24) عباس محمد صالح، توقيع الاتفاق الإطار في السودان: مستقبل التسوية السياسية وتحديات المراحل المقبلة، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ديسمبر/كانون الأول 2022، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار 2023)

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5511>

(25) المصدر نفسه.

(26) محمد تورشين، التسوية القادمة ووضعية الدعم السريع، صحيفة الميثاق، 30 أبريل/نيسان 2022، (تاريخ الدخول: 15 مارس/آذار 2023) <https://almeithaq.com/archives/11327>

بعد أزمة مركبة امتدت لأكثر من عام كامل، وقع المكون العسكري السوداني اتفاقاً مع عدد من القوى السياسية المنضوية تحت فصيل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير في الخامس من ديسمبر 2022 حمل اسم "الاتفاق السياسي الإطاري" بدعم دولي وإقليمي واسع. وعلى خلفية تعقد المشهد السياسي السوداني خلال الشهور الأخيرة، تنظر العديد من الأطراف المعنية في الداخل والخارج للاتفاق الموقع بقدر من التفاؤل الحذر في ظل كون هذه الخطوة تشكل الاتفاق الموسع الثالث الذي يتم توقيعه في السودان منذ بداية المرحلة الانتقالية في أبريل 2019 بعد الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا، بما يكرس المشكلة التي تعاني منها المرحلة الانتقالية في السودان من وجود فائض في الاتفاقات والوثائق الناتجة عنها، مقابل عجز حاد في التنفيذ وإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. وبينما حمل الاتفاق الإطاري عدداً من المظاهر اللافتة على مستوى الشكل والمضمون، إلا أنه كشف في الوقت نفسه عن عدد من التباينات الداخلية ذات الأهمية في استشراف مستقبل الاتفاق.

التأييد والمعارضة

تم توقيع الاتفاق الإطاري بين الفرق أول عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة، والفرق أول محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع ممثلين عن المؤسسة العسكرية، بجانب عدد من القوى السياسية المنضوية تحت مظلة فصيل المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير والتي تصدرها حزب الأمة القومي والمؤتمر السوداني فضلاً عن عدد من الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات ذات التوجهات الإثنية والجهوية.

وقد كشفت التفاعلات السابقة على توقيع الاتفاق الإطاري عن تحولات مهمة في خريطة القوى السياسية السودانية أفضت إلى استعادة فصيل المجلس المركزي من قوى الحرية والتغيير لموقعه المؤثر في اتجاهات التسوية، وهو ما جاء على حساب فصيل الميثاق الوطني الذي تشكل بالأساس من الفصائل المسلحة التي دعمت قرارات رئيس مجلس السيادة الانتقالي في أكتوبر 2021.

كذلك سبق توقيع الاتفاق الإطاري قيادة حزب الأمة القومي سلسلة من التفاعلات التي استهدفت التقرب من عدد من القوى المحسوبة على التيارات الإسلامية التقليدية وعلى رأسها حزب التجمع الاتحادي-الأصل، وحزب المؤتمر الشعبي، وجماعة أنصار السنة، الأمر الذي انعكس في ظهور تأييد جزئي من بعض عناصر الكيانات الثلاثة للاتفاق الإطاري.

لكن في المقابل، حظى الاتفاق الإطاري بقدر محدود من التوافق بين جميع التقاهمات والاتفاقات السياسية الموقعة بين الفرقاء في السودان منذ إزاحة البشير في أبريل 2019،

وذلك مقارنة بالاتفاق الذي أفضى لإصدار الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، أو اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2020. إذ اتسعت قائمة المعارضين للاتفاق لتشمل بعض القوى المؤثرة التي لعبت دوراً رئيسياً في معارضة قرارات البرهان بحل مجلس الوزراء الانتقالي في أكتوبر 2021 والتي تبنت موقفاً سياسياً متشدداً منذ ذلك الحين، على رأسها الحزب الشيوعي، وكذلك لجان المقاومة التي تحظى بتأثير ملموس على الأرض خاصة في المناطق الحضرية على الرغم من افتقادها للتماسك التنظيمي.

كذلك استمر عدد من الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية في معارضة الاتفاق الإطاري باعتباره يشكل امتداداً لاستبعادها من المشاركة الفعالة في أي من الاتفاقات الرئيسية في السودان منذ سقوط البشير، وهو الموقف ذاته الذي تبناه عدد من كيانات الإدارة الأهلية. كما لم تكن محاولات حزب الأمة القومي في التقارب مع عدد من الأحزاب الإسلامية كافية في اجتذاب دعمها بصورة كاملة للاتفاق الإطاري، حيث أدى تأييد كمال عمر، أحد رموز المؤتمر الشعبي، للاتفاق إلى إصدار هيئة الحزب بياناً رسمياً معارضاً للاتفاق، وهو ما تكرر مع محمد الحسن الميرغني الذي أيد الاتفاق في الوقت الذي أعلن فيه الحزب الاتحادي الأصل معارضته للاتفاق رسمياً.

لكن اللافت أن قائمة معارضي الاتفاق الإطاري قد اتسعت لتشمل فصيل الميثاق الوطني من قوى الحرية والتغيير والذي شكل تحالفه مع المؤسسة العسكرية مصدر دعم رئيسياً لقرارات أكتوبر 2021 وما تلاها، حيث أعلنت حركة العدل والمساواة التي يرأسها جبريل إبراهيم، وفصيل حركة تحرير السودان الذي يرأسه مني أركو مناوي معارضتهما الحادة للاتفاق الإطاري، وهو ما يضيف الحركتين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال التي يقودها عبد العزيز الحلو، وفصيل عبد الواحد محمد نور من حركة تحرير السودان وهما من أهم الحركات المسلحة في السودان على مستوى القدرات العسكرية واللتين رفضتا التوقيع على أي اتفاق سابق منذ سقوط البشير في ظل تبني كل منهما قائمة مطالب متشددة.

ومن شأن هذا الوضع الجديد أن يكرس من الاستقطاب بين المركز والهامش في السودان، حيث يفقد الاتفاق الأخير أي تأييد مباشر من بين الفصائل المسلحة المؤثرة في الأقاليم الطرفية في السودان. لكن يبقى إقرار الاتفاق الإطاري باستمرار الحفاظ على مخرجات اتفاق سلام جوبا واعتبار الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من الدستور الذي سيتم إعداده أحد المسارات المفتوحة لإعادة دمج الفصائل الموقعة على اتفاق جوبا عام 2020 في العملية السياسية التوافقية من جديد بغض النظر عن موقفها من الاتفاق الإطاري.

الحسم والإرجاء

أقرت المادة الرابعة عشر من بند المبادئ العامة للاتفاق السياسي الإطاري في السودان مبدأ كون "السلطة الانتقالية سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية"، وهو ما يأتي ليحسم الكثير من الجدل الذي اعترض المسار الانتقالي على مستوى الوثائق السابقة وعلى مستوى التفاعلات كذلك. لكن الواضح أن هذا المبدأ قد شكل المعالجة الحاسمة الوحيدة في الوثيقة الموقع عليها، والتي غلب عليها طابع الإرجاء وإحالة المهام الانتقالية الرئيسية

إلى فترات زمنية تالية، أو رهنها بإحراز المزيد من التقدم السياسي على مستوى توسيع قاعدة التوافق أو إحراز الحكومة الجديدة نجاحات ملموسة في المستقبل القريب.

فبينما أقر الاتفاق الإطارى مدة زمنية محددة تقدر بعامين تنتهي بعدها المرحلة الانتقالية، إلا أن صياغة النص بدأت في حساب العاميين بتولي رئيس الوزراء الجديد مهام منصبه، وهو ما يعنى أن امتداد الخلاف بشأن تسمية رئيس الوزراء بين القوى السياسية المختلفة سيظل أمد المرحلة الانتقالية بصورة آلية. وفي ظل شغور منصب رئيس الوزراء في السودان لنحو 14 شهراً منذ قرارات البرهان في أكتوبر 2021 وما تلاها من خلافات عميقة بشأن تسمية رئيس وزراء جديد، قد تمتد المرحلة الانتقالية في السودان لعام 2025 بما يؤهلها لأن تصبح المرحلة الانتقالية الأطول بين مختلف التجارب الأفريقية.

وعلى المستوى الموضوعي، يتجلى المظهر الأبرز لغياب الحسم في الإحالة المتكررة لوثيقة تالية هي الدستور، حيث وضع الاتفاق عملية صناعة الدستور تحت إشراف مفوضية دستورية من بين قضايا ومهام الانتقال من دون أن يحسمها بالقدر الكافي. فعلى الرغم من عدم النص على ذلك صراحةً، إلا أن المقصود ضمناً ليس مجرد التوافق بشأن الدستور الدائم الذي سيحكم البلاد في أعقاب انتخاب سلطة مستقرة في نهاية المرحلة الانتقالية، وإنما سيهتم الدستور الجديد كذلك بعدد من المهام التي تدخل في إطار الترتيبات الانتقالية، وذلك على نحو ما يرد في مواد لاحقة، كتلك التي تحدد هياكل السلطة الانتقالية وتنص على أن يحدد الدستور مهام وحجم ومعايير اختيار أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي القومي، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات الإقليمية أو الولائية والمحلية ومجلس الأمن والدفاع والمجلس العدلي المؤقت.

كذلك، اعترفت الوثيقة في بابها الأخير بأربع قضايا لم تتمكن من معالجتها، ولا تزال بحاجة للعمل على "تطوير الاتفاق الإطارى" وفق النص الوارد، وهي قضايا العدالة والعدالة الانتقالية، والإصلاح الأمنى والعسكري، واتفاق جوبا وإكمال السلام، وتفكيك نظام الإنقاذ، وذلك في ظل الحاجة لمشاورات موسعة تشمل مختلف الأطراف صاحبة المصلحة.

بهذا المنطق، يأتي غياب المعالجات الحاسمة للقضايا الأربع ليقصر القيمة المضافة للاتفاق الإطارى على تسوية الخلاف الممتد بين فصيل المجلس المركزى لقوى الحرية والتغيير والمكون العسكري في السودان بما يؤكد الحاجة لسلسلة من الاختراقات السريعة من أجل ضمان حد أدنى من النجاح للاتفاق الموقع مؤخراً.

الاستمرارية والتغير

كشف التوقيع على الاتفاق السياسي الإطارى في السودان عن العديد من مظاهر الاستمرارية مع المنطق العام الذي صنعت به الاتفاقات السابقة والذي أديرت به المرحلة الانتقالية منذ سقوط البشير وحتى اللحظة الراهنة. فقد قام الاتفاق على إعادة إحياء منطق التقاسم الشامل للسلطة والذي يتم على أساس معايير متعددة، متوازية ومتقاطعة، قد تؤدي

إلى تعقيد عملية بناء التوافق وصياغته في صورة وثيقة ملزمة، إلا أنها تضمن في النهاية تمثيل عدد كبير من الأطراف بما يضمن للاتفاق عمراً أطول.

من ناحية أولى، خرج الاتفاق الإطارى باعتباره اتفاقاً بين القوى السياسية والمدنية من جانب، والمؤسسة العسكرية السودانية بفرعها القيادة العامة وقوى الدعم السريع من جانب آخر، وهو ما يعني أن هذا الاتفاق يحظى بتأييد العناصر المدنية والعسكرية على السواء. ومن ناحية ثانية، يعكس الاتفاق منطق التقاسم الحزبي السياسي من خلال إحالة عدد من القرارات المؤثرة لتوافق "قوى الثورة الموقعة على الإعلان السياسي" وعلى رأسها تسمية رئيس مجلس الوزراء صاحب المنصب التنفيذي الأهم في المرحلة الانتقالية وتسمية أعضاء الحكومة وفق محاصصة حزبية لم يعلن عن معاييرها في الاتفاق الموقع.

ومن ناحية أخيرة، يعكس الاتفاق إقرار منطق التقاسم الإثني في ظل اعترافه بسرمان اتفاق سلام جوباً وتأكيد أهمية تنفيذ مقرراته، بما في ذلك المواد الأكثر تعقيداً من الناحية الإجرائية كدمج القوات التابعة للفصائل الإثنية المسلحة في بنية المؤسسة العسكرية.

كذلك، استمر التوجه نحو صياغة التوافقات في صورة وثائق تفصيلية تتضمن الكثير من الجوانب الإجرائية، في الوقت الذي كان من الممكن فيه الاكتفاء بإعلان مبادئ عام يعيد تجميع أكبر عدد من القوى الوطنية، مع إطلاق مسارات تفاوضية فرعية متعددة تفصل بين الملفات والقضايا المختلفة وتنتج تفاهات تفصيلية في وقت لاحق.

ويأتي هذا التوجه في طبيعة الوثيقة التي تم التوافق عليها لمعالجة العجز الدستوري القائم في السودان منذ بداية المرحلة الانتقالية والذي نشأ بسبب غياب الشرعية الكاملة عن أي من الوثائق المتوافق عليها بين القوى السياسية المختلفة والتي لم يتم الاستفتاء على أي منها بما يوفر لها الشرعية والحصانة من الإجراءات المضادة.

وعلى الرغم من تعدد مظاهر استمرارية المنطق السائد منذ بداية المرحلة الانتقالية في صياغة الاتفاق الأخير، إلا أن أبرز مظاهر التغير التي حملها تمثل في التحديد الواضح للأدوار، وتحميل القوى السياسية المدنية الموقعة على الاتفاق المسؤولية الكاملة في تشكيل هياكل الحكم الانتقالي ممثلة في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي والمفوضيات المستقلة والمستوى السيادي، من دون أي شكل من أشكال المشاركة العضوية مع المكون العسكري الذي تم تحديد بنيته واختصاصه تحت اسم "الأجهزة النظامية" التي لا تمارس أيّاً من مهام الحكم، والتي تضم القوات المسلحة وقوات الدعم السريع والشرطة وجهاز المخابرات العامة، على أن تكون نقطة الالتقاء العضوي الوحيدة في البنية المؤسسية للحكم الانتقالي هي مجلس الأمن والدفاع الذي سيرأسه رئيس الوزراء بعضوية قادة الأجهزة النظامية والوزراء ذوي الصلة.

وتؤسس هذه الترتيبات الجديدة لوضع جديد يفترض أن تقل فيه التوترات بين المكونات العسكرية والمدنية إلى الحد الأدنى بعدما تسببت فيه من تعثرات متعددة في السنوات الماضية. إلا أن ما أعلن عنه في الاتفاق لا يضمن بذاته احتواء التوترات الداخلية بين

المكونات المدنية المتعددة مع غياب النص الصريح على آلية المحاصصة وتوزيع المناصب بين هذه المكونات، وغياب الفصائل المسلحة عن التوقيع على الاتفاق الأخير والاكتفاء بالنص على استمرارية اتفاق سلام جوبا. ويضاف هذا النقص إلى عجز الاتفاق بنصه المعلن عن معالجة تعددية بنية القيادة في المؤسسة العسكرية باستمراره في التمييز بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والاكتفاء بالنص على استهداف توحيد الكيانات العسكرية بدمج قوات الدعم السريع في بنية القوات المسلحة وفق "الجدول الزمنية المتفق عليها"، من دون أي إشارة لخطوات إجرائية محددة أو إلى أطر زمنية معلنة، وهو ما قد يفتح الباب أيضاً أمام المزيد من التوترات الداخلية بين المكونات العسكرية وبعضها البعض.

الداخل والخارج

لم يطرأ على توازنات القوى السودانية أي تغيير يذكر منذ قرارات أكتوبر 2021 التي أطاحت بحكومة عبد الله حمدوك الثانية حتى وقت توقيع الاتفاق الإطارى. إذ لا تزال الانقسامات العميقة تضرب غالبية القوى السياسية السودانية، ولم يعد للرهان على خيار الحشد الاحتجاجي قيمة مؤثرة في ظل تحولها لأحد ثوابت المعادلة السودانية والتي تؤكد الأزمة التي تعاني منها مختلف القوى السياسية المؤطرة بدلاً من أن تشكل مؤشراً موازياً لاختبار قوتها النسبية. كما اتجهت الفصائل المسلحة والموقعة على اتفاق سلام جوبا للعودة لتبني برامج عمل أكثر تحديداً بعد الإخفاق الذي واجهته محاولتها لاحتلال الموقع المركزي في الحكم بما آلت إليه تجربة التحالف بين المكون العسكري وفصيل الميثاق الوطني من قوى الحرية والتغيير. أما المكون العسكري فلا يزال متأثراً بانقسامه إلى مكونين متوازنين تفرض عليهما اعتبارات المصلحة تبني مواقف منسقة بالرغم من استمرار الاختلافات العميقة القائمة بين القوات المسلحة وقوى الحرية والتغيير.

وأمام هذا الوضع، لم تكن التفاعلات بين القوى السودانية لتقرز أي شكل من أشكال التوافق أو المحاولات المثمرة لاحتواء الأزمة من دون المساهمة الفعالة للقوى الدولية التي تجسد دورها بقوة في طبيعة التوافق ومضمونه. فقد ساهمت الآلية الثلاثية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (يونيتامس) بجانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) في استمرار قنوات الاتصال غير المباشر مفتوحة بين الفرقاء السودانيين حتى في أعقاب أزمة أكتوبر 2021، كما تمكنت من بناء الحل التوافقي تأسيساً على ما تتبناه من ضرورة إسناد إدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية لسلطات مدنية مع الاحتفاظ للمؤسسة العسكرية بدور مؤثر داعم، ومن دون إثارة أي من القضايا الخلافية التي من شأنها دفع المؤسسة العسكرية لتبني مواقف راديكالية بشأن المسار الانتقالي.

كما ساهم المتغير الخارجي في توفير بيئة مواتية للتوصل للاتفاق الإطارى بطريق غير مباشر، في ظل ما تشهده منطقة شرق أفريقيا من "موجة تصالحية" منذ شهور، بدأت بانتخاب الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود في مايو بعد تعثر امتد لأكثر من عام، مروراً بنجاح انتقال السلطة لويليام روتو في كينيا في أغسطس وذلك في أعقاب انتخابات

عامّة شكلت سابقة نادرة في تاريخ البلاد من حيث الانخفاض الكبير في مؤشرات العنف الانتخابي، وانتهاء بتوقيع اتفاق وقف العدائيات بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير تيجراي في بريتوريا في جنوب أفريقيا مطلع نوفمبر الماضي. وكما ساهمت التوترات الإقليمية المتصاعدة منذ عام 2020 في تأزيم الأوضاع الداخلية في السودان، جاءت موجة التهدة الأخيرة لتفتح الباب أمام خطوة إيجابية في المسار الانتقالي المعقد، خاصة بما حظيت به كل هذه الإجراءات على مستوى الإقليم من دعم دولي مباشر نتيجة حسابات القوى الكبرى التي ترى في منطقة شرق أفريقيا امتداداً طبيعياً لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وجواراً قريبة لمسرح العمليات في شرق أوروبا.

إجمالاً، جاء توقيع الاتفاق السياسي الإطاري في السودان ليشكل خطوة إيجابية يمكن التعويل عليها في إطلاق طور جديد من المرحلة الانتقالية يمكن أن يكون أكثر انتظاماً واستقراراً من الأطوار السابقة بعد أن تم فض الاشتباك بين القوى المدنية والعسكرية والذي أطلق تنافساً متنامياً على النفوذ والاختصاص بين المكونين امتد لفترة تجاوزت الأعوام الثلاثة. لكن ما حمّله الاتفاق الإطاري من تباينات متعددة كشفت عن العديد من أوجه النقص التي تعترضه والتي تؤهله لأن يكون مجرد خطوة أولى في سبيل إنهاء المرحلة الانتقالية السودانية بنجاح، وبما يفضي إلى توافق جديد يحظى بتأييد أوسع، يعالج مختلف القضايا عبر صياغات حاسمة، ويحمل مظاهر التغير النوعي الإيجابي مقارنة بالمعالجات السابقة المنقوصة، كما يعكس التوجهات الداخلية نحو التسوية أكثر مما يعكس التوازنات الدولية.

بعد مرور مائة يوم على الصراع الدموي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، لا يزال الأمل في تحقيق تسوية سلمية بعيد المنال. فقد آلاف الناس أرواحهم ونزح أكثر من 3 ملايين شخص. ونظراً لطبيعة الكر والفر التي تتسم بها حرب المدن، فقد تعرض الطرفان لنكسات كبيرة، في الوقت الذي فقدت فيه القوات المسلحة السيطرة على مناطق مختلفة في السودان. وتثير التوترات الطائفية المعقدة والمصالح السياسية والتحالفات العرقية بين الجماعات المسلحة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق مخاوف مقلقة بشأن احتمال تصاعد الصراع إلى حرب أهلية شاملة في جميع أنحاء السودان. وإذا كان جميع حكام السودان قد جاءوا من النخبة المتمركزة وسط النيل، فإن الاستثناء الوحيد هو الخليفة عبد الله بن محمد التعايشي (1885-1898) الذي جاء من دارفور زمن الدولة المهدية.

وهناك من يرى أن قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) يسعى إلى تكرار تجربة الخليفة التعايشي وإعادة سلطة الأطراف السودانية بعد قرن من الزمان، وإبعاد مركز السلطة عن أهل النيل. إذ من الواضح أن هناك محاولات حثيثة لتصوير حميدتي على أنه "بطل المهمشين" و"نصير المحرومين" وأنه سوف يعمل جاهداً على إصلاح دولة 1956 الموروثة عن العهد الاستعماري في السودان. إنها فكرة السودان الجديد العلماني التي رفعها من قبل جون قرنق.

ومن جانب آخر، لا تزال النظرة السائدة لدى العديد من الأشخاص الذين يعيشون في أطراف السودان تربط بين سكان وادي النيل وبين جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين. وهذا ينطبق أيضاً على قادة القوات المسلحة. لذلك يبني حميدتي حملته الدعائية على شعارات محاربة الإسلاميين. هذه الشعارات موجهة أيضاً إلى الخارج وتهدف إلى كسب تعاطف كل من الغرب وكافة الدول المناوئة لحكم الإسلاميين.

مخاوف الحرب الأهلية

لعل التهديد الأخطر الذي يلوح في الأفق بعد دخول الحرب في السودان شهرها الرابع يتمثل في نذر الحرب الأهلية. وفقاً للمبعوث الأممي فولكر بيرتيس، وصل الوضع في السودان إلى نقطة حرجية، حيث يمكن أن يتحول مجرد الخلاف بين جنرالين إلى صراع أيديولوجي وعرقي، مما يدفع بالبلاد إلى الاقتراب من حرب أهلية مدمرة. وقد أدركت كافة مقاربات الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك آلية مفاوضات جدة والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) ودول جوار السودان بالقاهرة، عدم جدوى النصر العسكري لأي طرف معني، وطالبت بالوقف الفوري للأعمال العدائية لبدء عملية سياسية تمس الحاجة إليها. ويمتد خطر نشوب حرب أهلية إلى ما وراء حدود السودان، حيث يمكن أن تنجذب الدول المجاورة إلى

الصراع، مما يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى تطورين مهمين:

أولاً: فتح جبهات قتال وخط أمامي جديد

منذ أن أعلن فصيل عبد العزيز الحلو المنبثق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في يوليو 2019 بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، ظل غير نشط نسبياً في مشهد العنف السياسي في البلاد. إذ أنه خلال الفترة من أغسطس 2019 حتى مايو 2023، سجل مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED) ثمانية حوادث عنف سياسي فقط تورطت فيها الجماعة. ومع ذلك، في بداية شهر يونيو الماضي (2023)، بدأت تقارير تظهر أن فصيل الحلو قد حاول السيطرة على عدة قواعد للقوات المسلحة السودانية في ولاية جنوب كردفان. وقد عزت هذه الجماعة المسلحة تورطها في الصراع إلى حالة انعدام الأمن الناجم عنه، وبهدف حماية المدنيين كذلك. وتؤكد هجمات فصيل عبدالعزيز الحلو في منطقة النيل الأزرق في 26 يونيو 2023 استمراراً لمكاسبها الاستراتيجية في عشرة مواقع على الأقل داخل الولاية. ورداً على ذلك، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية في محليتي الدنج وكادوقلي، استهدفت على الأرجح قوات فصيل الحلو.

والجدير بالذكر كذلك أن جبهة جديدة ظهرت في ولاية النيل الأزرق، حيث نجح فصيل الحلو في السيطرة على قرى في محلية الكرمك في 26 يونيو الماضي، بعد يومين من الاشتباكات مع القوات المسلحة السودانية. وتسلط هذه الاشتباكات المسلحة الضوء على خطر التصعيد في ولاية النيل الأزرق، التي ظلت مهمشة لفترة طويلة في هذا الصراع. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لديهما جماعات مسلحة وتعاينان من انقسامات مجتمعية معقدة. إذ يأتي متمردو الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بشكل أساسي من هاتين الولايتين على طول الحدود مع جنوب السودان. وباعتباره الكتلة المهيمنة عسكرياً على الجماعة، يسيطر فصيل الحلو على مساحة كبيرة من الأراضي. وبالتوازي مع ذلك حشدت قوات الدفاع الشعبي في جنوب كردفان قواتها وجندت مجموعات الرعاة العرب مثل المسييرية والحوازمة لمحاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال منذ عام 2011. كما جندت هذه القوات في النيل الأزرق مجموعات الهوسا والفلاتة العرقية للسبب نفسه.

ثانياً: تعزيز قوات الدعم السريع سيطرتها في دارفور

على مدى الشهر الماضي، تصاعد العنف في دارفور، وامتد إلى مناطق جديدة خارج النقاط الساخنة الأولية المسجلة في المراحل الأولى من الصراع. أصبحت ولايات جنوب ووسط دارفور بؤر عنف جديدة، مع اكتساب قوات الدعم السريع موطئ قدم قوياً في المنطقة. وقد انخرطت جهات فاعلة جديدة في الصراع، مع اشتباكات بين قوات الدعم السريع وحركة تحرير السودان / فصيل عبد الواحد محمد نور في وسط دارفور، كما دعا قادة من مجتمعات جنوب دارفور أتباعهم للانضمام إلى القتال ضد القوات المسلحة السودانية. ولا يخفى أن

تعزيز النفوذ المتنامي لقوات الدعم السريع في جنوب دارفور بالدعم المعلن من قبل قادة العديد من المجتمعات القبلية قد يؤدي إلى زيادة الانقسامات الطائفية وربما يفضي إلى مزيد من العنف. وقد حدث تطور مقلق يؤثر على الأمن الإقليمي عندما أسفرت اشتباكات بين الميليشيات العربية وحركة التحالف السوداني في منطقة شكري عن قيام القوات العسكرية التشادية بقصف مدفعي في 30 يونيو الماضي. ووقع هذا الحادث أثناء نزوح المدنيين إلى تشاد، كما وقعت اشتباكات أخرى بين مسلحين مجهولين وجنود تشاديين بالقرب من بلدة أديكون الحدودية.

أهمية عدم تدويل الحرب في السودان

في مواجهة هذه البانوراما العنيفة، تجدر الإشارة إلى أن النزاع في السودان يعتبر نزاعاً مسلحاً غير دولي وفقاً للقانون الإنساني الدولي، لأنه وضع تحارب فيه الجماعات المسلحة داخل نفس الدولة بعضها البعض. وقد نجحت المقاربة المصرية من خلال مؤتمر دول جوار السودان بالقاهرة في إفشال مخطط تدويل الصراع السوداني من قبل مجموعة الإيغاد. ومن المعروف أن السودان صادق على اتفاقيات جنيف الأربع (23 سبتمبر 1957) والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني للاتفاقيات (7 مارس 2006 و13 يوليو 2006 على التوالي). وعليه، يمكن تطبيق المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي الثاني فيما يتعلق بتنظيم النزاعات الداخلية.

وبهذا المعنى، ينبغي توضيح أنه يمكن تنظيم الحرب في السودان بموجب المادة 3 المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني. ولعل الفرق بينهما هو أن البروتوكول يقدم تنظيمًا أكثر اكتمالاً لمفهوم النزاع الداخلي، لكن تطبيقه على حالة معينة يخضع لعبءة تطبيق أكثر صرامة. في حالة السودان، هناك استيفاء لمعايير استخدام البروتوكول الإضافي الثاني، وهي كالتالي:

- 1- الأطراف المتنازعة، وهي القوات المسلحة الوطنية ومليشيا الدعم السريع.
- 2- لقوات الدعم السريع قيادة مسئولة برئاسة محمد حمدان دقلو.
- 3- كلا الطرفين لهما سيطرة إقليمية على مناطق معينة من السودان.
- 4- قيام الأطراف بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة بشكل رئيسي في المدن الكبيرة.
- 5- لدى كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع القدرة على تطبيق أحكام البروتوكول الإضافي الثاني.

فيما يتعلق بما ورد أعلاه، من الضروري أن نتذكر أن الأطراف المتحاربة في نزاع مسلح مسئولة عن حماية المدنيين في الأراضي والمناطق الخاضعة لسيطرتها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن القانون الدولي الإنساني لا يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل. وبهذا المعنى، إذا فشل أحد الأطراف المتحاربة في الامتثال للأحكام المنصوص عليها في الشرائع الدولية التي

تنظم النزاع المسلح، فإن هذا لا يعني أن الطرف الآخر قد يكون غير مدرك لالتزاماته في هذا المجال.

أضف إلى ذلك، يجب مراعاة مبادئ التمييز والإنسانية والتناسب. أولهما ينص على عدم مهاجمة الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية. ووفقاً لمبدأ الإنسانية، يجب احترام جميع الأشخاص (المقاتلين وغير المقاتلين) ومعاملتهم معاملة إنسانية. وأخيراً، ينص مبدأ التناسب على أنه يجب بذل جهد لإيجاد توازن بين تحقيق الأهداف العسكرية والأضرار الناجمة عن ذلك. وبهذا المعنى، يجب الحرص على أن تتسبب الأعمال العسكرية التي يتم القيام بها في إحداث أقل ضرر ممكن من حيث الخسائر في الأرواح البشرية، وعدد الجرحى، والبنية التحتية الحيوية، وما إلى ذلك.

ولعل هذا الفهم هو ما دفع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان لإصدار بيانها، في 28 يونيو الماضي، بإدانة تصرفات بعض الأطراف بقولها: "لا تزال قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها مسئولة عن أعمال العنف ضد المدنيين، والاعتصام والنهب في المناطق التي يسيطرون عليها، بما في ذلك الخرطوم، والعنف العرقي ضد المدنيين في دارفور (...)".

المباراة الصفرية السالبة

على الرغم من محاولة كل طرف تحقيق انتصار حاسم يعزز من موقفه التفاوضي، فإن تعقيدات الصراع في السودان وتشابك أبعاده تجعلنا أمام أحد تجليات المباراة الصفرية السالبة التي يخسر فيها الجميع. ومن المؤكد أن تطورات الصراع على الأرض متغيرة. ومن غير الواضح كم من الوقت يمكن للقوات حول الجنرالين المتصارعين الصمود دون إمدادات جديدة. وإذا افترضنا سقوط مجمع الجيش، وبقدر ما سيكون ذلك دراماتيكياً، فقد لا تنتهي الحرب، لأن الجيش لا يزال يسيطر على مناطق كبيرة في ضواحي الخرطوم، بما في ذلك مناطق شاسعة من مدينة أم درمان، وكذلك في باقي أنحاء البلاد، لا سيما في الشرق والشمال. وفي المقابل تعاني قوات الدعم السريع من نقاط ضعف خاصة بها، بما في ذلك خطوط الإمداد الملتوية من دارفور في الغرب، واقتنارها إلى القوة الجوية، والعداء العميق الذي تثيره ممارساتها القتالية لدى العديد من السودانيين، بما في ذلك معظم سكان الخرطوم، وهو ما يفقدها الحاضنة الشعبية.

في 17 يوليو الجاري، أصدر حميدتي بياناً أعلن فيه أن "النصر في متناول اليد" وتعهد بالقضاء على المليشيات المرتبطة بالنظام القديم لعمر البشير، والتي تم حشدها إلى جانب الجيش. بخلاف ذلك، يبدو أن مشاة الجيش غير قادرين على حسم المعركة سريعاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن القليل من جنوده ينحدرون من مناطق وسط النهر، معقل دعم الجيش. وعليه، فإن حتمية إنهاء هذه الحرب القبيحة لا تحجب حقيقة أن أي وقف لإطلاق النار أو صفقة بين هذين الطرفين المتحاربين سيكون أمراً غير مستساغ لكثير من السودانيين - وقد يكون من الصعب تنفيذه على الأرض. لقد ارتكبت فظائع مروعة. في 28 يونيو الماضي، نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً تبين فيه ملامح الأزمة

الإنسانية التي يشهدها السودان نتيجة لهذه الحرب العنيفة. وفي الفترة من 15 أبريل إلى 20 يونيو الماضي، تم الإبلاغ عن 2.48 مليون نازح، منهم 1.97 مليون نازح داخلياً و523 ألف نازح عبر الحدود. وبالمثل، تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 140 ألف لاجئ وطالب لجوء يفرون من المدن الرئيسية التي يدور فيها النزاع. من ناحية أخرى، يتضمن التقرير المعلومات التي قدمتها وزارة الصحة السودانية، والتي أفادت بوجود ما لا يقل عن 3000 حالة وفاة و6000 إصابة حتى الآن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك احتمالاً كبيراً في أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

وختاماً، فإن موقع السودان الاستراتيجي في أفريقيا يجعل تطور الصراع الحالي أمراً حاسماً لاستقرار القارة. ونظراً لحجمه الكبير وتقسيمه المحتمل وفقاً للسياسات الليبية، يمكن أن يكون لأزمة السودان تداعيات كارثية على البلدان المجاورة، والتي يعاني الكثير منها بالفعل من تحدياتها الانتقالية الخاصة. وعليه، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الوضع المتصاعد ويجب أن يتخذ إجراءات حاسمة لمنع المزيد من التصعيد. ثمة ضرورة لقيام المجتمع الدولي، ولا سيما أوروبا والولايات المتحدة، بالدعم والمشاركة بنشاط في المقاربات المصرية والأفريقية الداعية إلى وقف فوري للأعمال العدائية. كما تتطلب الأزمة الإنسانية المستمرة في السودان مساعدات كبيرة داخل البلاد وفي الدول المجاورة مثل تشاد ومصر وجنوب السودان وإثيوبيا، والتي تستوعب بالفعل عدداً كبيراً من اللاجئين السودانيين. وإلى حين التوصل إلى تسوية تفاوضية، تقع على عاتق كل من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مسؤوليات بموجب القانون الإنساني الدولي يجب مراعاتها والامتثال لها. لهذا السبب، من المهم أن نظل جميعاً، بصفتنا جزءاً من المجتمع الدولي، يقظين ومهتمين بما يحدث، وأن نبذل قصارى جهدنا لفهم تداعيات الوضع الخطير الذي يمر به السودان، والمساعدة في التوصل لتسوية سلمية تفاوضية. يتطلب الوضع المأزوم العمل الجماعي والتضامن لمنع المزيد من إراقة الدماء ومساعدة السودان على رسم طريق نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

التقارب السوداني-الروسي: التحديات والمخاطر

يرتبط الحضور الروسي بالسودان بمصالح موسكو الإستراتيجية باعتبار الخرطوم حلقة وصل بين دول القارة، كما أن استكمال مشروع القاعدة الروسية بالبحر الأحمر سيكون بمنزلة مخزن ضخم لتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مراكز النفوذ الروسي في قارة إفريقيا.

شهدت العلاقات السودانية-الروسية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي (على عهد الاتحاد السوفيتي) تطوراً مطرداً؛ حيث جرى توقيع عدد من الاتفاقيات التي أسهمت بشكل مباشر في تطوير العلاقات بين البلدين على أصعدة شتى. وفي مطلع السبعينات، قطعت السلطات السودانية بقيادة الرئيس المعزول، جعفر نميري، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعد فشل انقلاب الرائد هاشم العطا المدعوم من قبل موسكو، وبعد سقوط نظام مايو/أيار بدأت العلاقات تعود شيئاً فشيئاً. وفي عهد نظام الرئيس المعزول، عمر البشير، وصلت العلاقات إلى ذروتها بين البلدين حيث تحالف البلدان في المؤسسات الدولية ودعم نظام حزب المؤتمر الوطني احتلال وضم جزيرة شبه جزيرة القرم لروسيا، أما في العام 2017 فقد أضحت العلاقات بين البلدين الأوثق بين دول القرن الإفريقي حيث طلب الرئيس المعزول، عمر البشير، من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، علناً حمايته مما أسماه بالتصرفات العدائية الأميركية. أما في عهد الفترة الانتقالية بقيادة عبد الفتاح البرهان-محمد حميدتي، نائبه، فقد حدث تقارب متسارع في قضايا جوهرية نرصده في الورقة التحليلية هذه.

السودان: الأهمية الجيوستراتيجية

يلعب موقع السودان الإستراتيجي الواقع في الجزء الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية دوراً محورياً في تعزيز مكانته حلقة وصل تربط بين دول شمال القارة وجنوبها وشرقها وغربها، فضلاً عن أن السودان يجاور حدوداً دولاً مهمة وعديدة، مصر وليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. لذا، تشمل أهمية السودان الجيوسياسية التأثير على مناطق واسعة تشهد تنافساً عالمياً وإقليمياً كمنطقة الساحل والشرق الأوسط والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وخصوصاً البحر الأحمر والقرن الإفريقي(1).

ويمثل السودان نقطة انطلاق للقرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر؛ حيث أخذت المنطقة أهميتها من خلال المقاربات والمعادلات والتفاعلات الإقليمية والدولية الساعية إلى التحكم في دول القرن الإفريقي. ثم إن السودان يملك ثاني أطول ساحل على البحر الأحمر (يبلغ طوله نحو 720 كلم). ولذا، فالسودان دولة محورية وأساسية لضمان أمن البحر الأحمر كما يمكن أن يهدد أمنه بالتأثير على الملاحة التي تمر عبر مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس في مصر. عموماً، يعتبر البحر الأحمر أحد أهم الممرات البحرية ويمر عبره ما يقدر بنحو 700 مليار دولار من التجارة الدولية؛ الأمر الذي يجعل السودان وثيق الارتباط بتفاعلات النظام الإقليمي والدولي(2).

يكتسب السودان أهميته بسبب حجمه حيث يعد ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا بعد انفصال الجنوب في العام 2011. وفضلاً عن منافذه البرية التي تطل على سبع دول مجاورة فهو يمتلك منفذاً بحرياً إستراتيجياً يستمد أهميته ليس فقط من كونه منفذ البلاد الوحيد بل أيضاً منفذاً فرعياً لبعض دول الجوار المغلقة (تشاد، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطى، وإثيوبيا). ويعتبر ميناء بورتسودان الميناء الأكبر والرئيسي الذي تمر عبره حركة التجارة والملاحة البحرية السودانية، بينما تعد مدينة بورتسودان مركزاً لوجستياً وتجارياً مهماً وبها مصفاة نفط رئيسية. ويُنقل عبر هذا الميناء نفط دولة جنوب السودان وتُصدّر بضائع من خلال هذا الميناء بقيمة حوالي 8 مليارات دولار سنوياً مما يضيف عليه أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد السوداني. لذلك تعد بورتسودان بوابة بحرية إستراتيجية ومدينة اقتصادية من الطراز الأول ووجهة سياحية للسودانيين(3).

يتمتع السودان بوفرة في الموارد والثروات الطبيعية كاليورانيوم والذهب والكوبالت والنفط، إذ يمتلك السودان ثالث أكبر احتياطي في العالم من اليورانيوم وكذلك يحتل نفس المرتبة في إنتاج الذهب على الصعيد الإفريقي والمرتبة الثالثة عشرة عالمياً بحجم إنتاج سنوي بحوالي 300 طن، فضلاً عن 220 مليون فدان صالحة للزراعة وثروة حيوانية تقدر بأكثر من 150 مليون رأس، مما يؤهله لأن يصبح فعلاً سلّة غذاء العالم إذا استُغلت هذه الموارد والثروات لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيدين الإقليمي والدولي(4).

الأطماع والمصالح الروسية

منذ بداية الألفية الجديدة تعزز روسيا جهودها لفرض وجودها في القارة الإفريقية عبر أكثر من نافذة، حيث نجحت في السنوات السبع الماضية تحديداً في إيجاد موطئ قدم لها في شمال القارة من خلال الملف الليبي الذي كان بمنزلة نقطة الانطلاق نحو بقية المناطق الحيوية في إفريقيا. ومنذ خمسينات القرن الماضي وحتى اليوم يضع الروس أعينهم على البحر الأحمر حتى يتسنى لهم الحصول على قاعدة بحرية هناك تنقلهم للمياه الدافئة، لذلك لم تتوقف روسيا عن السعي لتحقيق الحلم القديم المتجدد وذلك بعد فشل محاولاتهم السابقة لإنشاء قاعدة لهم فوق أرض إفريقية تطل على مسطح مائي بحجم وأهمية البحر الأحمر(5).

تكللت المساعي الروسية بتوقيع اتفاقية تعاون عسكري بين موسكو والخرطوم لإنشاء قاعدة بالبحر الأحمر، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وتهدف تلك الاتفاقية إلى تحقيق المصالح الروسية في القارة الإفريقية ونقطة لتسهيل الوصول إلى مناطق النفوذ الروسي في إفريقيا الوسطى ومالي وموزمبيق كما تربط بين محطاتهم البحرية في سوريا ومدغشقر. وتبلغ مدة الاتفاقية 25 عاماً قابلة للتجديد(6).

منحت الاتفاقية القاعدة (مجاناً) لروسيا، وأتاحت لها حرية استخدام المطارات السودانية لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية اللازمة للقاعدة، بجانب السماح بإرسال 4 سفن و300 فرد كحد أقصى في الميناء ويعد هذا المركز البحري الأول لروسيا في إفريقيا. ورغم نفي السلطات السودانية وادعاء بعض وسائل الإعلام أن السلطة الانتقالية السودانية ألغت الاتفاق فإن موسكو عززت نفوذها بوصول سفينة حربية جديدة في مايو/أيار 2021. لم يكن

النفوذ العسكري والتموضع الإستراتيجي هو الهدف الوحيد لمساعي موسكو لتدشين قاعدة عسكرية بالسودان، بل إن السيطرة على ثروات السودان المعدنية لاسيما الذهب واليورانيوم بجانب موارد الطاقة الهائلة والإمكانات الزراعية هي الهدف الأساسي لتحركات الروس لتعزيز نفوذهم بالسودان(7).

إن التوقيع على إنشاء القاعدة البحرية الروسية وإن أتى ضمن اتفاق تعاون عسكري قديم دشّنه الرئيس المعزول، عمر البشير، في موسكو قبل خمسة أعوام، إلا أنه تم من الطرف السوداني في أواخر يونيو/حزيران 2019، أي بعد جريمة فض الاعتصام ومحاولة المجلس العسكري وقتها الاحتماء بروسيا ولا يبدو أن هناك مصلحة سودانية للتقارب مع روسيا غير إقامة علاقات عسكرية بين البلدين ودعم النظام القائم، فالاتفاقات السابقة سلّمت السودان عددًا من الدبابات الروسية وزورقًا بحريًا، كما أن شراء السلاح والقمح من روسيا يتم على أسس تجارية وبأسعار باهظة لا يستفيد منها إلا الجانب الروسي والسماسة من رجالات النظام السوداني السابق والحالي. يبدو أن هدف حماية الأنظمة هو مدخل موسكو الرئيسي لإفريقيا ونذكر أن فكرة القاعدة أتت من الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، حيث كان قد عرض على فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي الروسي إقامة قاعدة عسكرية روسية في البحر الأحمر بالسودان يستخدمها الجنود الروس لحماية الخرطوم من أميركا. ورغم أن هذا هو الهدف الرئيس للسلطة الحالية إلا أنها تحاول أن تغطيه بالزعم بسعي السلطة الانتقالية لاسيما المكون العسكري إلى تنويع علاقاتها مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي(8).

العلاقات بعد انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول

استطاعت موسكو الحفاظ على الاتفاقيات التي أبرمتها مع نظام البشير بسبب بقاء نفس جنرالاته في السلطة، في فترة حكومة الشراكة بين قوى الحرية والتغيير والعسكريين في السلطة، بينما توطدت العلاقات بشكل متجذر بعد انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021؛ حيث دعمت روسيا الانقلاب العسكري واستمرت في مساعيها الرامية لبناء نفوذها بمحاولة التأثير على الرأي العام السوداني لتأييد حلفائها من العسكريين، وتحت زعم دعم الاستقرار في البلاد عملت وتعمل على إضفاء الشرعية عليه، وذلك بتوجيه وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الصحف السودانية(9).

خلال العامين الأخيرين، كشفت موسكو عن بعض المشروعات مع الخرطوم في المجال الأمني. ففي قمة سوتشي، أكتوبر/تشرين الأول 2019، تعهد الرئيس، فلاديمير بوتين، بتنفيذ مجموعة واسعة من اتفاقيات الدفاع الروسية-السودانية التي تهدف إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية السودانية وتعزيز قدراتها وقواتها، كما أعلنت روسيا أنها ستعاون في المجال النووي السلمي بموجب اتفاق مع الحكومة السودانية، في مايو/أيار 2019، وهو إعلان يبدو أن طابعه دعائي محض. عمومًا، تمتلك موسكو العديد من المصالح الاقتصادية في السودان إذ تعد الخرطوم ثاني أكبر مستورد للأسلحة الروسية خلال العقدين الماضيين وبلغ حجم التجارة بين روسيا والسودان حوالي خمسمئة مليون دولار

بميزان تجاري يميل بشدة لصالح موسكو؛ حيث تستورد روسيا من السودان بعض السلع مثل القطن والسمسم والفول السوداني، بينما يستورد السودان منها الأسلحة والقمح(10).

كما تضاعفت مع مرور الوقت مساعي روسيا لاستنزاف الذهب السوداني حيث كثف الروس مشروعاتهم في هذا القطاع حيث تنشط شركات إم إنفست ومروي غولد وإستيمات (Esimath) الروسية للتعدين في عمليات تنقيب عن الذهب في السودان. وبدأ انخراط هذه الشركات منذ العام 2015 (بعد احتلال شبه جزيرة القرم والعقوبات الغربية الأولى ومن ثم سعى بوتين لتوفير احتياطات ذهب تحميه من أية عقوبات لاحقة). وكان على رأس هذه الشركات شركة سيبرين التي وقّعت اتفاقاً عام 2015 لإنتاج 46 طنّاً من الذهب، وفي العام 2017، دخلت شركات للعمل في ولايات نهر النيل والبحر الأحمر والشمالية مثل شركة مروي غولد المرتبطة برجل الأعمال الروسي، يفغيني بريغوجين، رئيس مجموعة فاغنر الروسية(11).

تقوم مجموعة فاغنر بحراسة مناجم الذهب السودانية في مناطق جبل عامر وسننقو بالشاركة مع قوات الدعم السريع بقيادة نائب رئيس مجلس السيادة، محمد حمدان دقلو (حميدتي). وفي إطار التحالف بين روسيا والجنرالات عمومًا والدعم السريع خصوصًا، تدرج زيارة محمد حمدان دقلو، نائب رئيس مجلس السيادة، مؤخرًا على رأس وفد رفيع إلى موسكو عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، وتصريحاته المؤيدة للغزو في إطار هذا التقارب وبما يخدم المصالح الروسية ويسهم في توسيع النفوذ الروسي في السودان(12).

التقارب السوداني-الروسي: التحديات والأخطار

في الأول من مارس/آذار 2021، رست المدمرة الأميركية "يو إس إس وينستون تشرشل أدميرال" (USS Winston Churchill Admiral) وجهًا لوجه أمام الفرقاطة الروسية "أدميرال غريغوروفتش" (Admiral Grigorovich) في ميناء بورتسودان المطل على البحر الأحمر. كان ذلك المشهد بصورته تلك سابقة لم تحدث من قبل، وأعاد للأذهان الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفيتي كما أنه حمل الكثير من الدلالات التي تكشف حجم التنافس بين واشنطن وموسكو على سواحل البحر الأحمر بالسودان(13).

رأت واشنطن في التغيير الذي حدث في السودان متغيرًا إستراتيجيًا مهمًا لتوسيع نفوذها وإضعاف الوجود الصيني والروسي في السودان واعتمدت مقاربة تقوم على دعم الانتقال المدني الديمقراطي ورفع العقوبات عن نظام الخرطوم. وفي إطار الدعم الأميركي للحكومة المدنية بقيادة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، أقرّ الكونغرس، في يناير/كانون الثاني 2021، قانون الانتقال الديمقراطي والمساءلة والشفافية المالية، الذي يتضمن إستراتيجية الدعم الأميركي لعملية استكمال التحول الديمقراطي والتي تشدّد الرقابة على الأجهزة العسكرية والأمنية وإعادة عقيدتها(14).

برز الدعم الأميركي للحكومة السودانية بقيادة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، التي وُصفت بأنها موالية للغرب بشدة ومسنودة منه اقتصاديًا وسياسيًا؛ حيث وقّعت مع واشنطن على

قرض بقيمة 2 مليار دولار ووقّعت على مذكرة تفاهم من شأنها تمكين السودان من الحصول على تمويل يتجاوز المليار دولار من البنك الدولي كما أصبحت واشنطن أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للسودان، عام 2020، بحوالي 437 مليون دولار(15).

وفي سياق متصل، سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إيجاد مقاربة للتعاون مع المؤسسة العسكرية السودانية، فبعد إعلان إنشاء القاعدة الروسية بالبحر الأحمر أعلنت السفارة الأميركية بالخرطوم أنها ترغب في تعزيز تعاون عسكري وثيق، وأكد الملحق العسكري الأميركي، جاكوب داي، أنه يتواصل مع الجيش السوداني لتعزيز العلاقات الثنائية؛ حيث التقى مع قائد القوات البحرية السودانية، اللواء بحري حاج أحمد يوسف، في القاعدة البحرية السودانية بالبحر الأحمر وبحث معه أطر التعاون العسكري الثنائي(16).

في ظل الصراع المستمر بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، حذّرت مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية، مولي فيي، من أن انتصار روسيا في السودان يعني عواقب إنسانية وخيمة في منطقة القرن الإفريقي، وقالت ذلك أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، في فبراير/شباط 2022، لذلك تسعى واشنطن لإعادة صياغة سياستها إزاء الخرطوم بحيث تكون مبنية على أساس مواجهة موسكو(17).

عقب انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، والإطاحة بالشق المدني من الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، اتخذت روسيا موقفاً مؤيداً بشكل مبطن للانقلاب؛ حيث صرّح نائب ممثل روسيا لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي، بأنه من الصعب القول ما إذا كان هذا انقلاباً أم لا باعتبار أن هناك أحداثاً مماثلة وقعت في مناطق أخرى في العالم دون أن يُطلق عليها اسم انقلاب. وعلى صعيد متصل، أرجع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، حالة عدم الاستقرار في السودان إلى الأعمال المزعزعة للاستقرار من قبل القوى الغربية والتي أدت إلى تآكل وحدة أراضي البلاد وفرض الديمقراطية، في اتهام مباشر للدول الغربية.

وتنظر روسيا إلى الاحتكاكات بين السودان والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي التي وقعت عقب الانقلاب بأنها فرصة مهمة لتعزيز وجودها في السودان واستكمال مشروع قاعدة فلامنجو بالبحر الأحمر وعقد شراكات واسعة في قطاع النقيب عن الذهب والموارد الخام(18).

السيناريوهات المتوقعة

إن خطر مسألة التقارب السوداني-الروسي كونه يجعل السودان مسرحاً لتصفية الحسابات والتنازع مع الدول الأخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وألمانيا وإلى حدٍّ ما الصين؛ حيث كل هذه الدول لديها أطماع في السودان وبالأخص الساحل الممتد على البحر الأحمر. كما أن هناك ضغوطاً إقليمية من قبل المملكة العربية السعودية والدول الثماني المطلة على البحر الأحمر التي وقّعت اتفاقية الرياض الأمنية في عام 2020، والتي

تنص على إبعاد النفوذ الأجنبي من البحر الأحمر؛ لذلك يواجه السودان ضغوطاً من الدول المطلة على البحر الأحمر لعدم السماح بوجود قواعد أجنبية(19).

عموماً، على ضوء التقارب السوداني-الروسي نحاول فيما يلي رسم بعض السيناريوهات حول استشراق مستقبل الحضور الروسي في السودان على النحو التالي:

1 - التقارب السوداني-الروسي ربما يشكل ضغطاً على الإدارة الأميركية يجعلها تخفف من لهجتها وعقوباتها إزاء المكون العسكري المتحالف مع قوى الحرية والتغيير ميثاق التوافق الوطني، في محاولة لاحتوائه إذا باءت محاولاتها المرتبطة بإعادة مسار التحول الديمقراطي وتشكيل حكومة مدنية توافقية بين القوى السياسية بالفشل، على أمل أن تضمن ولائه لها ولقطع الطريق أمام أي طموح روسي للتمدد في القرن الإفريقي عبر بوابة السودان(20).

2 - العودة إلى مربع العقوبات الأميركية والتأثير والضغط على المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإعادة النظام السوداني إلى مرحلة العزلة والحصار. وفي إطار تحقيق ذلك، جمدت الولايات المتحدة الأميركية مساعدات بقيمة سبعة مليارات دولار وأوقف البنك الدولي منحه تنمية بقيمة مليار دولار للبلاد(21).

3 - بعد انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 وحرب أوكرانيا، ترى روسيا أنه حان الوقت لتوطيد حضورها بشكل فعال بالسودان لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والاستفادة من حالة التراجع التي تشهدها العلاقات الأميركية-السودانية حيث تشدد واشنطن الحصار على نظام الخرطوم حتى يعود إلى مسار الانتقال المدني الديمقراطي. في إطار ذلك، استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار يدين إجراءات البرهان ويصفها بالانقلاب. بالمقابل، رفض السودان التصويت على مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا.

من هذا المنطلق، أعتقد أن زيارة نائب رئيس مجلس السيادة وقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان (حميدتي)، في فبراير/شباط 2022، سيكون لها ما بعدها؛ حيث صرح عقب وصوله إلى مطار الخرطوم بأنه بحث مع المسؤولين الروس التعاون في مجال الأمن القومي وقضايا سياسية وتبادل الخبرات والتعاون المشترك ومكافحة الإرهاب والتدريب. وفيما يتعلق بمصير القاعدة البحرية الروسية بالبحر، قال: هناك دول إفريقية بها قواعد ولا أعرف السبب وراء الاهتمام المتزايد بهذه القاعدة، وأكد أن السودان عليه البحث عن مصالحه الإستراتيجية(22).

خاتمة

يرتبط الحضور الروسي في السودان بمصالح موسكو الإستراتيجية باعتبار الخرطوم حلقة وصل بين دول شرق إفريقيا ووسطها وغربها، ومحوراً مهماً لحماية الوجود الروسي في إفريقيا الوسطى ومحاولة التغلغل في جنوب السودان وتشاد... إلخ. كما أن استكمال مشروع

القاعدة الروسية بالبحر الأحمر سيكون بمنزلة مخزن ضخ لتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية إلى مراكز النفوذ الروسي في قارة إفريقيا في مالي وموزمبيق والكونغو، ويمكن أن تستخدم كمخلب قط في أي صراع روسي-غربي محتمل. فضلاً عن أن استمرار التعاون بين الدعم السريع ومجموعة فاغنر يضمن استمرارية تدفق كميات كبيرة من الذهب (واليورانيوم) بطرق لا تحقق أي مكاسب للاقتصاد السوداني وتصب فقط في دعم مشروع روسيا القائم على توفير احتياطات ضخمة من الذهب والمعادن. وفي ظل ميل النظامين للشمولية والحرب ومعادتهما لتطلعات الشعوب وسيادة الفساد في كل منهما، أعتقد بأن نظامي الخرطوم وموسكو سيتعاونان أكثر وأكثر في الفترة القادمة.

مراجع

1- عماد عنان، السودان بين فكي الروس والأميركان.. هل يصمد طويلاً؟، 10 يونيو/حزيران 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://www.noonpost.com/content/40918>

٢- إبراهيم الفاغوري، جغرافيا الوطن العربي، عمان، 2011، ص 47.

3- أماني أحمد المنشاوي، الجغرافية الإقليمية، دار النهضة، بيروت، 2010، ص 154.

4- عماد مطير الشمري، جغرافية البحار والمحيطات، بغداد، 2012، ص 234.

5- حمدي عبد الرحمن، أهداف زيارة حميدتي لموسكو في ظل الحرب الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 مارس/آذار 2022، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7141>

6- المصدر نفسه .

7-رامي القليوبي وآخرون، روسيا وانقلاب السودان: انحياز واضح للعسكر، موقع العربي الجديد، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://bit.ly/39WORhx>

8-المصدر نفسه.

9- بشري جاسم محمد، مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان بعد انقلاب 25 أكتوبر في ضوء الدعم الإقليمي والدولي، المركز الديمقراطي العربي، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://democraticac.de/?p=78660>

10- نشأت الإمام، السودان: صراع أميركي روسي يتجاوز مواجهة العسكر والمدنيين، موقع النهار، 17 فبراير/شباط 2022، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world/egypt-sudan/1702202211...>

11- بشري جاسم، مصدر سابق .

12- رامي القليوبي وآخرون، مصدر سابق .

13- إسماعيل محمد علي، ما أبعاد تجميد القاعدة الروسية؟، إندبندنت عربية، 30 أبريل/نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://www.independentarabia.com/node/217651>

14- أحمد أمل، الانخراط الفعال: الكونغرس والسياسة الأميركية تجاه السودان، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 17 ديسمبر/كانون الأول 2020، (تاريخ الدخول: 11 يونيو/حزيران 2022):

<https://ecss.com.eg/12797/>

15- إسماعيل محمد علي، مصدر سابق.

16- أحمد أمل، مصدر سابق.

17- وسام فؤاد، منهج الحضور العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 6 مايو/أيار 2021، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2022):

<https://bit.ly/3HQecpX>

18- إسماعيل عزام، انقلاب السودان، تحالف البرهان ودعم إقليمي متستر، موقع دويتشه فيله الألمانية، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2022):

shorturl.at/inNOW

19- أشرف الشاذلي، القاعدة الروسية البحرية تنهي تهدة مؤقتة بين مصر وحميدتي، 12 أبريل/نيسان 2022، (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2022):

shorturl.at/huyAO

20- انظر: موقع رويترز حول تداعيات انقلاب 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، (تاريخ الدخول: 13 أبريل/نيسان 2022):

<https://www.reuters.com/world/africa/military-forces-arrest-senior-civi...>

21- مصطفى جامع، تفاقم الصراع السوداني... أميركا تدعم حمدوك وتتجاهل البرهان، موقع نون بوست، 26 سبتمبر/أيلول 2021، (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2022):

<https://www.noonpost.com/content/41916>

22- طلال إسماعيل، زيارة حميدتي لموسكو.. مخاوف غربية وتمدد روسي بالبحر الأحمر، موقع وكالة الأناضول، 9 مارس/آذار 2022، (تاريخ الدخول: 15 يونيو/حزيران 2022):

<https://bit.ly/3A6FB5c>

في مساء الثاني من يناير الجاري (2022)، أنهى رئيس مجلس الوزراء الانتقالي السوداني عبد الله حمدوك الجدل بشأن مستقبله السياسي بعد أن أعلن استقالته رسمياً في خطاب بثه التلفزيون السوداني الرسمي. وقد أشار حمدوك في خطابه إلى ما واجهته حكومته من مشكلات أبرزها تشوه الاقتصاد والعزلة الدولية والفساد والديون والصراعات الداخلية، كما عدد مبادراته التي أعلنها لتسوية الأزمات والتي كانت آخرها مبادرة الطريق إلى الأمام، مشدداً على انتهاجه المستمر الدعوة للحوار والتوافق، إلا أنه اعتبر أن المشكلة الكبرى في السودان هي المشكلة بين المكونات السياسية والمدنية والعسكرية، داعياً إلى حوار شامل ممثل لكل القوى السودانية لرسم خارطة طريق لإكمال التحول الديمقراطي.

وبجانب ما مثلته استقالة عبد الله حمدوك من سبب مباشر لتأزم المرحلة الانتقالية في السودان على نحو يفتح الباب أمام الحديث عن آفاق حقيقية لانتهيار المسار الانتقالي بصورة كلية، كشفت هذه الاستقالة عن عدد من المشكلات الهيكلية العميقة التي سوف تواجه أي ترتيبات انتقالية أخرى قد يتم التوافق عليها في المستقبل، والتي يتعين البحث عن آليات فعالة لتجاوزها بما يجنب السودان مآلات بالغة الخطورة. وتتضمن قائمة المشكلات التي كشفت عنها استقالة حمدوك ما يلي:

1- التشوهات الحادة في نموذج الشراكة المدنية العسكرية: منذ نشأته، يعاني نموذج الشراكة المدنية العسكرية في السودان من عدد من التشوهات التي أعاقَت تقدمه منذ إنطلاقه، وذلك عبر عدد من المظاهر أبرزها الطبيعة الظرفية لنشأة الشراكة من دون أي سابقة من توافق على المبادئ الحاكمة والخطوط العريضة للمرحلة الانتقالية، فضلاً عن عدم وضوح آلية حاسمة لتحديد الأوزان النسبية لكل من القوى المدنية التي لم يستند أي منها في تحديد حصته لصندوق الانتخابات، هذا بجانب تعثر تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي واشتراك مجلسي السيادة والوزراء في ممارسة مهامه.

فقد دخل المكونان المدني والعسكري في السودان في شراكة بدأت في أغسطس 2019 بتوقيع الوثيقة الدستورية بعد نحو أربعة أشهر من الخلافات المتصاعدة والتي ثبت خلالها عجز كل من الطرفين عن إزاحة الآخر من المشاركة في قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية. ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقة بين الجانبين مراحل متكررة من التقارب والتباعد، إلا أنها باتت أكثر تعقيداً منذ توقيع اتفاق السلام في جوبا في أكتوبر من عام 2020 والذي أسفر عن دمج الفصائل المسلحة في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي وهو ما أدى لتوسيع مجلس السيادة الانتقالي وإعادة تشكيل مجلس الوزراء الانتقالي في مطلع عام 2021، هذا بجانب التعقيدات المرتبطة بالطبيعة الهجين للفصائل المسلحة والتي تجمع بين الخصائص السياسية والعسكرية في آن واحد.

وأدى دمج الفصائل المسلحة في بنية الحكم في السودان إلى إتاحة هامش مناورة جديد للمكونين العسكري والمدني وفر قدراً من الدعم لقرارات الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي التي تضمنت حل الحكومة والدعوة لتشكيل حكومة تكنوقراط. وعلى الرغم من محاولة إعادة ترميم العلاقة بين المكونين المدني والعسكري من خلال توقيع الاتفاق السياسي الإطاري بين رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي، إلا أن استقالة حمدوك بعد نحو خمسة أسابيع من توقيع الاتفاق كشفت عن تآكل الثقة بين الجانبين على نحو قد يصعب تجاوزه في المستقبل القريب بعد أن تعددت مظاهر الخلاف بشأن تنفيذ بنود هذا الاتفاق الذي كان ينظر إليه باعتباره فرصة أخيرة لاستعادة التوافق بين شركاء الحكم الانتقالي في السودان لم يحسن الجانبان استغلالها.

2- فائض الاتفاقات وعجز التنفيذ: لم تأت استقالة عبد الله حمدوك نتاج قرار مفاجئ غير متوقع، حيث سبقها عدد من الإعلانات المبكرة عن اعتزامه الاستقالة واكبت لقاءات متعددة أجراها مع مختلف المشاركين في الحكم الانتقالي. ويرجع قرار الاستقالة إلى غياب الالتزام ببنود الاتفاق السياسي الإطاري الموقع في نوفمبر والذي جسده استمرار العجز عن التوافق بشأن الإعلان السياسي الجديد، وتأخر البدء في تحقيقات جادة بشأن الأحداث التي واكبت التظاهرات، وتنامي الخلاف بشأن القرارات التي بدأ حمدوك في اتخاذها بتعيين وكلاء جدد للوزراء ومسؤولين بالولايات، وإلغاء قرارات سابقة بتعليق عمل عدد من السفراء بالخارج، فضلاً عن الخلاف بشأن صلاحيات جهاز المخابرات.

ولا يعد تجاوز بنود الاتفاق السياسي الإطاري سابقة في تاريخ المرحلة الانتقالية السودانية، حيث سبق وأن تم تجاوز كافة الوثائق التوافقية التي تم إقرارها. فعلى الرغم من أن الوثيقة الدستورية الموقع عليها في أغسطس 2019 تضمنت إطاراً زمنياً بالغ الدقة والتحديد بشأن توقيت إجراء كافة الخطوات اللازمة لاستكمال العملية الانتقالية، تم تجاوز هذه النصوص من خلال التأخر في تشكيل حكومة عبد الله حمدوك الأولى، واستمرار غياب المجلس التشريعي الانتقالي إلى الآن. وبينما كان ينظر لاتفاق سلام جوبا على أنه الوثيقة الأكثر اكتمالاً في تحديد طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في السودان، جرى تجاوز نصوص الاتفاق عبر التأخر في إتمام الإجراءات المتعلقة بإعادة تشكيل الوحدات الأمنية المشتركة في دارفور، فضلاً عن انهيار مسار الشرق بعد سلسلة من الاحتجاجات المتصاعدة والتي قد تفتح الباب أمام مراجعات هيكلية للاتفاق ولعملية التفاوض التي أفضت إليه ولطبيعة المشاركين فيها.

على هذا الأساس، تُبرز استقالة عبد الله حمدوك التناقض الكبير الذي تشهده المرحلة الانتقالية السودانية في ظل وجود فائض من الوثائق التوافقية المنظمة للمرحلة الانتقالية بأبعادها المختلفة، لكن مع وجود عجز كبير في الإجراءات التي تجسد هذه الوثائق على أرض الواقع، نتيجة لتعدد مراكز القرار، وللصراعات الداخلية بين المكونات المختلفة وداخل كل مكون منها، وللضعف الهيكلي للدولة السودانية المتراكم منذ الاستقلال والذي فاقمت من حدته سياسات البشير خلال ثلاثة عقود كاملة.

3- الاستهلاك السريع للأرصدة السياسية: بجانب إخفاقه في تجاوز الأزمة السياسية الحادة في السودان، أثار توقيع عبد الله حمدوك على الاتفاق السياسي الإطاري مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان موجة من الانقسام الحاد بين الأطراف غير العسكرية ممثلة في القوى السياسية المختلفة والفصائل الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، حيث أيد البعض هذه الخطوة في ظل ما أقرته من استمرار الوثيقة الدستورية الموقعة في أغسطس 2019 كمرجعية أساسية للحكم خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، والتراجع عن قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، إلا أن نسبة كبيرة من القوى المدنية قابلت الإعلان عن الاتفاق الإطاري بالكثير من الرفض الحاد. ولم تكشف الأزمة الأخيرة فقط عن مدى العمق الذي بلغته الانقسامات بين القوى المدنية وداخلها كذلك، بل كشفت أيضاً عن تآكل الكثير من أرصدة هذه القوى خلال العامين الماضيين. فقوى الحرية والتغيير عصفت بها سلسلة من الانقسامات الحادة بين مكوناتها تجسدت في ظهور جناحين منفصلين هما جناح اللجنة المركزية وجناح ميثاق التوافق الوطني، وهي الأزمة التي تحاول بعض الأطراف تسويتها بتوقيع ميثاق داخلي موحد لا يتمتع بالإجماع الكامل بين مختلف الأطراف حتى الآن.

وعلى الرغم من أن قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي قد ساهمت في تغيير ميزان القوى على مستوى المكون المدني لتعزز من دور القوى غير المؤطرة سياسياً ممثلة في لجان المقاومة مقابل تراجع القوى الحزبية على وجه الخصوص، أسفرت الأزمة في أطوارها الأكثر تقدماً عن تفجر مشكلة إضافية جسدها سعي بعض القوى الحزبية لفرض هيمنتها على لجان المقاومة وهو الأمر الذي دفع التنسيقية العليا للجان المقاومة لإصدار بيان تندد فيه بمحاولات الحزب الشيوعي السوداني الساعية لـ "اختطاف" لجان المقاومة. على هذا النحو، ساهمت الأزمة المتسارعة في السودان في تآكل أصول القوة لدى القوى المدنية بصورة حادة وهو الأمر الذي فاقمت من آثاره السلبية استقالة عبد الله حمدوك.

4- أزمة القيادة المدنية: فرضت استقالة حمدوك حاجة ماسة لإيجاد بديل سواء على مستوى رئاسة مجلس الوزراء الانتقالي، أو على مستوى ظهور شخصية توافقية تحظى بإجماع القوى السياسية المختلفة كرمز مقبول للقوى السياسية والمدنية. فعلى مستوى رئاسة الوزراء، لا تزال العديد من الأسماء المقترحة قيد التداول والتي ترجع في المقام الأول لعدد من الخبراء السودانيين ذوي الخبرة الدولية الممتدة مثل هنود أبيا كدوف وكامل إدريس ومحمد حسين أبو صالح ووزير المالية في حكومة حمدوك الأولى إبراهيم البدوي، وذلك في محاولة لإعادة إنتاج تجربة حمدوك. لكن الملاحظ أن كل هذه الأسماء المطروحة لا تتمتع بأي دعم من القوى السياسية الرئيسية وهو الأمر الذي قد يدفع اللجنة التي شكلها مجلس السيادة برئاسة مشتركة للفريق أول ياسر العطا ومالك عقار عضوي المجلس للبحث في الترشيحات للمناصب الوزارية لأن تتجه لاختيار بديل من ذوي الخبرة يتمتع بقاعدة للتأييد السياسي وهو المسار الذي يحظى فيه جبريل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة ووزير المالية في حكومة حمدوك الثانية بفرص قوية، إلا أنه يظل من الخيارات الصعبة التي قد تتسبب في تعقيدات إضافية لعملية تشكيل الحكومة.

وبعيداً عن رئاسة مجلس الوزراء الانتقالي، أدت مراوحة عبد الله حمدوك في الشهر الأخير بين القبول المشروط لقرار حل الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، ثم الاستقالة في نهاية المطاف إلى فقدانه قدر من رصيده لدى القوى السياسية، وهو الأمر الذي يفاقم من أزمة القيادة القائمة بالفعل سواء على مستوى قوى الحرية والتغيير ككل أو على مستوى كل من مكوناتها الرئيسية. وتحمل هذه الأزمة بعداً أكثر عمقاً في ظل التأثير الكبير للعامل الجيلي، حيث تعجز الأحزاب السودانية عن تعويض رحيل قياداتها التاريخية بعد أن أدت سياسات الإنقاذ في العقود الثلاثة الماضية إلى إعاقة عملية صعود نخبة حزبية جديدة داخل السودان، وهي الأزمة التي يعد واقع حزب الأمة القومي بعد رحيل زعيمه التاريخي الصادق المهدي هو الحالة الأكثر دلالة عليها.

5- الدور المُربك للفاعلين الدوليين: منذ سقوط البشير تحتل تطورات الأوضاع في السودان أولوية على جدول أعمال القوى الدولية ذات المصالح المتعددة في شرق القارة الأفريقية. لكن اللافت أن هذا الاهتمام الدولي لم تجسده سوى بعض الإجراءات المحدودة والبطيئة، فحتى العلامة الأبرز في اشتباكات السودان مع الخارج خلال المرحلة الانتقالية والمتعلقة بإزالة اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب لم تتم إلا بعد مفاوضات مطولة ومعقدة. وفي أعقاب إعلان عبد الله حمدوك استقالته من رئاسة الوزراء تعددت مظاهر التفاعل الدولي مع الأزمة السودانية، إلا أنها اقتصرَت على التشديد على المبادئ الحاكمة التي تحظى بقبول من القوى الغربية خصوصاً من دون اشتباك حقيقي على المستوى الإجرائي. ففي الرابع من يناير الجاري، التقى الفريق أول عبد الفتاح البرهان بفولكر بيرتس ممثل الأمين العام للأمم المتحدة رئيس البعثة الأممية المتكاملة لدعم الانتقال في السودان (يونيتامس). كما استقبل البرهان وفداً أمريكياً ضم مسئولين من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية، كما تلقى نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو اتصالاً هاتفياً من مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية مولي في.

ويقوم الموقف الأمريكي الذي صدرت بموجبه تصريحات أولية من جانب وزير الخارجية أنتوني بلينكن وبيان رسمي مشترك مع بريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي على الدعوة لحوار عاجل بين كل الأطراف السودانية في ظل ما تراه الولايات المتحدة من عجز أي طرف سوداني عن قيادة المرحلة الانتقالية بمفرده، وعلى التشديد على تجنب انفراد المكون العسكري بتسمية رئيس الحكومة الجديدة وأعضائها لما يشكله ذلك من خرق للوثيقة الدستورية. وعلى الرغم من اللهجة الحادة التي صدر بها البيان المشترك والذي حمل المؤسسة العسكرية المسؤولية عن تعثر المرحلة الانتقالية، تضمن البيان ذاته عبارات مطاطة كرفض الدول الموقعة دعم رئيس وزراء دون مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة المدنيين والتي تتجاوز أي إشارة لقوى الحرية والتغيير باعتبارها الممثل الرئيسي للقوى المدنية والطرف الموقع على الوثيقة الدستورية وصاحب الصلاحية في تسمية رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة بموجب نصوصها. ويضيف هذا النوع من المواقف الغامضة المزيد من التعقيدات للأزمة في السودان، حيث لا يرحب بتولي مجلس السيادة مهمة تسمية

رئيس الوزراء الجديد، كما لا يقترح آلية إجرائية محددة للقيام بهذه المهمة الصعبة في الوقت نفسه.

وبعيداً عن الاهتمام المكثف الذي ستنااله قضية تشكيل حكومة جديدة في السودان في الفترة المقبلة، لا يمكن ضمان استدامة أي توافق قيد التشكل في استكمال مسار الانتقال السياسي بنجاح من دون معالجة المشكلات الهيكلية المتجذرة والتي قادت البلاد للأزمة القائمة. ويتعين خلال معالجة المشكلات الهيكلية للانتقال السياسي في السودان الأخذ في الاعتبار أولوية بعض هذه المشكلات على بعضها الآخر. فمثلاً، يلزم العمل على إيجاد صيغة جديدة جامعة للقوى الحزبية والمدنية قبل الحديث عن صيغة جديدة للشراكة المدنية العسكرية. كذلك من المهم بالنسبة لكل الأطراف السودانية المختلفة أن تبدأ بصورة عاجلة بمعالجة المشكلات الأكثر قابلية للإصلاح. فعلى سبيل المثال، يعد التأثير المباشر على سلوك الفاعلين الخارجيين خاصة من الدول الكبرى من بين الأهداف غير القابلة للتحقيق في الوقت الراهن والتي تتطلب مراكمة السودان الكثير من أوراق اللعب على الساحتين الإقليمية والدولية. ومن شأن كل نجاح تحرزه أطراف الأزمة السودانية -منفردة أو مجتمعة- في معالجة المشكلات الهيكلية أن يعزز من فرص تجاوز أزمة تشكيل الحكومة التي فاقمتها استقالة حمدوك وغيرها من المشكلات المتوقعة ظهورها في المرحلة الانتقالية التي تثبت بمرور الوقت كونها واحدة من أعقد تجارب الانتقال السياسي سواء بالمقارنة مع تجارب سودانية سابقة أو مع تجارب متعددة شهدها جوار السودان العربي والأفريقي.

حميدتي: من هو وكيف أصبح لاعباً أساسياً في المعادلة السياسية في السودان؟

15 أبريل/ نيسان 2023

آخر تحديث 17 أبريل/ نيسان 2023

ما كان يخشاه السودانيون وقع، فقد اندلعت مواجهات عسكرية واسعة في العاصمة السودانية الخرطوم وغيرها من المدن بين قوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي، والجيش السوداني الذي يقوده الفريق عبد الفتاح البرهان الذي يتولى المجلس السيادي الانتقالي الذي يحكم السودان منذ الإطاحة بحكومة عبد الله حمدوك في أكتوبر / تشرين الأول 2021.

وكان التوتر قد تصاعد بين الطرفين مؤخراً وقام كل طرف بتعزيز مواقعه العسكرية في العاصمة، بسبب الخلاف بين الطرفين حول الجدول الزمني للانتقال إلى حكم مدني بموجب الاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه أواخر العام الماضي، ودمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني ومن يقود المؤسسة العسكرية التي تتمخض عن دمج القوتين. في أعقاب الإطاحة بحكم الرئيس عمر البشير في انقلاب عسكري عام 2019، بعد أشهر من الاحتجاجات الجماهيرية، تم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي وكان جميعهم من أفراد المؤسسة العسكرية إلا حميدتي، الذي لم يكن في يوم من الأيام من أفراد هذه المؤسسة، رغم أنه يحمل رتبة فريق أول بقرار من البشير نفسه. وكان حميدتي قد انتقد قبل أسابيع انقلاب عام 2021 وقال كان "خطأ" وإنه فتح الباب أمام عودة أنصار الرئيس البشير وأوضح: "أصبح (الانقلاب) للأسف بوابة لعودة النظام السابق".

وحذر من أن حلفاء الرئيس السابق البشير، الذي حكم البلاد لما يقارب ثلاثة عقود، يستعيدون موطئ قدمهم سياسياً.

من هو حميدتي؟

في 13 أبريل/ نيسان عام 2019، رقي الفريق محمد حمدان دقلو الشهير بـ "حميدتي" إلى رتبة فريق أول، وتم تعيينه نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي ترأسه الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، وذلك في أعقاب عزل الرئيس السوداني عمر البشير في 11 أبريل/ نيسان. جاء ذلك بعد ساعات من إعلان حميدتي رفضه المشاركة في المجلس، "إلى حين الاستجابة لمتطلبات الشعب والبدء فيها".

وفي 20 أغسطس/ آب من نفس العام، تم تشكيل المجلس السيادي لقيادة المرحلة الانتقالية لمدة 39 شهراً، والذي تكون من 11 عضواً - ستة مدنيين وخمسة عسكريين، وأصبح حميدتي النائب الأول لرئيس المجلس الذي ترأسه البرهان أيضاً.

من تاجر إبل إلى زعيم ميليشيا قوية

بدا مسار صعود حميدتي إلى مقدمة المشهد السياسي في السودان غريباً، إذ جاء من خارج المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية التقليدية.

يعد حميدتي أحد العناصر الأساسية التي أطاحت بالرئيس السابق البشير، الذي كان قد قرب منه ودعّمه وأضفى الشرعية على الميليشيا القبلية التي كان يقودها، ودمجها في المؤسسة العسكرية تحت اسم "قوات الدعم السريع".

ينحدر حميدتي من قبيلة الرزيقات ذات الأصول العربية التي تقطن إقليم دارفور غربي السودان.

وقد ترك الدراسة في عمر مبكر وعمل في العشرينات من عمره في تجارة الإبل بين ليبيا ومالي وتشاد بشكل رئيسي، فضلا عن حماية القوافل التجارية من قطاع الطرق في مناطق سيطرة قبيلته.

جنى حميدتي ثروة كبيرة من عمله هذا في التسعينيات، مما مكنه من تشكيل ميليشيا قبلية خاصة به تنافست مع ميلشيات قبلية أخرى، وعند اكتشاف الذهب في جبل عامر سيطرت ميلشياته على مناجمه.

تبدأ قصة حميدتي في عام 2003، عندما حشدت حكومة البشير قوات من الرعاة العرب لمحاربة المتمردين الأفارقة في دارفور، وكانت نواة هذه القوات، التي عرفت لاحقا باسم "الجنجويد" مؤلفة من رعاة إبل من عشيرتي المحاميد والماهرية، من قبائل الرزيقات في شمال دارفور والمناطق المتاخمة لها في تشاد.

وخلال الحرب الضارية في دارفور بين عامي 2003-2005، كان قائد الجنجويد الأكثر شهرة والأسوأ سمعة هو موسى هلال، زعيم عشيرة المحاميد.

وبرز حميدتي الذي كان يعمل إلى جانب هلال، عندما تمكن من توسيع الميليشيا التي يقودها من الماهرية وضم إليها قبائل أخرى، لينافس زعيمه السابق هلال وليستعين به البشير لاحقا إثر خلاف مع الأخير.

وأضفى البشير الشرعية على هذه الميليشيا بتسميتها "قوات الدعم السريع" وفق مرسوم رئاسي أصدره في عام 2013. وكان قوامها الأساسي مكونا من 5000 عنصر، كانوا مسلحين ونشطين قبل ذلك بوقت طويل.

لم يعجب ذلك رئيس أركان الجيش، إذ أراد أن يذهب المال لتعزيز القوات النظامية، لكن البشير كان متخوفا من وضع الكثير من السلطة في أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بعد أن كان قد طرد مديره للتو بتهمة التآمر ضده.

لذا أصبحت قوات الدعم السريع مسؤولة أمام البشير نفسه، وقد أعطى البشير لحميدتي لقب "حمائتي"، بمعنى "الذي يحميني".

وشاركت قوات الدعم السريع في عدد من النزاعات الإقليمية ومن أبرزها دورها في القتال ضمن قوات التحالف بقيادة السعودية في جنوب اليمن وعلى طول سهل تهامة - الذي يشمل مدينة الحديدة الساحلية. كما وفر حميدتي وحدات للمساعدة في حراسة الحدود السعودية مع اليمن.

وأشارت تقارير إلى أن عدد "قوات الدعم السريع" التي يقودها حميدتي وصل إلى أكثر من 40 ألف شخص في عام 2019.

اضطرابات دارفور

اتهم المتمردون في دارفور، الخرطوم في عام 2003، بتهميش مناطقهم اقتصاديا وسياسيا، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع مسلح بين الطرفين، وقالت الأمم المتحدة إن ما يقرب من 300 ألف شخص قتلوا في ذلك النزاع ونزح الملايين عن ديارهم.

واعتقلت الحكومة السودانية عام 2014 الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، بسبب انتقاده لممارسات قوات الدعم السريع التي كانت تقاتل إلى جانب الحكومة في إقليم دارفور.

وحتى عام 2017 كانت قوات الدعم السريع تابعة لجهاز الأمن والمخابرات ثم أصبحت تابعة لمؤسسة الجيش، بالرغم من أن معظم أفرادها ليسوا عسكريين.

ثنائي الذهب والمرترقة وأكبر "ميزانية سياسية" في السودان

اشتد التنافس بين حميدتي وهلال عندما اكتُشف الذهب في جبل عامر في ولاية شمال دارفور في عام 2012.

وجاء ذلك في اللحظة التي كان فيها السودان يواجه أزمة اقتصادية لأن جنوب السودان قد انفصل، مستحوذاً على 75 في المئة من نفط البلاد، بدا الأمر وكأنه هبة من السماء. واستولى رجال ميليشيات هلال بالقوة على المنطقة، وقتلوا أكثر من 800 شخص من قبيلة بني حسين، وباتوا أثرياء عن طريق تعدين الذهب وبيعه.

وبحلول عام 2017، بلغت مبيعات الذهب 40 في المئة من صادرات السودان. وكان حميدتي حريصاً على السيطرة عليها.

وكان يمتلك بالفعل بعض المناجم وأنشأ شركة تجارية تعرف باسم الجنيد. ولكن عندما تحدى هلال الرئيس البشير مرة أخرى، ومنع الحكومة من الوصول إلى مناجم جبل عامر، قامت قوات حميدتي بشن هجوم مضاد.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، اعتقلت قواته هلال، واستولت قوات الدعم السريع على مناجم الذهب الأكثر ربحية في السودان.

أصبح حميدتي بين عشية وضحاها أكبر تجار الذهب في البلاد - ومن خلال السيطرة على الحدود مع تشاد وليبيا - وهي أكبر قوة حرس حدود لها، وظل هلال قابلاً في السجن.

صعود سياسي سريع

في أعقاب إقالة البشير، بات حميدتي يظهر أسبوعياً في الأخبار وهو يوزع الأموال على رجال الشرطة لإعادتهم للخدمة في الشوارع، و للعاملين في قطاع الكهرباء لإعادتهم إلى مواقع عملهم، والمعلمين للعودة إلى مدارسهم، أو يوزع السيارات على رؤساء العشائر. وقد سيطرت قوات الدعم السريع على معسكرات قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي بدأت في الانسحاب من دارفور، قبل أن توقف الأمم المتحدة هذا الانسحاب. وقال حميدتي إنه زاد من عديد قوات الدعم السريع المشاركة في اليمن، ونشر لواء في ليبيا للقتال إلى جانب قوات خليفة حفتر.

وقد اتهمت قوات الدعم السريع بالاشتراك فيما عرف إعلامياً بـ "مجزرة القيادة العامة" عندما قامت قوات مسلحة قتل إنها تابعة للمجلس العسكري وقوات الدعم بفض اعتصام سلمى في 3 يونيو/ حزيران عام 2019، ما أسفر عن مقتل أكثر من 120 شخصاً، وألقي العديد من القتلى حينها في نهر النيل.

وتقول ويلو بيردج، مؤلفة كتاب "الانتفاضات المدنية في السودان الحديث" وأستاذة التاريخ في جامعة نيوكاسل البريطانية، "لقد ارتكبت قوات الدعم السريع فظاعات في دارفور، ويثير تحركها بعد الإطاحة بالبشير ريبة الكثيرين، وخاصة المتمردين في دارفور". ومنذ تعيين حميدتي نائباً للبرهان في المجلس العسكري، ثم عضواً في مجلس السيادة الانتقالي الذي يترأسه البرهان، كانت تقارير إعلامية تظهر بين الحين والآخر تتحدث عن وجود خلافات بين الرجلين.

ورغم العديد من البيانات الصادرة عن المجلس للتأكيد على عدم وجود صراع، وتأكيد البرهان نفسه على أن القوات المسلحة (التي يشغل البرهان منصب قائدها العام) وقوات الدعم السريع (بزعامه حميدتي) "على قلب رجل واحد"، ترددت أصدااء خلافات بينهما حول عدد من القضايا، من بينها حركة وانتشار قوات الدعم في الخرطوم وولايات أخرى، فضلاً عما تردد عن محاولة الدعم السريع عقد صفقات ذات طابع اقتصادي، مع عدد من الشركات الدولية دون علم الدولة.

كما تحدثت تقارير إعلامية نقلاً عن مصادر عسكرية عن أن الصراع يتركز بالأساس حول النفوذ الشخصي، أكثر من كونه صراعاً بين القوات المسلحة والدعم السريع، ويبدو أن هذا ما أدى إلى احتدام الصراع بين الرجلين مؤخراً.

تواجه السودان أزمة خانقة تعززها حالة الانسداد السياسي التي تفاقمت بانطلاق الاشتباكات المسلحة في 15 أبريل الجاري (2023) في عدد من الولايات والمدن السودانية بين القوات المسلحة بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وسط إخفاق في احتواء الصراع برغم التحركات الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج للأزمة في البلاد.

وتكشف تطورات المشهد العمليتي على الساحة السودانية عن إصرار لدى طرفي الصراع على حسمه عسكرياً والتغاضي عن دعوات المجتمع الدولي لوقف القتال المحتدم في البلاد، أملاً في بدء المفاوضات بشأن تسوية الصراع بشكل نهائي، وهو ما يعزز المخاوف لدى دول الجوار المباشر للسودان من استمرار الصراع الذي يهدد استقرار المنطقة ككل.

ملاحم المشهد السوداني الراهن

يتسم السياق العام في السودان بمزيد من التعقيد، وهي سمة صاحبت المشهد السوداني منذ الإطاحة بنظام الإنقاذ في أبريل 2019 وصولاً إلى تفجر الصراع العسكري الراهن في البلاد. ويمكن الإشارة إلى أبرز ملاحم المشهد الراهن في السودان على النحو التالي:

1- معركة نفوذ بين مشروعين متضادين: وهما مشروعان يتزعمهما البرهان وحميدتي حتى أن السودان بات يُنظر إليها على أن بها نظام حكم انتقالي ذو "رأسين" عقب سقوط نظام الإنقاذ في عام 2019 وبدء المرحلة الانتقالية، وهو ما أفضى إلى اندلاع صراع سياسي سرعان ما تحول إلى صدام عسكري بين الطرفين الأكثر نفوذاً في الداخل السوداني خلال السنوات الأربع الأخيرة.

إذ يطمح كل طرف في الإطاحة بالطرف الآخر بهدف فرض رؤيته على المشهد السوداني وتشكيل مستقبله تمهيداً للاستحواذ على السلطة في البلاد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية الجارية.

وفي ضوء صعوبة التقاء المشروعين عند مساحة مشتركة للحوار على الأقل في المدى المنظور، يُرجح أن تستمر المواجهة العسكرية لحين إقصاء أحد طرفي الصراع للآخر من المشهد السياسي برمته.

2- استمرار الاشتباكات المسلحة: تركزت المواجهات المسلحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ اندلاعها في العاصمة الخرطوم على عدد من المواقع الاستراتيجية مثل

المطارات وبعض المقار السيادية، في محاولة للسيطرة عليها من أجل تأكيد التفوق النوعي على حساب الطرف الآخر. وسرعان ما تمددت المواجهات إلى عدد من الولايات والمدن السودانية في تصعيد متوقع للصراع.^[1]

وتسبب ذلك في مقتل نحو 387 شخصاً وإصابة 1928 آخرين بحسب تصريحات نقابة الأطباء السودانيين. وبرغم محاولات المجتمع الدولي للتوصل للهدنات الإنسانية بين طرفي الصراع منذ بدايته، استمر الاقتتال بين القوات المتحاربة في بعض المناطق السودانية مثل الخرطوم وأم درمان ودارفور، وسط اتهامات متبادلة من جانب الطرفين بخرق الهدنة^[2].

3- حرب المعلومات: وهي معركة موازية للصراع العسكري الدائر في البلاد، يحاول من خلالها طرفا الصراع وبخاصة الدعم السريع إخفاء الحقيقة حول تطورات المسرح العملياتي بهدف تضليل الرأي العام السوداني وتحييد المجتمع الدولي خوفاً من ممارسة المزيد من الضغوط على طرفي الصراع، بالإضافة إلى إضعاف الروح المعنوية للجنود السودانيين تمهيداً لاحتمال انسحابهم وحسم الصراع بشكل نهائي.

في المقابل، انتبه الجيش السوداني لمساعي الدعم السريع لتشويه صورته على المستويين المحلي والدولي من خلال نشر معلومات مضللة، وقام بحملة مضادة من خلال إصدار عدة بيانات متتالية لنفي الادعاءات التي تزعمها قوات الدعم السريع بشأن تطورات الصراع على أرض الواقع وطمأنة الرأي العام السوداني خوفاً من زعزعة الثقة وبث الخوف لدى المواطنين.

4- غياب القوى السياسية عن المشهد: يستمر تجاهل طرفي الصراع السوداني للدعوات المتكررة من جانب معظم القوى والأحزاب السياسية السودانية بوقف الاقتتال فوراً والبدء في عملية تفاوضية لإنهاء الصراع وتسويته^[3]، وهو ما أدى إلى تدويل الصراع بعيداً عن محاولات الداخل للاحتواء، إذ يتضاءل وزن هذه القوى في اللحظة الراهنة كونها تعد الطرف الأقل نفوذاً في خضم تطورات الصراع العسكري الراهن. وربما يتأثر مستقبل القوى السياسية والمدنية في المشهد السياسي السوداني خلال المرحلة المقبلة بما سيؤول إليه الصراع الراهن.

5- استمرار عمليات الإجلاء للرعايا الأجانب: وهو مؤشر مهم يعكس حجم التطورات على صعيد المسرح الميداني في مناطق القتال، كما أنه ينذر بتصعيد الاشتباكات المسلحة بين طرفي الصراع في المدى القريب. فقد أعلنت عدد من الدول إجلاء رعاياها من السودان خلال الأيام القليلة الماضية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد والدنمارك وفنلندا وتركيا واليابان وإسبانيا واليونان وليبيا والأردن وجنوب أفريقيا وكينيا وغيرها.

6- تدهور النظام الصحي: تسبب الصراع في سقوط العشرات من الضحايا والمئات من الإصابات، وهو ما شكل ضغطاً على المستشفيات السودانية التي توقف نحو 71% منها عن العمل في مناطق القتال بحسب تصريحات نقابة الأطباء السودانيين، وذلك بسبب نقص

الأدوية والمساعدات الطبية، الأمر الذي يهدد بانهيار النظام الصحي في البلاد، وانعكاساته على الأمن المجتمعي هناك.

حسابات البرهان وحميدتي في الصراع

تعكس تكتيكات وسياسات الطرفين منذ اندلاع الاشتباكات المسلحة في البلاد تحول الصراع إلى مباراة صفرية ربما تطيل أمدته خلال الفترة المقبلة^[4]. إذ يملك كل طرف حساباته الاستراتيجية الخاصة في هذا الصراع الدائر بالبلاد. فمن ناحية، يدرك الجيش السوداني ضرورة أن يستأثر وحده بالقوة العسكرية، وعدم السماح بوجود جيش مواز له في الداخل، كما أن حسم الصراع عسكرياً لصالح الجيش السوداني يمنحه المزيد من الشرعية والنفوذ في الداخل السوداني.

لذلك، يعزز الجيش مساعيه في خضم هذا الصراع لنزع الشرعية السياسية التي تعتمد عليها قوات الدعم السريع في شرعنة وجودها في الواقع السوداني، والدفع نحو تفكيكها أو على الأقل إجبارها على الاندماج في القوات المسلحة السودانية بشروط الأخيرة، وهو ما قد يترتب عليه إقصاء حميدتي من المشهد السياسي برمته خلال المرحلة المقبلة، إضافة إلى القضاء على الحواضن الإقليمية والدولية الداعمة لقواته، علاوة على حماية السودان من معضلة الاصطفاف الإقليمي والدولي وأن تصبح ساحة مفتوحة للتجاذبات بين الدول الطامحة للعب دور إقليمي في المنطقة. وفي ذات الوقت يدعم الطموح السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية بتقديم مرشح لها تتعزز فرصه في الفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة بالبلاد.

أما على الجانب الآخر، يسعى حميدتي بقوة إلى تأكيد شرعيته هو وقواته كرقم صعب في المعادلتين السياسية والعسكرية بالداخل السوداني، وذلك في إطار تنامي الطموح السياسي لقائد الدعم السريع ربما وصولاً إلى قيادة البلاد مستقبلاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو ما دفعه إلى تبرير انخراطه في هذا الصراع بمزاعمه حول الدفاع عن الديمقراطية وحماية التحول الديمقراطي في البلاد وانتقال السلطة إلى المدنيين. كما يدرك حميدتي جيداً أن تعزيز قوته العسكرية وموازنتها للجيش السوداني سوف تخدم طموحاته المستقبلية في المشهد السوداني.

لذلك، يحاول حميدتي هز ثقة قطاع كبير من المواطنين في القوات المسلحة، وتأليب الرأي العام ضد قادتها في ضوء توجيه المزيد من الاتهامات لهم بانتماهم إلى النظام السابق واستهداف المدنيين في القصف الجوي، مستغلاً الآلية الإعلامية التي تمتلكها الدعم السريع منذ بدء الصراع، والتي تشير إلى احتمال استعانتها بشبكة من الخبراء في المجال الإعلامي لإدارة المعركة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على الصعيدين المحلي والدولي. وحتى في حالة عدم حسم الصراع، قد يضغط المجتمع الدولي من أجل التفاوض بين طرفي الصراع، مما قد يمثل فرصة لحميدتي للمساومة بشأن بقائه في المشهد السياسي دون تقديم تنازلات كبيرة، والحصول على ضمانات بشأن مستقبل قواته ومستقبله خلال المرحلة المقبلة.

حسابات دول الجوار في الصراع

لدى دول الجوار السوداني حساباتها الاستراتيجية تجاه تصعيد الصراع العسكري واحتمال تمدده إلى خارج الحدود السودانية بما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، خاصة أن السودان تحظى بأهمية استراتيجية متنامية بفضل موقعها الجغرافي الذي يجعلها بمثابة نقطة اتصال استراتيجي بين منطقة شرق أفريقيا - بما في ذلك القرن الأفريقي والبحر الأحمر - ومنطقتي الساحل ووسط أفريقيا، حيث تتماس السودان مع خمس دول في أفريقيا جنوب الصحراء هي إريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد. ويمكن الإشارة إلى حسابات تلك الدول تجاه الصراع السوداني على النحو التالي:

1- جنوب السودان: تعد هي المتضرر الأكبر من استمرار الصراع في الداخل السوداني، خاصة أنه يهدد نحو 800 ألف لاجئ من جنوب السودان يتمركزون في الأراضي السودانية بالعودة مجدداً إلى جوبا بما يمثل ضغطاً متزايداً عليها في ضوء ضعف البنية التحتية وتزايد معدلات الفقر وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية هناك. وتتخوف جوبا من توسيع رقعة الصراع ليصل عند الحدود بينها وبين الخرطوم، والتي قد تشهد تسلسل بعض العناصر المسلحة إلى داخل أراضي الجنوب هرباً من القتال، مما قد يزيد من زعزعة الاستقرار.

كما يؤثر استمرار الصراع سلباً في صناعة النفط، حيث يعيق عملية انتقال النفط من الجنوب إلى ميناء بورتسودان شرقي السودان - 170 ألف برميل يومياً - وهو ما يفاقم الخسائر الاقتصادية والمالية بالنسبة للبلدين. فيما تتزايد مخاوف جنوب السودان على مستقبل اتفاق السلام الهش المبرم في عام 2018، لا سيما أن السودان تعد أحد الضامنين لهذا الاتفاق، وهو ما يدفعها نحو تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتحاربة في الخرطوم أملاً في وقف إطلاق النار والبدء في تسوية الصراع.

2- إثيوبيا: تتخوف أديس أبابا من نشاط متزايد للحركات المسلحة عند الحدود مع السودان في حالة توسع رقعة الصراع في البلاد. وتخشى أيضاً من احتمال وجود مليشيا فاجنر في السودان خلال الفترة المقبلة، فهي لا تقبل بوجود المزيد من القوى الدولية في جوارها المباشر لما تشكله من تهديد لاستقرارها والنفوذ الإثيوبي في الإقليم. كما يتزايد قلق أديس أبابا بشأن عودة اللاجئين الإثيوبيين الذين نزحوا للسودان في خضم الحرب الإثيوبية الأخيرة لبلادهم مجدداً، وهو ما يمثل ضغطاً على الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وربما يفاقم النزاعات والصراعات الإثنية في بعض المناطق الإثيوبية.

فيما يؤثر الصراع السوداني على الطرق الحيوية المؤدية إلى إثيوبيا لا سيما أنها تعتمد بشكل كبير على ميناء بورتسودان في عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي عبر البحر الأحمر.

وقد تنظر إثيوبيا إلى الصراع في السودان بمثابة نقطة انطلاق جديدة للنفوذ الإقليمي في شرق أفريقيا، وذلك عبر مساعيها للعب دور في الوساطة أملاً في وقف القتال بين طرفي الصراع، والذي ربما توظفه أديس أبابا في فك الارتباط بين السودان ومصر بخصوص

ملف السد الإثيوبي خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تخفيف حدة الموقف السوداني تجاه أزمة منطقة الفشة المتنازع عليها بين البلدين والوصول إلى تفاهات ودية بشأنها.

3-إريتريا: يتزايد القلق الإريتري من احتمال عودة اللاجئين الإريتريين البالغ عددهم أكثر من 234 ألف لاجئ من السودان نتيجة تفاقم الصراع هناك. وتتخوف أسمرة من تهديدات الحركات المسلحة - التي ربما تنشط بسبب الصراع السوداني - للدخول الإريتري. وربما تتورط بعض العناصر الإريتريّة في الصراع - حال تفاقم الوضع في المرحلة المقبلة - في القتال إلى جانب أحد الطرفين المتحاربين وبخاصة الدعم السريع، في محاولة من الرئيس الإريتري أسياس أفورقي لتعزيز نفوذه في الداخل السوداني ليصبح جزءاً من معادلة تسوية الصراع في المستقبل .

4-تشاد: تعد هي الأخرى أكثر عرضة للمخاطر، خاصة أنها تشترك مع السودان في حدود طولها أكثر من 1400 كيلومتر، وهو الأمر الذي يعزز المخاوف من تسلل المزيد من المتمردين إلى الأراضي التشادية، واحتمال انضمام بعض الحركات المتمردة التشادية إلى الصراع في السودان لصالح أحد أطرافه، مما قد يشكل نواة من المجموعات المتمردة في المستقبل لتهديد الدولة التشادية. وتتخوف نجامينا من احتمال تراجع الدعم السريع إلى إقليم دارفور، وما يمكن أن يفرضه من تداعيات أمنية تهدد أمن واستقرار الجانب التشادي الذي يخشى أيضاً مخاطر انخراط مجموعة فاجنر الروسية الأمنية في الصراع لتصبح على مشارف الحدود التشادية من ثلاث جهات هي ليبيا، السودان، وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى تزايد القلق من احتمال إقامة علاقات تعاونية بين فاجنر وبعض الحركات التشادية المسلحة النشطة في المنطقة.

كما يعرقل الصراع السوداني استفادة الدولة التشادية من الموانئ السودانية لا سيما ميناء بورتسودان، وهو ما قد يشكل أزمة اقتصادية لتشاد باعتبارها دولة حبيسة في الساحل. فيما تتزايد المخاوف التشادية من امتداد الصراع إلى حدودها عند المناطق التي تستقبل اللاجئين، خاصة أن تشاد قد استقبلت حتى الآن أكثر من 20 ألف لاجئ من السودانيين، مما قد يعزز الضغوط الاقتصادية والأمنية على حكومة نجامينا خلال الفترة القادمة.

5-أفريقيا الوسطى: تخشى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين إلى داخل البلاد، وما يمثل من ضغوط على البنية التحتية الضعيفة والاقتصاد الوطني. إضافة إلى التخوف من نشاط العديد من الحركات المسلحة على الحدود بين البلدين، واحتمال انخراط بعضها في الصراع السوداني، مما قد يفاقم الأوضاع الأمنية هناك إلى جانب توتر العلاقات مع الخرطوم. في المقابل، ربما يمثل انخراط فاجنر في الصراع وانتشارها في السودان رسالة طمأنة للنظام الحاكم في بانجي الذي يستعين بقوات فاجنر لمواجهة الحركات المسلحة المتمردة في البلاد، وتأمين النخبة الحاكمة هناك.

6-الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيجاد): قدمت الهيئة مبادرة في 27 أبريل الجاري (2023) في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة السودانية، وفي إطار العمل بمبدأ الحلول الأفريقية للأزمات الأفريقية الذي يتبناه الاتحاد الأفريقي، حيث تضمنت المبادرة مقترحين

أساسيين بشأن تمديد الهدنة الإنسانية لمدة 72 ساعة إضافية في البلاد بهدف استمرار عمليات الإجلاء للرعايا الأجانب في البلاد والمساعي المستمرة لوقف إطلاق النار. إضافة إلى إيفاد ممثلين عن الجيش السوداني والدعم السريع إلى جنوب السودان من أجل التفاوض.

وتهدف مبادرة إيجاد - التي ترأسها حاليًا السودان (مجلس السيادة الانتقالي الحاكم) وتتمتع فيها إثيوبيا بنفوذ قوي - إلى تعزيز حضورها في الساحة السودانية في محاولة لتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع تمهيدًا للتوصل لاتفاق وقف النار قريبًا، لا سيما بعدما أقر مجلس الأمن الدولي بأن ما يجري هو شأن داخلي سوداني يمكن حله عبر المنظمات الإقليمية، وهو ما يغلق المجال أمام التدخل الدولي - على الأقل في المرحلة الراهنة - وتوسيع المجال أمام الأطراف الأفريقية الإقليمية لاحتواء الصراع وأطرافه أملًا في إيجاد تسوية شاملة له في المدى القريب. ومع ذلك، فإن إحدى الإشكاليات التي تواجه المبادرة تتمثل في غموض مساراتها المحتملة، فهل ستقتصر على التوافق حول تمديد الهدنة الإنسانية أم يكون لها دور فعليًا في الوصول إلى تسوية سياسية.

مخاطر محتملة

قد يعصف استمرار الصراع العسكري الراهن في السودان بمكتسبات المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019، وهو ما يعود بالدولة السودانية للمربع الأول، ويهدد مستقبلها بمزيد من التوتر والاضطرابات السياسية والأمنية، على نحو يفاقم المخاوف الإقليمية لدول الجوار من تمدد الصراع وتهديد أمنها واستقرارها على المدى القصير.

وفي ضوء توسع الصراع وإصرار طرفيه على الاستمرار في القتال لحين حسم المعركة عسكريًا، ربما يصعب أن يكون هناك مجالًا لأي وساطة من قبل المجتمع الدولي في المدى المنظور، إلا إذا لوححت القوى الكبرى بتطبيق عقوبات رادعة - وفق مدى زمني قصير - على الطرفين المتحاربين لإجبارهما على الانصياع للدعوات الإقليمية والدولية بإنهاء القتال فورًا.

وإجمالًا، تعد السودان وفقًا لمعطيات اللحظة الراهنة بمثابة "قنبلة" إقليمية موقوتة، لا سيما أنها تقع جغرافيًا ضمن حزام إقليمي مفخخ بالأزمات والصراعات، وهو ما قد يجعل استمرار وتفاقم الصراع نقطة محورية في تحول السودان إلى بؤرة إقليمية لاستقطاب المزيد من الحركات المسلحة والتنظيمات الإرهابية النشطة في مناطق الجوار الجغرافي مثل منطقة الساحل وليبيا؛ الأمر الذي يهدد بدوره الأمن الإقليمي لدول الجوار المباشر.

[1]. What to Watch for as Violence in Sudan Escalates, RANE, 21 April 2023, available at: <https://bit.ly/41Vm4zh>

[2]. Alind Chauhan, Why Sudan's latest conflict has led to concern among so many countries across the world, 24 April 2023, available at: <https://bit.ly/41vsCop>

[3]. Michelle Gavin, Sudan in Crisis, Council on Foreign Relations, 20 April 2023, available at: <https://on.cfr.org/3oHfsGi>

[4]. The Guardian view on Sudan's conflict: general v general v the people, The Guardian, 18 April 2023, available at: <https://bit.ly/3H9cZdZ>

انقلاب السودان: لماذا غاب "حميدتي" عن المشهد السياسي؟

- سمية نصر
- بي بي سي نيوز عربي

4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021

وسط الضغوط الداخلية والخارجية التي يواجهها الفريق أول عبد الفتاح البرهان لتسليم السلطة لحكومة مدنية، برزت تساؤلات حول قائد عسكري آخر لعب دوراً بارزاً منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، هذا القائد هو الجنرال محمد حمدان دقلو، الشهير بـ "حميدتي" قائد قوات الدعم السريع. فلماذا غاب عن المشهد منذ الانقلاب؟ وما طبيعة العلاقة بينه وبين البرهان؟

في 13 أبريل/نيسان عام 2019، رقي الفريق محمد حمدان دقلو إلى رتبة فريق أول، وتم تعيينه نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي ترأسه الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، وذلك في أعقاب عزل الرئيس السوداني عمر البشير في 11 أبريل/نيسان. جاء ذلك بعد ساعات من إعلان حميدتي رفضه المشاركة في المجلس، "إلى حين الاستجابة لمتطلبات الشعب والبدء فيها".

قبل يوم من اعتقال عدد من الوزراء والمسؤولين المدنيين في السودان من بينهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وإعلان قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان حل مجلسي السيادة والوزراء، وفرض حالة الطوارئ في البلاد، وتعليق العمل بمواد من الوثيقة الدستورية، كان مجلس السيادة، على لسان النائب الأول لرئيسه، حميدتي، يؤكد على دعم عملية الانتقال الديمقراطي، وصولاً للانتخابات العامة في البلاد.

كان البرهان هو وجه الانقلاب، وشخصيته الوحيدة، بينما توارى حميدتي عن الأنظار.

دور غير معلن في الانقلاب

تحدث مواطنون عبر مختلف أنحاء السودان عن رؤية عناصر من قوات الدعم السريع في الشوارع، جنباً إلى جنب مع قوات الأمن خلال المظاهرات التي تلت الانقلاب. وتقول المحللة السودانية المقيمة في الخرطوم خلود خير إنه "يرجح أن يكون لحميدتي وقيادة الدعم السريع دور في الانقلاب".

المعروف أن حميدتي أصبح لاعباً أمنياً رئيسياً في السياسة السودانية منذ مجيئه إلى الخرطوم في 2013، فقد أضفى البشير شرعية على الميلشيات التي كان يتزعمها حميدتي في إقليم دارفور، وكانت تحارب المتمردين من أصول أفريقية هناك، حيث أطلق عليها اسم "قوات الدعم السريع".

الانقلاب الأخير تضمن "عنصراً أمنياً ضخماً، بما في ذلك احتجاز النشطاء والسياسيين والصحفيين"، برأي خلود خير، التي ترجح أن حميدتي، بوصفه أيضاً نائباً لرئيس مجلس السيادة المنحل، كان له دور كبير في الانقلاب، "حتى ولو لم يعلن عنه".

وقد اتُهمت قوات الدعم السريع بالاشتراك فيما عرف إعلامياً بـ "مجزرة القيادة العامة" عندما قامت قوات مسلحة، قيل إنها تابعة للمجلس العسكري وقوات الدعم، بفض اعتصام

سلمي في 3 يونيو/ حزيران عام 2019، ما أسفر عن مقتل أكثر من 120 شخصاً، وألقي العديد من القتلى حينها في نهر النيل.

وربما لعبت تلك الاتهامات، التي يعتبرها حميدتي ظالمة، دوراً في قراره الاختفاء من المشهد السياسي السوداني في الوقت الحالي. التحقيق الجاري في تلك المجزرة لم يحدد بعد المسؤولين، ولكنه "أدين في محكمة الرأي العام" على حد تعبير خير، كما أنه يحرص في الوقت ذاته على ألا يفعل شيئاً قد يعرض مستقبله السياسي للخطر.

العلاقة بين حميدتي والبرهان

يرى كثير من المراقبين أن العلاقة بين حميدتي والبرهان تتسم بالتعقيد. فرغم أنهما ينتميان إلى الكيان العسكري المسيطر على مقاليد السلطة في السودان، إلا أن خلفياتهما ومصادر نفوذهما مختلفة.

فحميدتي ينحدر من قبيلة الرزيقات ذات الأصول العربية التي تقطن إقليم دارفور غربي السودان. وقد ترك الدراسة في عمر مبكر وعمل في العشرينات من عمره في تجارة الإبل بين ليبيا ومالي وتشاد بشكل رئيسي، فضلاً عن حماية القوافل التجارية من قطاع الطرق في مناطق سيطرة قبيلته.

جنى حميدتي ثروة كبيرة من عمله هذا في التسعينيات، مما مكنه من تشكيل ميليشيا قبلية خاصة به تنافست مع ميلشيات قبلية أخرى، وعند اكتشاف الذهب في جبل عامر سيطرت ميليشياته على مناجمه.

أما البرهان، فتعود جذوره إلى ولاية نهر النيل الواقعة إلى الشمال من العاصمة الخرطوم، وقد ولد في قرية قندتو في أسرة دينية تتبع الطريقة الختمية، وهي إحدى الطرق الصوفية الكبرى في السودان، وكان لها دورها في الحياة السياسية السودانية ممثلة بالحزب الاتحادي الديمقراطي، المنافس التقليدي لحزب الأمة.

وتخرج البرهان من الكلية الحربية، وعمل ضابطاً في قوات المشاة، وغيرها من وحدات الجيش. وشارك في حرب دارفور، وكذلك المعارك التي سبقت انفصال جنوب السودان عن شماله.

ومنذ تعيين حميدتي نائباً للبرهان في المجلس العسكري، ثم عضواً في مجلس السيادة الانتقالي الذي يترأسه البرهان، تظهر تقارير إعلامية بين الحين والآخر تتحدث عن وجود خلافات بين الرجلين.

ورغم العديد من البيانات الصادرة عن المجلس، للتأكيد على عدم وجود صراع، وتأكيد البرهان نفسه على أن القوات المسلحة (التي يشغل البرهان منصب قائدها العام) وقوات الدعم السريع (بزعامة حميدتي) "على قلب رجل واحد"، ترددت أصداًء خلافات بينهما حول عدد من القضايا، من بينها حركة وانتشار قوات الدعم في الخرطوم وولايات أخرى، فضلاً عما تردد عن محاولة الدعم السريع عقد صفقات ذات طابع اقتصادي، مع عدد من الشركات الدولية دون علم الدولة.

كما تحدثت تقارير إعلامية نقلاً عن مصادر عسكرية، عن أن الصراع يتركز بالأساس حول النفوذ الشخصي، أكثر من كونه صراعاً بين القوات المسلحة والدعم السريع.

ولكن يبدو أن الاثنين نجحاً حتى الآن في تنحية خلافتهما جانبا، نظراً لوجود الكثير من الأهداف المشتركة بينهما. فالرجلان لم يخفيا طموحاتهما في البقاء في السلطة، وانتقدا رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بشكل كبير في الفترة التي سبقت الانقلاب. كما أنهما يخشيان من التعرض للمساءلة حول انتهاكات حقوقية ومالية في حال استتبت الأمور لحكومة مدنية في البلاد. تتعلق تلك الانتهاكات بالنزاع في دارفور، و"مجزرة القيادة العامة"، والامبراطوريات التجارية التي يُزعم أن جنرالات كبار بالجيش يمتلكونها. ولتحقيق أهدافهما المشتركة المتمثلة في تفادي المساءلة القانونية والبقاء في السلطة والمحافظة على مصالحهما الاقتصادية، تحالف القائدان العسكريان القويان. كما أن البرهان يواجه تحدياً كبيراً، يتمثل في الحفاظ على السلام الهش مع عدة حركات تمرد مسلحة في إقليم دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن تهديدات محتملة بالانفصال في شرق السودان. ومن ثم، فإنه بحاجة إلى الإبقاء على تحالفه مع حميدتي وقواته، للمحافظة على السلام مع الحركات المسلحة، لا سيما وأن القوات المسلحة السودانية تعاني من تشرذم وانشقاقات برأي كثيرين داخل السودان، ومن بينهم حمدوك. ولكن المحللة السياسية خلود خير ترى أنه من غير الواضح إلى أي مدى سيصمد ذلك التحالف، "نظراً لأن الانقلاب يبدو الآن متعثراً بسبب رفضه دولياً، وأيضاً والأهم، رفضه داخلياً".

العلاقات مع القوى الإقليمية

لطالما تحدثت تقارير إعلامية عن العلاقات الوطيدة بين حميدتي وكل من الإمارات والسعودية. وقد زود حميدتي التحالف الذي تنزعمه السعودية في اليمن بمرتزقة من قواته. كما تردد أن حميدتي وفر وحدات للمساعدة في حراسة الحدود السعودية مع اليمن. ورغم أن البرهان أصبح يشكل أهمية متزايدة لهاتين الدولتين في الفترة الأخيرة، فضلاً عن كونه حليفاً لمصر تربطه صداقة برئيسها عبد الفتاح السيسي، ترى خير أنه إذا تواصل نمو الضغط الشعبي على البرهان للتتحي، ربما يبرز حميدتي كحليف أفضل لبعض القوى الإقليمية.

"لا أحد يثق في صمت حميدتي، وهناك من يقولون إنه ربما يفعل بالبرهان ما فعله بالبشير عام 2019، ولكن أحداً لن يتعاطف معه في هذه الحالة... ونظراً للديناميكيات العرقية في السودان، من غير المرجح أن رجلاً صغير السن نسبياً لم يكمل تعليمه وينحدر من إقليم دارفور سيحظى بقبول النخب السياسية والاجتماعية في الخرطوم".

أقدم الجيش السوداني في خطوة متوقعة، يوم الإثنين 25 أكتوبر 2021، على حل مؤسسات الحكم الانتقالي وإنهاء الشراكة مع قوى الحرية والتغيير، وهو ما يثير المخاوف بخصوص مستقبل الإصلاح السياسي في البلاد. وجاءت هذه الخطوة بعد أسابيع فقط من محاولة انقلابية فاشلة للاستيلاء على السلطة من قبل الموالين لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير، ووسط تحذيرات متكررة من أن التوترات بين القادة المدنيين والعسكريين في السودان وصلت إلى حافة الانهيار. ولعل ذلك كله يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الانتقال السياسي في السودان وسط بيئة إقليمية بالغة التعقيد والتشابك.

من الواضح أن ثمة مؤشرات على وجود تأييد من جانب قطاعات شعبية لحركة الجيش التصحيحية كما وصفها الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة السودانية. لقد أُلقت حركة العدل والمساواة باللوم على حكومة عبدالله حمدوك وأنها تمثل السبب الرئيسي لتدخل الجيش. وقالت إن قلة من المسؤولين احتكروا اتخاذ القرار ورفضوا الدخول في حوار. وكانت المجموعة التي يرأسها وزير المالية جبريل إبراهيم أول من أعرب علناً عن دعمه للجيش لكنه حثه أيضاً على إنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المحتجزين وتعيين حكومة مدنية لتسيير الأنشطة اليومية.

في وقت سابق من شهر أكتوبر الجاري (2021)، شاركت الجماعة في اعتصام جماهيري مؤيد للجيش في الخرطوم كان يطالب بإقالة الحكومة الانتقالية. كما رحبت جماعة أخرى موالية للجيش انشقت عن حركة الحرية والتغيير بهذه الإجراءات الاستثنائية، قائلة إنها ستنتهي اعتصاماً نظمته خارج القصر الرئاسي لدعم الجيش لأن مهمتها قد تحققت. ومن جهة أخرى، يُعد مجلس نظارات عموم البجا، بزعامة السيد ترك في شرق السودان، من أبرز المدافعين عن الجيش وهو ما تمثل في إعادتهم فتح ميناء بورسودان وإنهاء حالة الإغلاق في مدن الشرق.

ثنائية القيادة في المؤسسة العسكرية

من المهم الإشارة إلى طبيعة المؤسسة العسكرية في السودان، حيث أنها تضم إلى جانب القوات النظامية القائمة على الانضباط وقيم الاحتراف العسكري، قوات الدعم السريع، وهي وحدة شبه عسكرية انبثقت عن ميليشيات الجنجويد المدعومة سابقاً من نظام البشير والتي اتهمت بارتكاب انتهاكات أثناء صراع دارفور. وهنا نجد ثنائية القيادة العسكرية، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة السودانية من ناحية، والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد الدعم السريع من ناحية أخرى. يبدو السجل الرسمي للبرهان نظيفاً، ولم يتم توجيه أصابع الاتهام إليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حيث وجهت اتهامات للبشير وآخرين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أثناء الصراع في دارفور في

أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما لا يُحسب البرهان ضمن صفوف الإسلاميين وهو أمر نادر بين كبار الجنرالات خلال نظام البشير الموالي لتنظيم الإخوان المسلمين. وربما ساعد ذلك السودان على الخروج من وضع العزلة الدولية الذي عانى منه نظام البشير. يقف خلف البرهان الجنرال حميدتي، قائد قوات الدعم السريع. وتربط البرهان علاقة طويلة مع حميدتي. لقد كان البرهان قائداً في دارفور، حيث شن الجيش وقوات الدعم السريع حملة عنيفة لمواجهة التمرد. قُتل ما يصل إلى نحو 300 ألف شخص وشُرد 2.7 مليون في الحملات العسكرية والصراعات الدامية التي شهدتها دارفور. ومع ذلك، فقد نأى البرهان بنفسه عن الفضائح التي أرتكبت، وقال ذات مرة: "أنا لست مسؤولاً عن أي أعمال مشينة في دارفور... بالنسبة لي، كنت أقاتل عدواً تماماً كما تفعل كل القوات النظامية". في عام 2015، نسق البرهان وحميدتي نشر القوات السودانية ومقاتلي الدعم السريع في اليمن للقتال مع قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد المتمردين الحوثيين المتحالفين مع إيران. ويُحسب للرجلين أنهما أثناء الانتفاضة ضد البشير، رفضا أوامر تفريق المتظاهرين باستخدام العنف، بل التقيا بهم في معسكر الاعتصام.

جدلية تصحيح المسار والانقلاب التصحيحي

يثور الجدل حول توصيف حركة الجيش السوداني في 25 أكتوبر، حيث كانت الرسالة الموجهة من الفريق البرهان أنها تصحيح مسار نظراً لحالة الفوضى والانقسام الشديد بين مكونات الحكومة الانتقالية. لم يعلق البرهان العمل بالوثيقة الدستورية كاملة ولكنه عطل العمل ببعض المواد التي تنص على الشراكة مع قوى الحرية والتغيير. فقد أعلن إيقاف العمل بأحكام المادتين 11 و12 الخاصتين بتشكيل واختصاصات مجلس السيادة الانتقالي. يعني ذلك أن يصبح البرهان رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة دون منازع بعيداً عن قوى الحرية والتغيير. وكان من المفترض أن يتخلى البرهان عن رئاسة المجلس السيادي لرئيس مدني في 17 نوفمبر 2021. ومن أبرز المواد الملغاة المادة 15 الخاصة بتعيين واختصاصات مجلس الوزراء الانتقالي، حيث كانت قوى الحرية والتغيير تملك سلطة تعيين رئيس المجلس. بمقتضى ذلك التعطيل يصبح البرهان قادراً على تعيين حكومة كفاءات وطنية ذات قاعدة شعبية عريضة وتتميز بالكفاءة والاستقلالية. كما علق البرهان المادة 24 فقرة 3 التي تنص على أن يتكون المجلس التشريعي الانتقالي بنسبة 67% ممن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير ونسبة 33% للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير. وبهذا يصبح الجيش مطلق اليدين في تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي وعد البرهان بأنه سوف يتألف من الشباب.

ومما يدعو إلى التمعن أن البرهان ألغى المادة 71 الخاصة بحل المجلس العسكري، وهو ما يعني إمكانية عودته لممارسة دور رقابي فاعل في إدارة العملية الانتقالية. والمفارقة التي تعيد إلى الأذهان خبرة الرئيس التونسي قيس سعيّد في تفسير النص الدستوري هي تأكيد البرهان أنه استند في قراراته على الوثيقة الدستورية، حيث تنص المادة 78 على أنه لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الوثيقة الدستورية إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي. وفي

حالة غياب هذا المجلس تولى بشكل مؤقت كل من مجلس السيادة ومجلس الوزراء تمرير التشريعات والقوانين.

وفي التقاليد الأفريقية عندما يصل المشهد السياسي إلى حالة الانسداد، وعندما يتم استنفاد جميع السبل الديمقراطية الشرعية الأخرى، قد لا يكون "الانقلاب التصحيحي" قابلاً للتطبيق فحسب، بل قد يكون هو الخيار الوحيد. لقد حمل المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب إفريقيا السلاح ضد نظام الفصل العنصري في بلادهم من السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. كما قام توماس سانكارا بالمثل بانقلاب ثوري ضد النخبة المتعصبة في بوركينافاسو في عام 1983. وكانت أبرز سيناريوهات "الانقلاب التصحيحي" هي التجربة الغانية تحت قيادة الملازم أول جون جيرى رولينغز (1981-2001). وتمكنت غانا، بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، من أن تسطر بداية جديدة. واليوم، تعتبر البلاد نموذجاً للحكم الرشيد والديمقراطية تقتدي به معظم البلدان الأخرى في إفريقيا. وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على ذلك من خلال زيارته التاريخية للعاصمة أكرا في أول جولة أفريقية له؛ فهل يتماشى تصرف البرهان مع هذه التقاليد؟ ربما يبدو ذلك بغض النظر عن الأهداف الحقيقية، حيث قام الاتحاد الأفريقي بتجميد عضوية السودان لحين عودة مؤسسات الحكم المدني.

مقدمات تدخل الجيش وأسبابه

توصلت قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي إلى ترتيبات تقاسم السلطة لتشكيل مجلس سيادة في السودان، والذي اتفق على استمراره لفترة انتقالية مدتها 39 شهراً اعتباراً من 20 أغسطس 2019. ونصت قواعد الترتيب أيضاً على أنه خلال أول 21 شهراً من الفترة المذكورة، يتم اختيار رئيس عسكري من قبل الجيش، يخلفه بعد ذلك لمدة 18 شهراً القادمة، رئيس مدني، على أن تُجرى الانتخابات بعد انقضاء الفترة المتفق عليها لتقاسم السلطة. ويتولى رئيس الوزراء، الذي سيتم ترشيحه من قبل قوى الحرية والتغيير، رئاسة مجلس الوزراء، باستثناء الوزراء الذين يقودون وزارتي الدفاع والداخلية، حيث يتم ترشيحهم من قبل الجيش. كانت الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالله حمدوك هي الأولى منذ انقلاب 1989 التي لا تعكس تقاليد النظام العسكري المهيمن.

وافقت حكومة حمدوك على إصلاحات تقدمية مختلفة مثل إلغاء أى قانون يقيد حقوق المرأة في الدراسة أو اللباس كيفما تشاء. كما أنها جرّمت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال عادة ختان الإناث. ومع ذلك، فقد فشلت في تغيير مسار الاقتصاد المتعثر. فقد تعرضت سياسات إدارة حمدوك المختلفة لانتقادات شديدة، مثل إلغاء دعم الوقود وزيادة رسوم الكهرباء وارتفاع الإنفاق على قوات الأمن والأجهزة الحكومية. على أن الخلافات داخل مجلس السيادة لم تكن حول الاقتصاد، بل حول هيكلية الجيش السوداني والقوات الأمنية وبشأن جرائم الحرب التي أرتكبت خلال حرب دارفور.

ثمة مطالب من المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة البشير وأعضاء آخرين في إدارته على جرائم حقوق الإنسان في دارفور عام 2003 وما بعده. لقد ظهر الانقسام واضحاً بين

أطراف الحكم الانتقالي، حيث تعاون الفصيل المدني في الحكومة مع المحكمة الجنائية الدولية. وقع كلاهما اتفاقية في أغسطس 2021 للمضي قدماً في القضايا المرفوعة ضد المتهمين، بما في ذلك الرئيس المعزول عمر البشير. وبالقطع فإن ذلك لا يتوافق مع رؤية الجيش، فبسبب محاكمة البشير، سيتم الكشف عن العديد من العسكريين أنفسهم واتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد رفض الفريق البرهان صراحة تسليم البشير للجنائية الدولية. لذلك، في حين أن مجلس الوزراء وافق على تسليم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن محكمة أمن الدولة، التي لديها مكون عسكري، لم تفعل ذلك.

ولعل أحد مصادر الانقسام الأخرى يتمثل في التحقيق المتعلق بمذبحة الخرطوم في يونيو 2019، والتي تُصور أيضاً الجيش على أنهم "مغتصبون وقتلة" بحسب روايات قوى الحرية والتغيير. في الواقع، صرح رئيس لجنة التحقيق نبيل عابد، بنفسه في 4 مايو 2021، بأن "النتيجة قد تؤدي إلى انقلاب أو اضطرابات جماهيرية في الشوارع".

كانت هناك أيضاً محاولة من فلول النظام السابق للاستيلاء على السلطة. في 21 سبتمبر الماضي، أعلنت الحكومة السودانية أنها أحبطت محاولة انقلابية من قبل القوات التي كانت لا تزال موالية للبشير. لقد حاول الانقلابيون السيطرة على مبنى الإذاعة في أم درمان لكنهم فشلوا. وألقى القبض على أربعين عسكرياً بعد أن أصر رئيس الوزراء حمدوك على أن محاولة الانقلاب الفاشلة كانت امتداداً لمحاولات الفلول منذ سقوط النظام السابق لإجهاض التحول الديمقراطي المدني.

التداعيات وسؤال المستقبل

١ - **التداعيات الاقتصادية والأمنية:** من المحتمل أن تكون هناك عواقب وخيمة لتدخل الجيش. لقد تم رفع اسم السودان مؤخراً من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، ووعدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي للحكومة الانتقالية. كما أن صندوق النقد الدولي وحكومة حمدوك اتفقا على تسوية لتخفيف الديون بقيمة 50 مليار دولار. كل ذلك تم تعريضه للخطر بعد القرارات الاستثنائية وفض الشراكة مع قوى الحرية والتغيير. ثمة مخاوف من أن يسقط السودان اليوم في حالة من الفوضى، إذا ما تمت تعبئة الجماهير وتصاعدت حدة الاحتجاجات الشعبية في الشارع السوداني.

منذ عام 2019، كانت التدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لإنعاش الاقتصاد المنهك في البلاد لا تحظى بشعبية كبيرة بين بعض قطاعات واسعة من السكان. وعليه، فإن المعنويات على الأرض منقسمة لأن بعض الناس الذين يعانون من المصاعب المتزايدة بسبب الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي يفضلون إسقاط حكومة حمدوك. في نهاية سبتمبر، أجرى البنك الدولي أول زيارة له إلى السودان منذ ما يقرب من 40 عاماً عندما انخرط رئيسه ديفيد مالباس في محادثات مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ووزير المالية جبريل إبراهيم. ومع ذلك، فإن تجميد المساعدات الخارجية بعد استيلاء الجيش على السلطة سوف يكون له تداعيات كبرى على الاقتصاد، وربما تشهد السودان "ثورة بطون" أخرى. لقد كتب السناتور الأمريكي كريس كونز على

"تويتر": "بصفتي رئيس لجنة مجلس الشيوخ التي تمول المساعدات الخارجية، فقد ناضلت بشدة من أجل مساعدة جديدة للسودان لدعم انتقال البلاد إلى الديمقراطية والحكم المدني الكامل. سوف تنتهي هذه المساعدة إذا لم تتم استعادة سلطة رئيس الوزراء حمدوك والحكومة الانتقالية الكاملة".

٢ - إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية: قد يكون للأحداث في السودان تداعيات جيواستراتيجية على مستوى الإقليم وما وراءه. إذ من المرجح أن تغير القيادة العسكرية في الخرطوم الديناميكيات السياسية الجارية بين السودان ومصر وإثيوبيا في الخلاف حول سد النهضة الإثيوبي. ثمة قلق إثيوبي كذلك من إمكانية أن يقوم السودان أيضاً بدور أكثر نشاطاً في الصراع الإثيوبي من خلال الانحياز العلني إلى قوات التigreاي.

٣ - مستقبل العلاقة مع إسرائيل: كيف يمكن أن يؤثر استيلاء الجيش على السلطة في السودان على التطبيع مع إسرائيل؟ ربما يحتاج البعض بالقول إنه إذا كان هدف الجيش السوداني عند توقيع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل هو التخلص من العقوبات الأمريكية، فمن المرجح أن تؤدي قرارات الجيش الأخيرة إلى عودة هذه العقوبات وتأجيل الاتفاقية مع إسرائيل أو التخلي عنها تماماً. لقد كانت أبرز الخلافات الأيديولوجية بين المكون المدني والمكون العسكري في سلطات الحكم الانتقالي في السودان تتمثل في التطبيع مع إسرائيل، وأن تصبح السودان جزءاً من الاتفاقات الإبراهيمية بوساطة الولايات المتحدة، وبالتالي إلغاء قانون عام 1958 الذي يحظر أي علاقات دبلوماسية مع تل أبيب. وعلى الرغم من أن عملية التطبيع كانت بطيئة بسبب الخلافات المزمدة التي أبتليت بها القيادة السودانية، إلا أن عملية التطبيع شهدت تقدماً ملحوظاً خلال العام الماضي، بما في ذلك زيارة إلى السودان من قبل وزير المخابرات السابق إيلي كوهين، وزيارة وفد أمني سوداني رفيع المستوى إلى إسرائيل. وفي حين أنه من السابق لأوانه معرفة ما سوف تقضي إليه الاضطرابات في السودان بعملية التطبيع، يمكن بالفعل وضع بعض التصورات المستقبلية، فمن غير المرجح أن يقبل الغرب بالسيطرة العسكرية على السلطة، وفي حال استمرار سيطرة الجيش قد تعيد الولايات المتحدة فرض العقوبات على السودان. عندئذ يمكن أن نشهد تراجع الخرطوم عن صفقة السلام مع إسرائيل التي توسطت فيها الولايات المتحدة.

ختاماً، فإن الخوف الأكبر يتمثل في انزلاق السودان لحالة من الفوضى والعنف إذا ما استمرت حالة الاستقطاب السياسي الحاد. كما لا يمكن استبعاد إمكانية عودة الجماعات غير المنضوية في اتفاق جوبا للسلام إلى حمل السلاح. في دارفور توجد حركة تحرير السودان برئاسة عبد الواحد النور، وفي جبال النوبة بجنوب كردفان توجد الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال بقيادة عبد العزيز الحلو. كلاهما يحظى بدعم شعبي وأظهر قوة عسكرية لا يُستهان بها. كما أن كلاهما ينخرطان في محادثات سلام مع الحكومة وكانا يثقان في عبد الله حمدوك. ربما تتذر إجراءات الجيش الأخيرة بتجدد الصراع.

لا تزال القضايا الأكثر إلحاحاً في السودان هي الاقتصاد والديمقراطية والسلام، وربما يؤدي غياب التوافق الوطني إلى مزيد من العنف وسفك الدماء. في يوليو 2019، في أعقاب

أحداث العنف، تدخلت "الرباعية" الدولية المكونة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي عملت جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، للضغط من أجل حل تفاوضي، وهو ما تم في أعقاب الإطاحة بنظام البشير. ربما تكون هناك حاجة لعملية مماثلة، وإن كانت بأطراف مدنية جديدة بما يحقق التوافق الوطني ويعيد السودان إلى طريق الانتقال السياسي السليم.

في إطار استمرار الحرب التي اندلعت بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف باسم (حميدتي) في 2023/4/15، ونظراً لعدم قدرة أي من الطرفين على حسم الحرب لصالحه حتى الآن، فقد باتت هذه الحرب مفتوحة على كل الاحتمالات، وبخاصة في ظل ما يكتنف الموقف العسكري على الأرض من غموض، حيث إنه من غير المعروف على وجه الدقة من يسيطر على ماذا، وبخاصة في ظل التضارب الشديد في البيانات والتصريحات الصادرة عن الجانبين، وصعوبة التحقق من صحتها بالاستناد إلى مصادر مستقبلية.

وفي ضوء ذلك، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد واستشراف السيناريوهات المستقبلية للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، وبخاصة في ظل فشل رهان كل من الطرفين على تحقيق نصر سريع وحاسم، حيث يبدو أن المعطيات والحقائق العسكرية على الأرض لم تتغير كثيراً منذ اندلاع الحرب في 2023/4/15 حتى الآن. وسوف تعتمد الدراسة في مقاربتها للموضوع على أداة السيناريوهات المشروطة، حيث يتم رصد وتحليل شروط ومتطلبات تحقق كل سيناريو مع تحديد السيناريو/ السيناريوهات الأكثر احتمالاً.

وثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في الاعتبار كإطار عام للتفكير في الآفاق المستقبلية للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع:

أولاً، إن الحرب تجري هذه المرة بين أكبر قوتين عسكريتين في السودان، وهما الجيش وقوات الدعم السريع. وكانا يشكلان معاً قبل 2023/4/15 جناحي المكون العسكري، حيث إن قوات الدعم السريع هي من الناحية القانونية تابعة للقوات المسلحة، وتأتمر بأمر القائد الأعلى. ونظراً للإمكانيات والقدرات العسكرية التي يمتلكها كل طرف، فإن هذا يعزز من احتمال استمرار الحرب لفترة زمنية أطول، الأمر الذي يجعل تداعياتها كارثية على الدولة والمجتمع.

وثانيها، إن الحرب تجري للمرة الأولى داخل العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث، وبعض المدن الأخرى، فيما جرت الحروب التي شهدتها السودان في السابق في الأطراف والمناطق الريفية سواء في الجنوب أو دارفور أو شرق السودان. ونظراً لأن العاصمة بمدنها الثلاث هي مركز السلطة والحكم، حيث توجد مقار الأجهزة والسلطات الرسمية، والمقار الرئيسية للشركات والبنوك، ومعظم المصانع الكبرى، ومقار البعثات الدبلوماسية، فإن اندلاع حرب داخل العاصمة المأهولة بالسكان يفضي إلى نتائج كارثية من حيث أعداد القتلى والجرحى، وحجم التدمير في البنى والهيكل التحتية والممتلكات العامة والخاصة، فضلاً عن إصابة

الدولة بحالة من الشلل، وعزلها عن العالم الخارجي بمعنى من المعاني. فمع اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع سارعت دول عديدة إلى إجلاء بعثاتها الدبلوماسية وراعيها من السودان، وأغلقت سفاراتها وقنصليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حروب المدن عادة ما تكون معقدة وصعبة الحسم.

وثالثتها، إن خبرات الحروب الداخلية التي شهدتها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال سواء في الجنوب أو دارفور أو النيل الأزرق أو جنوب كردفان تؤكد بوضوح على أن هذه الحروب استمرت لسنوات طويلة بفضل عوامل داخلية وأخرى خارجية. فعلى سبيل المثال، استمرت الحرب في الجنوب لعقود. وهنا مكنم الخطر بالنسبة للحرب الدائرة حالياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث إنها يمكن أن تستمر لفترة طويلة، وبخاصة إذا امتدت إلى ولايات أخرى، وانخرطت فيها قوى قبلية وعرقية وحركات مسلحة، فضلاً عن تدخل بعض القوى الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية.

ورابعها، إنه بغض النظر عن الأسباب المباشرة للحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، إلا أن هذه الحرب لا يمكن فهمها بمعزل عن جملة من التحديات والإشكاليات الكبرى التي عانى - ويعانى - منها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن أبرزها: تعثر عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث أخفقت نخب ما بعد الاستقلال في بناء دولة وطنية ديمقراطية تستند إلى أسس ومبادئ المواطنة، وتكون قادرة على استيعاب التعددية المجتمعية، العرقية والقبلية والدينية والجهوية، وتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء، بدلاً من أن تكون مصدر صراعات وحروب. وفي هذا الإطار، يمكن فهم كثرة الحروب الداخلية التي شهدتها السودان في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي انتهت إحداها بانفصال الجنوب في عام 2011. ومن التحديات أيضاً تمدد الدور السياسي للجيش. فخلال الفترة الممتدة منذ استقلال السودان في عام 1956 حتى عام 2023، حكم عسكريون البلاد لمدة تتجاوز الـ 55 عاماً، الأمر الذي كرس من ظاهرة تسييس الجيش. يُضاف إلى ذلك كثرة الانقسامات في صفوف النخب السياسية، وعجزها المزمّن عن بناء حد أدنى من التوافق الوطني، فضلاً عن عمق الاختلافات والتناقضات بين المركز والهوامش أو الأطراف، فتاريخياً تسيطر النخبة النيلية على مفاتيح السلطة والثروة، الأمر الذي أدى إلى تعميق حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمناطق عديدة في السودان، وهو ما أسهم في ظهور حركات التمرد المسلحة، وتغذية الحروب الأهلية والصراعات الممتدة.

وخامستها، إن الحروب الداخلية عادة ما تستدعي التدخلات الخارجية سواء من قبل دول أو فاعلين مسلحين من غير الدول. وقد خبر السودان هذه الظاهرة خلال الحروب التي اندلعت في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبخاصة الحرب في الجنوب. وإذا طال أمد الحرب الدائرة حالياً بين الجيش وقوات الدعم السريع، فإنه من المرجح حدوث تدخلات خارجية لصالح هذا الطرف أو ذاك، وذلك حسب أجندات ومصالح الأطراف المتدخلة، مما يغذي استمرار الحرب.

ومع أخذ الملاحظات السابقة في الاعتبار، فإن هناك عدة سيناريوهات لمستقبل الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع. أولها، حسم الحرب لصالح أحد الطرفين. وثانيها، قبول الطرفين بوقف دائم لإطلاق النار والانخراط في مفاوضات تفضي إلى حل سياسي. وثالثها، استمرار الحرب بشكل متقطع خلال الأجل القصير. ورابعها، الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة.

وتتناول الدراسة كلاً من هذه السيناريوهات بشيء من التفصيل.

السيناريو الأول: حسم الحرب لصالح أحد الطرفين

يبدو هذا السيناريو ضعيف الاحتمال، حيث لم يستطع أي طرف تحقيق نصر حاسم حتى الآن. ولا يبدو أن أيًا منهما يمتلك المقدرة على تحقيق ذلك خلال المستقبل المنظور. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو طبيعة وخصوصية ميزان القوة بين طرفي الحرب، مما يمكنهما من مواصلة القتال لفترة أطول. فإذا كان الجيش يمتلك التفوق من حيث سلاح الطيران والمدفعية وغير ذلك من الأسلحة الثقيلة، فإن قوات الدعم السريع تمتلك القدرة على المناورة وسرعة الحركة اعتماداً على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. كما أن مسرح العمليات متمثلاً بالأساس في العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث وإقليم دارفور يجعل القدرة على إنهاء الحرب لصالح هذا الطرف أو ذاك أكثر صعوبة وتعقيداً.

وإذا كان من الصعب تصور قدرة قوات الدعم السريع على هزيمة الجيش، فإن الأخير لا يستطيع حسم المواجهة لصالحه بسهولة، حيث إن القتال داخل المدن يقيد من قدرته على استخدام ما لديه من أسلحة ثقيلة على نطاق واسع. ولذلك أكد بعض المراقبين للميدان على أن معادلة الحرب في السودان باتت تقوم على سيطرة الجيش على الأجواء وسيطرة قوات الدعم السريع على الأرض، حيث يستخدم الجيش سلاح الطيران في قصف مقار وتجمعات لقوات الدعم السريع، فيما تنتشر الأخيرة داخل أحياء مأهولة بالسكان، وتمارس الكر والفر. ولذلك تبدو المواجهة بين الطرفين أقرب ما تكون إلى حرب جواله داخل مدن وأحياء سكنية [1].

كما أن حدوث انشقاق كبير داخل قوات الدعم السريع على النحو الذي يصب في مصلحة الجيش، ويمكنه من حسم المواجهة لصالحه، هو أمر ضعيف الاحتمال في ظل التركيبة القبلية لهذه القوات من ناحية، وولاء أفرادها لحميدتي من ناحية أخرى. ولكن حتى بافتراض تمكن الجيش خلال فترة زمنية معينة من فرض نوع من السيطرة على العاصمة الخرطوم، فإن ذلك لا يعني نهاية الحرب، حيث تستطيع قوات الدعم السريع مواصلة حرب عصابات داخل العاصمة من خلال مجموعات صغيرة، فضلاً عن فتح جبهات أخرى للمواجهة مع الجيش، وبخاصة في إقليم دارفور، حيث تتمركز القبائل التي ينتمي إليها الكثير من أفراد قوات الدعم السريع. وقد شهد الإقليم - ويشهد - بالفعل مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع، راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى، فضلاً عن نزوح الآلاف.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التركيبة العرقية والقبلية لإقليم دارفور، وإرث الصراع الدامي الذي شهده لسنوات، يجعلانه بيئة ملائمة لاستمرار حالة الحرب، والتي لن تقتصر على الجيش وقوات الدعم السريع فحسب، بل ستتخطى فيها قوى قبلية وعرقية، وهذا هو ما حدث بالفعل بين قبيلة المساليت ذات الأصول الأفريقية وبعض القبائل العربية في غرب دارفور. وقد أعادت المواجهات في الإقليم إلى الأذهان حرب دارفور التي اندلعت في عام 2003، وما ترتب عليها من تداعيات كارثية[2].

السيناريو الثاني: قبول الطرفين بوقف دائم لإطلاق النار والدخول في مفاوضات تفضي إلى حل سياسي

يُعد هذا السيناريو ضعيف الاحتمال أيضاً، وذلك لعدم توفر شروط تحقيقه على أرض الواقع، وفي مقدمتها اقتناع كل من الطرفين بصعوبة الانتصار في هذه المواجهة، ومن ثم لا بديل سوى التفاوض، ووجود ضغوط دولية حقيقية تجبرهما على وقف القتال والقبول بمفاوضات جادة لإنهاء الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل أخرى تجعل هذا السيناريو غير مرجح، منها: أن الطرفين أوغلا في المواجهة، وتبادلا اتهامات حادة، وأصبحت الحرب بينهما مباراة صفرية. ويحاول كل طرف على الأقل تحقيق إنجاز عسكري ملموس يعزز موقفه التفاوضي في حال الاضطرار إلى التفاوض من أجل إنهاء الحرب.

ومما يشير إلى ضعف احتمال هذا السيناريو هو عدم التزام الطرفين باتفاقات الهدنة العديدة التي وافقا عليها، حيث راح كل طرف يتهم الطرف الآخر بخرق هذه الهدن، مما يؤكد على عدم استعدادهما للدخول في مفاوضات سياسية جادة تضع نهاية للحرب، حيث باتت الحرب في نظرهما بمثابة صراع مصيري. فعدم قدرة الجيش على حسم الحرب لصالحه يضع دوره ومكانته على المحك. كما أن هزيمة قوات الدعم السريع تعني نهايتها.

وفي إطار وساطة سعودية – أمريكية، جاءت مصحوبة بتلويح أمريكي بفرض عقوبات على الأفراد المسؤولين عن تهديد الأمن والاستقرار في السودان، قبل الجيش وقوات الدعم السريع بإجراء مفاوضات في مدينة جدة السعودية. وقد كشفت نتائج هذه المفاوضات التي انطلقت في 2023/5/6 عن عدم جدية الطرفين في التوصل إلى حل سياسي يضع نهاية للحرب. ففي 2023/5/11، وقع وفدا التفاوض عن الطرفين "إعلان جدة"، وهو مجرد إعلان مبادئ، حيث نص على ما يلي: "نؤكد نحن الموقعون أدناه، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال هذا الإعلان، التزاماتنا الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني لتيسير العمل الإنساني من أجل تلبية احتياجات المدنيين. ونؤكد التزامنا الراسخ بسيادة السودان والحفاظ على وحدته وسلامه أراضي. ونذكر أن الالتزام بالإعلان لن يؤثر على أي وضع قانوني أو أمني أو سياسي للأطراف الموقعة عليه، ولن يرتبط بالانخراط في أي عملية سياسية"[3]. وبموجب "إعلان جدة" يلتزم الطرفان بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويشمل ذلك السماح لهم بالمرور الآمن لمغادرة مناطق الأعمال العدائية الفعلية على أساس طوعي في الاتجاه الذي يختارونه، والامتناع عن أي هجوم من المتوقع أن

يتسبب في أضرار مدنية عرضية، والالتزام بالإجلاء والامتناع عن الاستحواذ واحترام وحماية كل المرافق الخاصة والعامة كالمرافق الطبية والمستشفيات ومنشآت المياه والكهرباء، والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية، والسماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية دون أي عوائق. ويحظر الإعلان على الطرفين تجنيد الأطفال، والاحتجاز التعسفي للمدنيين وكل أشكال التعذيب[4].

ورغم أهمية المبادئ التي يتضمنها "إعلان جدة"، إلا أنه لم يتضمن موافقة الطرفين على هدنة إنسانية أو وقف مؤقت لإطلاق نار من أجل تنفيذ هذه المبادئ. وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين ممثلي الجيش وقوات الدعم السريع، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات في بيان مشترك صدر في 2022/5/20 عن توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد بين الجيش وقوات الدعم السريع، على أن يدخل حيز التنفيذ بعد 48 ساعة من وقت التوقيع، ويستمر لمدة سبعة أيام، ويمكن تمديده لمدة أخرى بموافقة الطرفين.

وعلى الرغم من إعلان كل من الجيش وقوات الدعم السريع الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار القصير الأمد، إلا أنه ظل التزاماً جزئياً، حيث أسفر عن حالة من الهدوء النسبي، وذلك بسبب استمرار الطرفين في خرقه. وهذا ما أكدته الدولتان الراعيتان لمفاوضات جدة، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في بيان مشترك صدر بتاريخ 2023/5/27، حيث أشار البيان إلى أن "طرفي الصراع أبلغا الرياض وواشنطن التزامهما تسهيل المساعدة الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية لصالح الشعب السوداني. ومع ذلك، ارتكبت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية أعمالاً محظورة أعاقَت تلك الجهود. وإدراكاً منا بأنه لم تتم مراعاة وقف إطلاق النار الحالي بشكل كامل، إلا أننا قمنا بحث كلا الطرفين على الموافقة على تمديده، وإن لم يتم التقيد به بشكل كامل، لتوفير مزيد من الوقت للجهات الفاعلة الإنسانية للاضطلاع بهذا العمل الحيوي"[5]. وعلى خلفية ذلك، وافق الجيش وقوات الدعم السريع على تمديد وقف إطلاق النار قصير الأمد الذي ينتهي في مساء يوم الإثنين الموافق 2023/5/29 لمدة 5 أيام أخرى. ومع ذلك استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار[6].

وقبل انتهاء مدة الخمسة أيام حدثت عدة تطورات هامة ذات صلة بمسار الحرب. ففي 2023/5/31، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بتنفيذ متطلبات "إعلان جدة". وفي هذا السياق، أكد المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية، العميد الركن نبيل عبد الله، على أن القوات المسلحة مستعدة لتطبيق التزامها الدستوري والوطني للقضاء على التمرد ولتأمين الوطن والمواطن، وهذا ما سيجري في مقلب الأيام[7].

وكان البرهان قد استبق هذا القرار بتصريحات لافتة أدلى بها في ثاني ظهور له منذ بداية الحرب خلال تفقده بعض مواقع قوات الجيش، وأكد فيها على أن "القوات المسلحة لم تستخدم بعد كامل قوتها المميّنة حتى لا تدمر البلاد، لكن إذا لم ينصع العدو (قوات الدعم السريع) أو يستجب، سنضطر لاستخدام أقصى قوة لدينا... وأن القوات المسلحة ستظل

مستعدة للقتال حتى النصر، وأنها تسيطر على جميع المواقع العسكرية في السودان بشكل كامل، وأن المتمردين لن يستطيعوا أن ينالوا من هذه البلاد، وأن النصر قريب لا محالة" [8]. ويكشف هذا التصريح عن جانب من تعقيدات الحرب في السودان، حيث إن هدف تحقيق نصر سريع من جانب الجيش أصبح بعيد المنال. كما تساءل كثيرون عن القوة المميتة التي لم يستخدمها الجيش السوداني بعد، خاصة وأنه استخدم بالفعل سلاح الطيران والمدفعية. وحسب هذه التصريحات فإن التوسع في استخدام أسلحة ثقيلة من جانب الجيش معناه المزيد من الدمار في العاصمة.

وإثر تعليق الجيش مشاركته في محادثات جدة، أعلنت الدولتان الراعيتان للمحادثات، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في بيان مشترك صدر في 2023/6/1، تعليق محادثات جدة بين الجيش وقوات الدعم السريع بسبب الانتهاكات الجسيمة المتكررة لوقف إطلاق النار من قبل الطرفين. واعتبر البيان أن طرفي الصراع "يدعيان أنهما يمثلان مصالح الشعب السوداني، لكن أفعالهما زادت من معاناة السودانيين وعرضت الوحدة الوطنية والاستقرار الإقليمي للخطر". وأكدت الدولتان في بيانهما المشترك استعدادهما لاستئناف المحادثات حال تنفيذ الطرفين الخطوات اللازمة لبناء الثقة. وهكذا ينطوي هذا البيان على إدانة الطرفين المتحاربين، وتحميلهما معاً مسؤولية استمرار الحرب [9].

كما تزامن مع هذه التطورات قيام الولايات المتحدة الأمريكية في 2023/6/1 بفرض عقوبات على كل من الجيش وقوات الدعم السريع، وذلك بهدف محاسبة المسؤولين عن تفويض الأمن والسلام والاستقرار في السودان جراء الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار. وقد شملت هذه العقوبات فرض قيود على منح تأشيرات الدخول لأشخاص محددين، بينهم مسؤولون من القوات المسلحة وقوات الدعم السريع وقادة من نظام الرئيس السابق عمر البشير، فضلاً عن عقوبات اقتصادية شملت - حسب موقع وزارة الخزانة الأمريكية - شركتين تابعتين لقوات الدعم السريع، وشركتين تابعتين للقوات المسلحة [10].

ومهما يكن من أمر، فإن العقوبات الأمريكية على السودان تمثل نوعاً من الضغط تمارسه واشنطن على طرفي الحرب بهدف إجبارهما على الدخول في مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار مع الالتزام بتنفيذ بنوده تمهيداً للتوصل إلى حل سياسي للصراع. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك من يرى أن هذه العقوبات قد لا تحقق الهدف المقصود، وذلك في ضوء خبرة التجربة الطويلة للسودان وبلدان أخرى مع العقوبات الأمريكية. فعلى الرغم من أن واشنطن فرضت عقوبات على نظام البشير منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلا أن هذه العقوبات لم تقوض النظام. كما أن العقوبات الاقتصادية قد تضعف الجيش وقوات الدعم السريع بدرجات متفاوتة، إلا أنهما قد يستطيعان التحايل والالتفاف عليها بأشكال مختلفة كما فعل نظام البشير. وعلى الرغم من أن توقيع المزيد من العقوبات على الطرفين المتحاربين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد يدفعهما إلى القبول بهذن مؤقتة لإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين، إلا أن ذلك لا يعالج جذور الصراع، حيث يتطلب الأمر الدخول في مفاوضات جادة، تقضي إلى وقف شامل لإطلاق

النار، يمهّد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضع نهاية للحرب، وتتضمن خارطة طريق لمعالجة أثارها، وتحقيق الانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي[11]. وبدون ذلك، فالأرجح أن تتحول الحرب الحالية إلى صراع طويل وممتد قد يفضي إلى تمزق الدولة السودانية.

وعلى الرغم من تعليق محادثات جدة، وتصاعد حدة المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع، فقد بقي وفداً للتفاوض عن الطرفين في جدة، وانخرطاً في محادثات غير مباشرة بتشجيع من الدولتين الراعيتين للمفاوضات. وفي 2023/6/9، أعلنت الدولتان عن توصل وفدي التفاوض عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى اتفاق لوقف النار في جميع أنحاء البلاد لمدة 24 ساعة، ابتداءً من السادسة (بتوقيت الخرطوم) من صباح يوم السبت الموافق 2023/6/10. وحسب الاتفاق، "فإن الهدنة الجديدة ستكون برقابة صارمة، وامتحاناً لنيات الطرفين... وفي حالة عدم التزام الطرفين هذه الهدنة سيضطر الميسران إلى تأجيل محادثات جدة"[12]. ونظراً لقصر الفترة الزمنية لهذه الهدنة، فإنه من غير المتوقع أن يكون لها تأثيرات ملموسة على مسار الحرب، لاسيما وأن المواجهات المسلحة بين الطرفين كانت تجري عشية الهدنة في المنطقة العسكرية الاستراتيجية في جنوب العاصمة الخرطوم، والتي تضم قيادة سلاح المدرعات، ومجمع "اليرموك" للصناعات الدفاعية، والذي يُعد أبرز منشآت التصنيع العسكري في السودان. ومن هنا، فإن السيطرة على منشآت هامة للتصنيع العسكري يمثل هدفاً جوهرياً للطرفين المتحاربين. ولذلك فإنه بمجرد انتهاء الهدنة عادت المواجهات من جديد بين الطرفين[13].

وهكذا كشفت مفاوضات جدة، وما أسفرت عنه من نتائج حتى الآن عن وجود هوة واسعة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وعدم استعدادهما لتقديم تنازلات حقيقية، لاسيما وأن البرهان كان قد استبق المفاوضات بالتأكيد على أن هدفها هو وقف القتال فقط، وأنه لا مجال للحديث عن أي عمل سياسي خلال هذه المرحلة. واعتبر أن خروج قوات الدعم السريع من المناطق السكنية ومناطق الخدمات هو الأساس الصحيح لوقف إطلاق النار، وبدون ذلك فلا فائدة من أي تفاوض حسب تعبيره[14]. ولكن من غير المتصور أن تخرج قوات الدعم السريع من المناطق السكنية داخل العاصمة بمدنها الثلاث، حيث يوفر ذلك لها مزايا قتالية في مواجهة الجيش، لاسيما وأن أفرادها مدربون على حروب المدن. كما أن إصرار الجيش على إخراج قوات الدعم السريع من المدن يُنظر إليه من جانب قيادة الدعم السريع على أنه خطة من الجيش لاستهدافها خارج المدن مستخدماً الأسلحة الثقيلة بكثافة. يُضاف إلى ذلك، أن تعدد وتداخل نقاط ومناطق المواجهة المسلحة بين الطرفين في العاصمة بمدنها الثلاث يجعل من الصعب تطبيق آلية تضمن مراقبة فعالة لوقف إطلاق النار.

ولكن حتى بافتراض التوصل في مرحلة تالية إلى وقف لإطلاق النار بين الطرفين لفترة أطول، فإن الهدف الرئيسي لذلك سوف يكون على الأرجح معالجة القضايا والأوضاع الإنسانية. ولذلك سوف تظل قضايا جوهريّة عالقة دون حلول مثل إخلاء المدن من الوجود المسلح، ومستقبل قوات الدعم السريع، وبخاصة بعد أن خاضت حرباً ضد الجيش، وموقع الاتفاق الإطار في أي ترتيبات للحل السياسي بعد وقف إطلاق النار، حيث يؤكد حميدتي على

ضرورة العودة للاتفاق الإطاري، فيما يرى البرهان ضرورة بلورة اتفاق جديد، حيث يرسخ الاتفاق القديم وضع قوات الدعم السريع كأحد الأجهزة النظامية، فيما قام البرهان بحلها بعد انطلاق الحرب معتبراً إياها قوة متمردة. كما لا يشمل الاتفاق القديم بعض القوى السياسية والحركات المسلحة، وهو أمر يؤكد الجيش على ضرورة معالجته باتفاق جديد [15].

السيناريو الثالث: استمرار الحرب بشكل متقطع خلال الأجل القصير

يُعد هذا السيناريو الأكثر احتمالاً خلال الأجل القصير، وبخاصة في ظل استمرار غياب العوامل التي تجبر الطرفين على القبول بوقف دائم لإطلاق النار، والدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى حل سياسي شامل، فضلاً عن عدم قدرة أي منهما على تحقيق نصر حاسم يضع نهاية للحرب. ووفقاً لهذا السيناريو، سوف تظل الحرب محصورة بدرجة كبيرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وأنها سوف تظل متمركزة بالأساس في العاصمة بمدنها الثلاث، وعدد من المدن الأخرى، وبخاصة في إقليم دارفور [16].

وفي ظل هذا السيناريو، فإنه من المرجح أن يصبح العنف أقل حدة، وبخاصة في حالة إنهاك قوات الطرفين، وتقلص الموارد والإمكانيات اللازمة للحرب لدى كل منهما. كما أنه من غير المستبعد أن تتدخل أطراف خارجية لتقديم دعم عسكري لهذا الطرف أو ذاك، حسب أولوياتها ومصالحها، مما يغذي استمرار الحرب. ولكن في دولة مثل السودان، بتركيباتها القبلية والعرقية والجهوية المعقدة، ومع وجود عدد من الحركات المسلحة على أراضيها، فإنه من غير المرجح أن تظل الحرب محصورة بين الجيش وقوات الدعم السريع، ومتمركزة في العاصمة بمدنها الثلاث، حيث إنها يمكن أن تتحدّر إلى السيناريو الأسوأ أو بالأحرى الكارثي، وهو سيناريو الحرب الأهلية الشاملة.

السيناريو الرابع: الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة

إذا استمرت المواجهات المسلحة بين الجيش وقوات الدعم السريع لفترة طويلة نسبياً، فإنه يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية شاملة، وبخاصة في ظل عمق الانقسامات الرأسيّة في المجتمع السوداني من ناحية، وإرث الحروب الأهلية الممتدة التي شهدتها البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي لاتزال تداعيات بعضها تتواصل حتى الآن، من ناحية أخرى. ويقوم هذا السيناريو على عدة عناصر، منها: غياب سلطة مركزية مدنية، حيث لا توجد حكومة في السودان منذ الانقلاب الذي قاده البرهان ضد المكون المدني في السلطة الانتقالية متمثلاً في حكومة عبد الله حمدوك في 2021/10/25، وانشغال مجلس السيادة الانتقالي بالحرب مع قوات الدعم السريع، فضلاً عن تصدع أجهزة الدولة ومؤسساتها بسبب حالة الحرب، وما يترتب عليها من فوضى وانعدام أمن.

كما ينطوي هذا السيناريو على نقل المواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى ولايات ومدن أخرى، وتدخل قوى قبلية وعرقية وميليشيات مسلحة وتنظيمات سياسية لدعم هذا الطرف أو ذاك. كما أن حالة الانفلات الأمني قد تدفع قوى قبلية وعرقية للانخراط في مواجهات مسلحة على غرار ما حدث في إقليم دارفور. يُضاف إلى ذلك، أن حركات التمرد

المسلحة، والتي كان من المتوقع دمج العديد منها في الجيش السوداني، قد تنشط من جديد. وقد يتمكن بعضها من فرض سيطرته على بعض مناطق السودان، خاصة وأن القوتين اللتين كانتا تتعاونان لمواجهة هذه الحركات (الجيش وقوات الدعم السريع) قد تحولتا إلى عدوين لدودين، وانخرطتا في حرب استنزاف، يُرجح أن تكون طويلة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن اتساع نطاق الحرب سوف يسمح لقوى خارجية بالتدخل من خلال دعم هذا الطرف أو ذاك وفق مصالحها وأجنداتها، مما يغذي من استمرار الحرب. وتاريخ الحروب الأهلية في السودان والصومال ولبنان وليبيا واليمن وسوريا خير شاهد على ذلك [17]. ومن المعروف أن الأطراف المنخرطة في حروب أهلية عادة ما تبحث عن دعم عسكري واقتصادي من قبل أطراف خارجية، وذلك من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة الخصوم والاستمرار في الحرب. كما أن الحروب السودانية "تتبع نمطاً مروعاً ومألوفاً. ويوماً بعد يوم يتجلى المصير الذي قد تصير إليه هذه الحرب. فهي تبدأ بمواجهات شرسة، ويتعهد كل طرف فيها بانتصار سريع وحاسم. وهذا لا يحدث أبداً. على ما تبين من قبل، فمن العسير التوصل إلى وقف إطلاق نار والحفاظ عليه. فكلتا الطرفين لا يرغب في التوقف إذا كان مؤقتاً، في وضع حرج، أو إذا اعتقد أن النصر حليفه" [18].

ويُعد هذا السيناريو كارثياً بالنسبة للسودان، حيث سيفضي إلى حالة من الفوضى قد تقود إلى تصدع الدولة وتمزقها على غرار ما حدث في الصومال وليبيا واليمن، حيث ينعلم وجود السلطة المركزية، وتصبح أجزاء من إقليم الدولة تحت سيطرة مليشيات وحركات مسلحة. كما سترتب على هذا السيناريو تفاقم الوضع الإنساني بسبب حجم الدمار والخراب في البنية التحتية، مما سترتب عليه تصاعد عمليات النزوح الجماعي، والتهجير القسري، وربما تحدث مذابح على أسس عرقية، فضلاً عن تحويل البلاد إلى ساحة للاستقطاب الإقليمي والدولي [19]. كما سيكون لهذا الوضع تداعياته السلبية الخطيرة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة دول جوار السودان. وقد عبر عن هذه المعاني رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك بقوله: "إذا كان السودان سيصل إلى نقطة حرب أهلية حقيقية فإن سوريا واليمن وليبيا ستكون مجرد مبارزات صغيرة" [20].

خاتمة

إن معطيات وتطورات الحرب التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15/4/2023، ترجح احتمال استمرار هذه الحرب لفترة زمنية طويلة، وقد تتحول إلى حرب أهلية شاملة في حال تمددت جغرافياً لتشمل ولايات أخرى، وانخرطت فيها قوى قبلية وعرقية وحركات مسلحة، وتدخلت فيها أطراف خارجية، إقليمية ودولية، حسب أجنداتها ومصالحها. وبذلك سوف تعيد للأذهان إرث الحروب الداخلية في السودان، حيث استمرت لسنوات وربما لعقود. وسوف يكون لهذا السيناريو تداعياته الكارثية، ليس على الدولة والمجتمع في السودان فحسب، بل على الصعيد الإقليمي. فتفكك الدولة السودانية، وغياب السلطة المركزية، وعسكرة المجتمع، وتمدد الفاعلين المسلحين من غير الدول، كل ذلك

وغيره سوف يلقي بتأثيراته على دول جوار السودان، لاسيما وأن معظمهما يعاني من أوضاع داخلية هشة.

فهل يمكن تفادي هذا السيناريو الكارثي؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

[1] . لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد ، "مراقبون: الدعم السريع تسيطر على الأرض ... والجيش على الأجواء"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/9. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[2] . لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أماني الطويل، "أي مستقبل ينتظر السودان على وقع المعارك؟"، اندبندنت عربية، 2023/4/18. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/442501>؛ وائل الغول، "الإقليم السوداني المرشح للانفجار... ماذا يدور في دارفور؟"، الحرة، 2023/5/1. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/01> ؛ 90 قتيل على الأقل في اشتباكات المساليت والقبائل العربية بغرب دارفور، سودان تريبيون، 2023/4/26. مُتاح على الرابط التالي:

<https://sudantribune.net/article273380/>

[3] . انظر: "إعلان جدة" ... 7 بنود في اتفاق الجيش السوداني و«الدعم السريع، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/12. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[4] . انظر: المرجع السابق.

[5] . انظر: استعداد في السودان لتمديد الهدنة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/28. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>. وانظر كذلك: طرفا القتال السوداني مستمران في خرق الهدنة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/24. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>؛ هدوء نسبي تتخلله أصوات إطلاق نار غداة سريان الهدنة في السودان، الحرة، 2023/5/23. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/05/23>؛ رغم الهدنة.. اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة بالخرطوم بحري وأم درمان، العربية. نت، 2023/5/24. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2023/05/24>

[6] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات السودان: الجيش وقوات الدعم السريع يتفقان على تمديد الهدنة الحالية لمدة خمسة أيام، BBC NEWS عربي، 2023/5/29. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65743073>

[7] . انظر: السودان.. الجيش يوضح سبب تعليق مشاركته في محادثات جدة، الحرة، 2023/6/1. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/mark-alswdan/2023/06/01/>

[8] . انظر: البرهان يلوّح بـ"القوة المميّنة" لمواجهة الدعم السريع، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/31. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[9] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات السودان: واشنطن والرياض تعلنان تعليق محادثات جدة بين طرفي الصراع، BBC NEWS عربي، 2023/6/1. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65784299>

[10] . لمزيد من التفاصيل، انظر: بسبب "انتهاكات جسيمة".. تعليق محادثات جدة وعقوبات أميركية على جهات سودانية، الجزيرة. نت، 2023/6/2. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/2023/6/2>؛ أميركا تفعل سلاح العقوبات بوجه طرفي الصراع في السودان، اندبندنت عربية، 2023/6/2. مُتاح على الرابط التالي: [/https://www.independentarabia.com/node/458131](https://www.independentarabia.com/node/458131)

[11] . لمزيد من التفاصيل، انظر: منى عبد الفتاح، "هل تغير العقوبات الأميركية مسار الحرب السودانية؟"، اندبندنت عربية، 2023/6/5. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.independentarabia.com/node/459181/>

[12] . انظر: محمد الأمين ياسين، "السودان ... رقابة صارمة لهدنة امتحان النيات"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/6/10. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[13] . لمزيد من التفاصيل، انظر: اشتباكات وحريق بمحيط مجمع للصناعات العسكرية في الخرطوم، الحرة، 2023/6/8. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/06/08>؛ محمد الأمين ياسين، "مواجهات حول المناطق العسكرية الاستراتيجية في الخرطوم"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/6/8. مُتاح على الرابط التالي: <https://aawsat.com>؛ بعد بدء هدنة لمدة 24 ساعة.. هدوء في الخرطوم وآمال ضئيلة لدى المدنيين، الحرة، 2023/6/10. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/sudan/2023/06/10/>

[14] . انظر: البرهان يحذر من إمكان انتقال الحرب إلى ولايات أخرى في السودان، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/8. مُتاح على الرابط التالي: [/https://aawsat.com](https://aawsat.com)

[15]. لمزيد من التفاصيل، انظر: سمير رمزي، "الحل التفاوضي مُقابل الحسم العسكري: مبادرات وقف إطلاق النار ومستقبل النزاع في السودان"، مركز الإمارات للسياسات، 2023/5/4. مُتاح على الرابط

التالي: <https://epc.ae/ar/details/scenario/mubadarat-waqf-itlaq-alnar-wamustaqbal-alnizae-fi-alsuwdan>؛ عيدروس عبد العزيز، "حميدتي لـ"الشرق الأوسط": نسيطر على العاصمة... ولا خوف من تدخلات خارجية"، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/5/3. مُتاح على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/4305061/>

[16]. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد العربي، "سيناريوهات اشتباكات السودان.. هل تسير على خطى ليبيا واليمن؟ الجزيرة. نت، 2023/4/19. مُتاح على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/4/19/>

Stratfor, "What to Watch for as Violence in Sudan Escalates," Assessments, Stratfor.com, 21/4/2023. <https://worldview.stratfor.com/article/what-watch-violence-sudan-escalates>

[17]. لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال عبد القادر البدري، "مخاوف الحرب الأهلية تهدد السودان بـ"الفصل السابع"، "اندبندنت عربية، 2023/4/22. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.independentarabia.com/node/443766>؛ كميل بو روفایل، "كابوس الحرب الأهلية في السودان.. ضربة مدمرة قد تطيل أمد العنف"، الحرة، 2023/4/17. مُتاح على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com/sudan/2023/04/17/>

International Crisis Group, "Stopping Sudan's Descent into Full-Blown Civil War," Statement, 20/4/2023. <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/stopping-sudans-descent-full-blown-civil-war>

[18]. انظر:

Alex de Waal, "Sudan's Descent into Chaos," Foreign Affairs, 27/4/2023. <https://www.foreignaffairs.com/sudan/sudans-descent-chaos>

[19]. لمزيد من التفاصيل، انظر: د. حمدي عبد الرحمن حسن، "المعركة من أجل السودان: آفاق المواجهة بين الجيش والدعم السريع"، مقالات، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والاستراتيجية، 2023/4/19. مُتاح على الرابط
التالي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/18861.aspx> ؛ منى عبد الفتاح، "لماذا
تبدو الأزمة السودانية عصية على الحل؟"، اندبندنت عربية، 2023/5/25. مُتاح على
الرابط التالي: [/https://www.independentarabia.com/node/455221](https://www.independentarabia.com/node/455221)

[20] . لمزيد من التفاصيل، انظر: حمدوك: اندلاع حرب أهلية في السودان سيشكل
"كابوساً" للعالم، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 2023/4/29. مُتاح على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/4302171/>

على الرغم من حالة التفاؤل التي صاحبت العملية السياسية التي بدأت في الخامس من ديسمبر 2022 لإخراج السودان من دائرة الجمود السياسي الذي عانى منه الشعب السوداني خلال الفترة الأخيرة، وما تضمنته من محاولات لضم مختلف الأطراف التي لم تنضم إلى الاتفاق الإطارى، ومن بينها عدد من القوى المدنية وكذلك الحركات المسلحة، تمهيداً لتوقيع مسودته النهائية خلال شهر أبريل 2023، إلا أن اندلاع الصراع بين الجيش الوطنى (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) منذ الخامس عشر من أبريل 2023 على خلفية عدم التوافق بينهما على ترتيبات الإصلاح الأمنى والعسكرى المتضمنة فى الاتفاق الإطارى، قد أدى إلى تراجع الآمال بتجاوز مرحلة صعبة نتجت عن الإجراءات الاستثنائية التى تبناها مجلس السيادة الانتقالى فى أكتوبر 2021، ليصبح الشعب السودانى فى مواجهة مصير مجهول فى ظل تصاعد الاقتتال بين الجانبين، على نحو يطرح تساؤلات مهمة حول مواقف العديد من القوى الداخلية من الأزمة، وخاصة الحركات المسلحة، حيث تتعدد هذه الحركات وتنتشر فى جميع الأقاليم السودانية.

الحركات المسلحة والصراع الراهن فى السودان

يزخر السودان بمجموعة كبيرة من الحركات المسلحة، إذ لا يحتكر الجيش الوطنى استخدام القوة، حيث تبرز المظالم التاريخية والخلافات حول قضايا التهميش والعنصرية والصراعات على السلطة والثروة فى مناطق عديدة، وتعد هذه المعضلة من أهم أسباب استمرار عوامل عدم الاستقرار وكثرة المطالب الانفصالية التى تضغط بقوة على أفكار التوافق والوحدة الوطنية التى سعى إليها الشعب السودانى عبر ثورته المجيدة.

وكانت فكرة تأسيس جيش وطنى موحد فى السودان تمثل أحد الأهداف التى سعت إلى تحقيقها ثورة ديسمبر 2018، واتخذت خطوات لتحقيق هذا الهدف، حيث تضمن اتفاق جوبا للسلام تأكيداً على دمج هذه الحركات وقوات الدعم السريع ضمن الجيش الوطنى، كما نص الاتفاق الإطارى، الذى جاء عبر مشاورات وورش عمل بين مكونى الحكم (المدنى والعسكرى)، على دمج هذه الحركات وقوات الدعم السريع فى إطار الإصلاح الأمنى والعسكرى، مع التأكيد على أهمية أن تصبح المؤسسة العسكرية مؤسسة احترافية وأن تبتعد عن العمل السياسى، حيث يعد هذا الهدف أحد الأسباب التى قادت إلى الوصول إلى توافق بين عدد من أطراف المكون المدنى والمكون العسكرى خلال الشهور الأخيرة، بعد أن أعلنت المؤسسة العسكرية استعدادها للابتعاد عن العملية السياسية والعودة إلى ثكناتها.

ومع اندلاع المواجهات بين الجيش الوطنى وقوات الدعم السريع التزمت الحركات المسلحة بالحياد ولم تعلن أى حركة دعمها للجيش الوطنى أو لقوات الدعم السريع، حيث يمكن أن يعود هذا الموقف للأسباب التالية:

1-اندلاع الصراع بشكل مفاجئ : على الرغم من تصاعد الخلافات خلال الفترة الأخيرة بين رئيس مجلس السيادة الفريق عبدالفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو، وسعى الطرفين لزيادة وانتشار القوات التابعة له في بعض المناطق، إلا أن ترتيبات العملية السياسية لم تشهد مشكلات كبيرة إلا عند مناقشة إجراءات الإصلاح الأمني والعسكري، لكن الوصول إلى مرحلة المواجهات لم يكن سيناريو مطروحاً، لذلك عزفت الكثير من القوى السياسية والحركات المسلحة عن إبداء رد فعل سريع على هذه الاشتباكات.

2-انخراط بعض الحركات المسلحة ضمن ترتيبات المرحلة الانتقالية : تسعى العديد من الحركات المسلحة إلى الحصول على مكاسب في السلطة والثروة خلال مرحلة ما بعد البشير، وعلى الرغم من اتجاه بعض الحركات لاستخدام العنف في أقاليمها، إلا أن ذلك يعود لأسباب قبلية في المقام الأول، مع استمرار حرص هذه الحركات على المشاركة في العملية السياسية التي يتم ترتيبها في البلاد بعد الثورة، وتخشى هذه الحركات من أن المشاركة في هذا الصراع قد تؤدي إلى فقدانها للمكاسب التي حصلت عليها بعد الثورة .

فقد وقع مجلس السيادة الانتقالي اتفاق سلام مع عدد من الحركات المسلحة في الثالث من أكتوبر 2020، حيث ارتكزت مفاوضات جوبا على خمس مسارات، هي: مسار إقليم دارفور (غرباً)، ومسار ولايتي جنوب كردفان (جنوباً) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، ومسار شرقي السودان، ومسار شمالي السودان، ومسار وسط السودان، إلا أن العديد من الحركات لا تزال خارج هذا الاتفاق نظراً لعدم قبول بعض الحركات الانضمام للاتفاق أو عدم قبولها للهيئات الممثلة لمصالحها في الاتفاق، مما يفاقم من الصراعات القبلية والمناطقية وخاصة في دارفور وأبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، هذا فضلاً عن مسار شرق الذي يطرح من حين لآخر مزيداً من التوترات، وخلال شهر فبراير الماضي وقعت الحكومة السودانية وحركات مسلحة على صيغة محدثة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام بحضور رئيس المجلس الانتقالي عبد الفتاح البرهان ورئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت. وشملت الحركات المسلحة الموقعة على الصيغة الجديدة للاتفاق حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان والجبهة الشعبية للتحرير والعدالة ومؤتمر البجا المعارض^[1].

ومع وجود حركات مسلحة رفضت الانضمام إلى اتفاق سلام جوبا، بذلت محاولات عديدة لضم هذه الحركات خاصة الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد نور، إلى عملية السلام، وهما أكبر حركتين مسلحتين خارج اتفاق سلام جوبا، كما تم تشكيل ثلاث مجموعات مسلحة في ديسمبر في وسط وشرق السودان، حيث ترفض هذه المجموعات اتفاق جوبا للسلام الذي ينتظر أن تتم مراجعته عبر الاتفاق الإطارى^[2].

وقد انضمت بعض الحركات المسلحة إلى المناقشات التي عقدتها ورش العمل لصياغة المسودة النهائية للاتفاق الإطارى الذي نجح المكونان المدني والعسكري في تدشين مبادئه في الخامس من ديسمبر الماضي (2022)، حيث بذلت جهود مختلفة خلال الفترة الأخيرة لجذب الحركات الراضية للاتفاق الإطارى، ومن أهم هذه الحركات حركة العدل والمساواة

بز عامة جبريل ابراهيم، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة منى اركو مناوى، حيث ترفض الحركتان مناقشة اتفاق جوبا لما يمكن أن ينتج عن هذا من إعادة توزيع للسلطة لا يتفق مع مصالح الحركتين.

3-وجود عدد من الحركات المسلحة الداعمة للجيش الوطنى : على الرغم من رفض القوى المدنية الرئيسية وعدد من الحركات المسلحة للإجراءات الاستثنائية التى تبناها مجلس السيادة الانتقالى فى أكتوبر 2021، إلا أن هناك بعض الحركات المسلحة التى دعمت المؤسسة العسكرية، ولم ترفض هذه الإجراءات، ومن هذه الحركات: حركة تحرير السودان – قيادة ميناوي، وحركة العدل والمساواة – قيادة جبريل ابراهيم، وكذلك المجلس الأعلى لنظارات البجا بز عامة محمد الأمين ترك، وهذه الحركات ترى أن القوات المسلحة الوطنية تستطيع التصدى لهجمات قوات الدعم السريع .

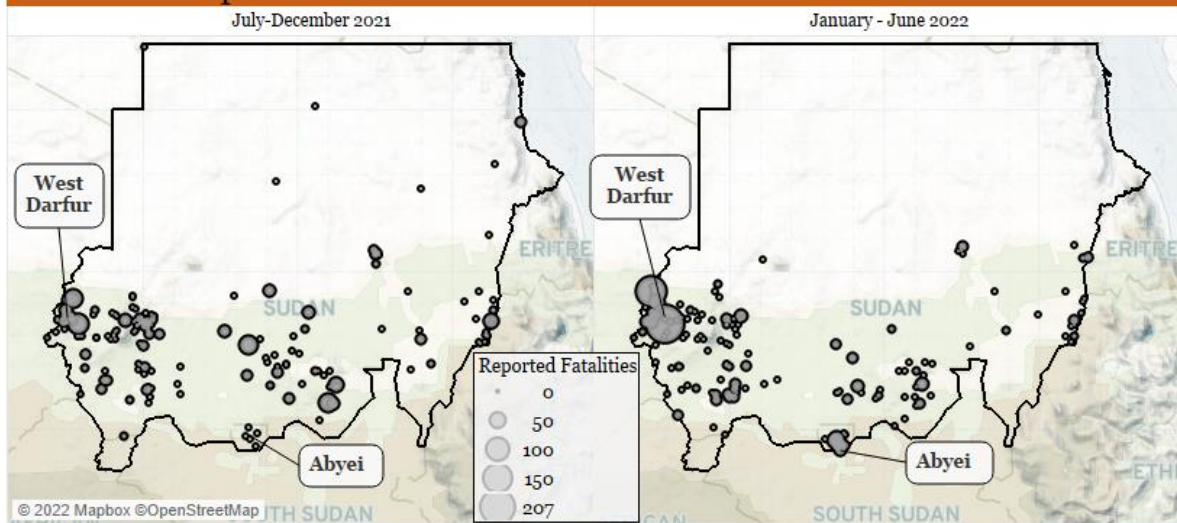
SUDAN

Military Factions Enhance Their Power Amid Spreading Violence



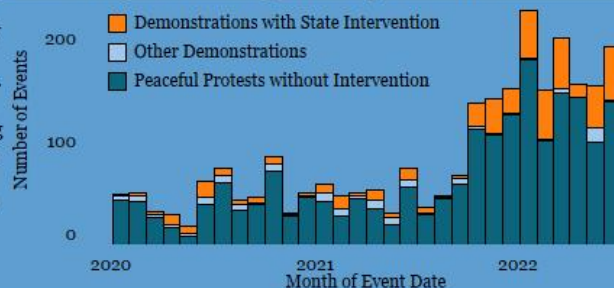
Two developments have characterized violence in Sudan in recent months: an increase in peripheral violence and the rising involvement of paramilitary forces in ongoing conflicts. Further, demonstrations against the governing cabal continued in Khartoum. Violence in Sudan's peripheries – especially in Darfur and the disputed Abyei area – persisted, as did internal power struggles between the multiple military and paramilitary factions. West Darfur state remains the focal point of violence in Darfur, though violence has continued to climb in South Darfur state as well.

Peripheral areas became deadlier in the first half of 2022



Increase in intervention by security forces against protesters

Ongoing protests against military rule were frequently met with violent intervention from security forces during the first half of 2022, particularly in Khartoum. The paramilitary Central Reserve Police forces (a.k.a Abu Tira) became increasingly involved in suppressing demonstrations, intervening in about 8% of all events recorded during the first half of 2022, up from just over 1% last year. As political instability continues, so too will demonstrations and the heavy-handed state crackdown.



Source, Sudan Mid-Year Update, Military Factions Enhance Their Power Amid Spreading Violence, <https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sudan/mid-year-update/>

تطورات إقليم دارفور على وقع الصراع

ألقت المواجهات المسلحة التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع بظلالها على التوترات التي يشهدها إقليم دارفور بصورة مستمرة، حيث تجدد الاقتتال في ولاية غرب دارفور، التي تعاني من استمرار الصراع بين القبائل، فقد اندلع قتال عنيف بين الجيش والدعم السريع في الجنيينة عاصمة ولاية غرب دارفور في الرابع والعشرين من أبريل 2023، لكنه سرعان ما تحول إلى نزاع أهلي استخدمت فيه أسلحة ثقيلة، وأصبحت تدور معركتان في الجنيينة: المعركة الأولى بين الجيش وقوات الدعم السريع، في حين تدور الحرب الثانية بين قبائل عربية وقبائل أفريقية على رأسها قبيلة المساليت. فقد شنت مليشيات مسلحة في السابع والعشرين من أبريل 2023 هجوماً عنيفاً على الجنيينة، في تطور جديد للنزاع بين المساليت والقبائل العربية لليوم الرابع على التوالي.

ففي أعقاب الفراغ الأمني الذي خلّفته اشتباكات الجيش والدعم السريع بعد أن نشطت عمليات النهب والسرقات والاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، شهدت الفاشر، في الأيام الأولى لبدء المعارك العسكرية بين الجيش وقوات الدعم السريع، اشتباكات دامية في أجزاء متفرقة من المدينة راح ضحيتها 61 من المدنيين، قبل أن تتجح وساطة قادها والي شمال دارفور نمر عبد الرحمن وقيادات أهلية في إثناء الطرفين على وقف دائم لإطلاق النار.

ومنذ وقف القتال ظهرت مجموعات مسلحة على ظهر دراجات نارية وسيارات دفع رباعي في أحياء المدينة تقوم بعمليات نهب واسعة والاعتداء على المواطنين، كما هاجمت سجن "شالا" وأطلقت سراح كل النّزلاء بمن فيهم المتهمين في جرائم القتل والإتجار بالمخدرات.

ويتخوف البعض من أن يُساند هؤلاء المقاتلون الجيش حال تجددت الاشتباكات بينه وبين قوات الدعم السريع (RSF) في الفاشر، ليتحول النزاع إلى قبلي على غرار الصراع الذي يُجري في الجنيينة بولاية غرب دارفور المجاورة والذي راح ضحيته أكثر من 100 قتيل.

كما تكونت قوة مشتركة من خمس حركات مسلحة بواقع 120 مركبة عسكرية تعمل على تأمين مقار المؤسسات الحكومية والمنظمات الأمنية وكل مناطق غرب الفاشر، لتأمين مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور. والحركات المكونة لهذه القوة هي تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، والمجلس الإنتقالي الذي يرأسه الهادي إدريس، علاوة على حركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم، وتجمع قوى تحرير السودان والتحالف السوداني وهي الحركات التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر 2020. حيث جاءت هذه القوة في أعقاب احتدام المعارك بين قوات الجانبين في غرب دارفور، وأكد رئيس حركة جيش

تحرير السودان مني أركو مناوي إن قيادات الحركات المسلحة قررت تحريك قوة عسكرية مشتركة للفصل بين المتحاربين بالتعاون مع السلطات المحلية، وذلك منعاً لتوسع دائرة الانفلات بعد تصاعد المواجهات المسلحة في الخرطوم وامتدادها إلى عدد من المناطق، خاصة دارفور [3].

في النهاية، يبدو أن السودان دخل في دائرة مفرغة من العنف والاقتتال الذي يسمح بتفجير الأوضاع الأمنية في العديد من أقاليمه، في ظل ما تشهده هذه الأقاليم من تصاعد الصراع على السلطة دون الوطنية بين النخب السياسية المحلية المتنافسة والميليشيات، لتأسيس سيطرة محلية على الأرض أو لتأكيد السلطة بالقوة، وهذه الصراعات لا تعتمد على دعم جماعات وهيئات داخلية فقط بل تمتد التعزيزات التي تحصل عليها من الجوار الإقليمي، مما يصعب من احتوائها وتحقيق مطالبها التي لا تكون موحدة أو تعبر عن كافة الجماعات التي تنتمي للإقليم الذي تعيش فيه، مما يخلق دوائر للعنف بصورة مستمرة.

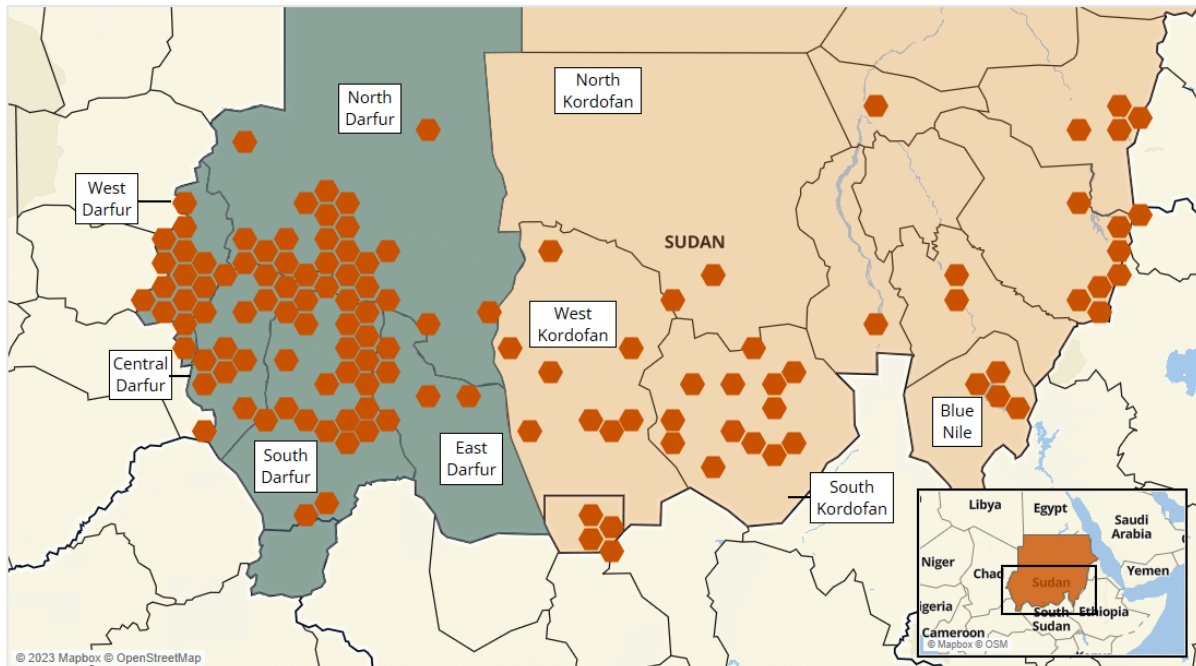
هذا فضلاً عن وجود مواجهات بين الجيش الوطني وبعض الحركات المسلحة في السابق، كما أن قوات الدعم السريع حاربت بجوار الجيش أو بمفردها قبائل وحركات مسلحة في الكثير من المناطق، فهل ستسمح بعض الحركات المسلحة وخاصة التي لم تنضم إلى الاتفاق الإطارى أو إلى اتفاق سلام جوبا، باستخدام مناطقها في الصراع بين الجانبين كما يحدث في دارفور، أم أن الأيام القادمة يمكن أن تشهد تصعيداً من جانب عدد من الحركات المسلحة للنأى بمناطقها بعيداً عن الصراع، مما يزيد من تسليح الحركات المسلحة القائمة وتبرز في إطاره حركات مسلحة جديدة، كما يفتح المجال أمام إزكاء المطالب الانفصالية لبعض المناطق مثل شرق السودان أو إقليم دارفور.

وهنا، لابد من توصيف الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع على نحو أكثر دقة، مع توضيح للأهداف الحقيقية لطرفي الصراع، فهل الطرفان يبحثون عن مكاسب سياسية واقتصادية أكبر خلال المرحلة المقبلة؟ وهل يوافق كل طرف على مشاركة الآخر معه في المكاسب؟ أم أن الطرفين يديران مباراة صفرية يسعى كل منهما من خلالها لمحو الآخر؟ وهل الطرفان يسمحان بالعودة للعملية السياسية بمشاركة المكون المدني؟، أم يتصور أيهما أنه سيفوز بالسلطة دون شريك؟ وهل المكون المدني في الحكم سيسمح بمشاركة الجيش أو قوات الدعم السريع في العملية السياسية؟ أم سيعتبر قادة هذا المكون أن الجرائم التي ارتكبت تطمس أى مشاركة للمكون العسكرى في تحديد مستقبل السودان، وأخيراً، هل يمكن تدشين عملية سياسية للحكم في السودان بدون مشاركة الجيش في ظل وجود هذا الكم الهائل من الحركات المسلحة التي تبلغ وفق بعض التقديرات ما يقرب من 87 حركة مسلحة.

ويعول الكثيرون على الأدوار الإقليمية ومدى تأثيرها على استعادة الاستقرار في السودان، ودفع طرفي الصراع لتنفيذ الهدنة التي تم اختراقها أكثر من مرة دون مراعاة لما وصل إليه الشعب السوداني من أوضاع إنسانية كارثية.

Areas of Operation of Identity Militias in Sudan

2022



Source, Context Assessment..New Political Deal Amid Rising Disorder in Sudan, 3 March 2023, <https://acleddata.com/2023/03/03/context-assessment-new-political-deal-amidst-rising-political-disorder-in-sudan/>

[1] Sudan Mid-Year Update, Military Factions Enhance Their Power Amid Spreading Violence, <https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sudan/mid-year-update>

[2] New armed groups emerge in central Sudan, December 18, 2022, <https://sudantribune.com/article268405/>

[3] Stopping Sudan's Descent into Full-Blown Civil War, 20 APRIL 2023, <https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/stopping-sudans-descent-full-blown-civil-war>

حميدتي: نائب رئيس مجلس السيادة السوداني بين المرواغة والانحياز للتغيير

- محمد محمد عثمان
- بي بي سي نيوز عربي - الخرطوم

4 أغسطس/ آب 2022

أثار الحوار الذي أجرته بي بي سي نيوز عربي مع نائب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول، محمد حمدان دقلو، والشهير بحميدتي ردود أفعال واسعة داخل وخارج السودان بسبب تصريحاته غير المعتادة والصريحة، ولعل أبرزها هو إقراره بإخفاق خطوة "تصحيح المسار" التي اتخذها الجيش في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتأكيداته أن الأوضاع الأمنية والاقتصادية باتت أسوأ مما كانت عليه قبل الخطوة. السودان: هل وضع البرهان القوى المدنية في "ورطة" بانسحابه من المفاوضات السياسية؟ الجيش السوداني يعلن انسحابه من الحوار السياسي

باب موارد

يصف حميدتي نفسه خلال خطاباته وأحاديثه بأنه واضح وصادق ولا يحب المرواغة واللف والدوران، ولكن عندما سألته بشكل مباشر عن إمكانية ترشحه لمنصب الرئيس مستقبلاً، كانت إجابته مرواغة. فقد قال إنه زاهد في السلطة ولا يريد الترشح ويكره السياسة والسياسيين، لكنه استدرك بالقول إن هذا الأمر مرتبط بوجود حكومة تمثل السودانيين كلهم ولا تميل لسياسات المحاور، "لكن لو لم يحدث ذلك وتوجهت البلاد نحو الفوضى والانحيار سأدخل".

ويبدو موقفه في هذا الشأن ضبابياً على عكس موقف رئيس مجلس السيادة الفريق أول، عبد الفتاح البرهان، الذي أكد أكثر من مرة أنه سيسلم السلطة، ولن يترشح وسيقترح للزراعة التي يحبها.

غزل سياسي

ما كان مفاجئاً بالنسبة لي هو موقفه من شركائهم في الحكم سابقاً قوى الحرية والتغيير، إذ قال إن الخلافات بينهم بسيطة، وهم "إخوة لنا". وكشف عن أن الاتصالات بينهم مستمرة، وهو مستعد للدخول في أي تفاهات ممكنة من أجل تجاوز الأزمة الحالية. وتبدو هذه التصريحات كالعزل السياسي، خاصة وأن حميدتي إلى وقت قريب كان يهاجم هذا التحالف بضراوة شديدة ويحمله تبعات الانحيار الأمني والاقتصادي.

ماذا بعد إقرار حميدتي بفشل الحكم العسكري في السودان؟

حميدتي لبي بي سي: الجيش فشل في تصحيح المسار والسودان يسير نحو الأسوأ
قوى الحرية والتغيير التي أصبحت في خانة المعارضة بعد الانقلاب العسكري بعد أن كانت الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية، التقطت القفاز، ورحبت بتعهدات نائب رئيس مجلس السيادة بشأن تركه العمل السياسي. وقال القيادي في التحالف، الوثائق البرير، لبي بي سي نيوز عربي إن تعهدات حميدتي إيجابية وتساعد في التوصل إلى حل للأزمة، لكنه طالب

البرهان باتخاذ الخطوة نفسها والتعهد بشكل صريح بعودته إلى التكنات وترك العمل السياسي للقوى المدنية.

مستقبل الدعم السريع

تقوم وحدات تابعة من قوات الدعم السريع بحماية مبنى قصر الضيافة في مدينة الجنيينة غربي دارفور، حيث يقيم حميدتي هناك منذ أشهر.

عند توجهي للمبنى حيث أجريت اللقاء لاحظت انتشارا كثيفا لهذه القوات في المدينة، وهي مجهزة بأفضل الأسلحة، ولديها سيارات دفع رباعي مستعدة بالكامل لحالات الطوارئ. مناورة أم حديث جدي: كيف يرى السودانيون ماقاله حميدتي عن تسليم السلطة للمدنيين؟

من هم أبناء قبيلة الهوسا في السودان وما أسباب العنف الذي طالهم مؤخرا؟

وظلت هذه القوات - التي يقدر عددها بأكثر من مائة ألف مقاتل والتي تنتشر في معظم أرجاء البلاد تقريبا - تحت وابل نيران الاتهامات المتلاحقة بالضلوع في فض اعتصام قيادة الجيش الذي خلف مئات القتلى، وبالانحياز للمجموعات العربية خلال النزاعات القبلية الدامية في دارفور.

وظل المتظاهرون ضد الانقلاب العسكري يطالبون بحلها فيما يدعو الساسة لدمجها في الجيش.

ويؤكد قائد هذه القوات حميدتي - الذي فضل ارتداء الزي الخاص بها خلال المقابلة - دائما أن قواته هي جزء من القوات المسلحة، وبالتالي فهي جزء من المنظومة العسكرية، لكنه أبدى استعدادا في الحوار لدمجها في إطار إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، وقال "لا أحد يرفض فكرة وجود جيش قومي ومهني وفي هذا الإطار لا مانع لدينا في دمج قوات الدعم السريع".

ولا يبدو أن موافقته على خطوة دمج قواته في الجيش أتت بقناعة تامة منه، لأنه استدرك بالقول "أخشى أن يأتي يوم ويندم بعضهم على دمج قوات الدعم السريع في الجيش".

دقلو: العسكر لن يسكتوا على الهجوم المتواصل عليهم

26 [سبتمبر 2021 - 12:46 بتوقيت أبوظبي

كمال عبد الرحمن - الخرطوم - سكاي نيوز عربية

قال محمد حمدان دقلو، المعروف بحميدتي، إن العسكريين لن يسكتوا على الهجوم المتواصل عليهم؛ وهدد بنشر تسجيلات تفضح اجتماعات مجلس السيادة. وأكد **حميدتي** قدرته على مواجهة الشارع بتحريك شارع آخر موال له، وشدد على أنه لا يمكن عزل الإدارات الأهلية وبقية القوى السياسية عن المشاركة بزعم الانتماء لنظام **عمر البشير**.

غير أن سياسيين اعتبروا أن تلك التصريحات تؤكد وجود أزمة عميقة في البلاد، الأمر الذي يتطلب ضرورة الإسراع في هيكلة القوات النظامية.

تهديدات المجتمع الدولي

وحذر حميدتي؛ في تصريحات أدلى بها السبت خلال مناسبة اجتماعية في منطقة بالقرب من العاصمة السودانية **الخرطوم**؛ من التهديد بالمجتمع الدولي؛ في إشارة إلى ردود الفعل القوية الداعمة للمدنيين التي صدرت عن **الأمم المتحدة** و**مجلس الأمن** و**الولايات المتحدة** وبريطانيا والنرويج وعدد من البلدان الأوروبية.

وانتقد الاتهامات التي أشارت إلى سعي العسكر لقطع الطريق أمام اكتمال عملية **التحول المدني** في البلاد عبر دعم السيولة الأمنية الحالية التي تعيشها البلاد على خلفية الأحداث الدائرة منذ نحو 10 أيام في شرق **السودان** والتي يقودها **محمد الأمين ترك**، زعيم **قبيلة البجا**؛ إحدى المكونات السكانية في شرق السودان؛ وهو أحد عناصر نظام المخلوع عمر البشير الذي أطاحت به ثورة شعبية في أبريل 2019.

وفي حين اعتبرت تقارير أن التراخي الأمني في مواجهة ترك، الذي أغلق مناصروه الميناء الرئيسي للبلاد في مدينة **بور تسودان**؛ كان مقدمة للانقلاب على السلطة المدنية؛ وصف حميدتي تلك الاتهامات بـ"النفاق".

خلافات مستمرة

وألح حميدتي إلى وجود خلافات بين المكونين العسكري والمدني داخل **مجلس السيادة السوداني**، الذي يضم 6 عسكريين و6 مدنيين.

وردا على تصريحات أشار فيها مدنيون إلى أن جلوسهم مع الشق العسكري خصم من رصيدهم السياسي؛ قال حميدتي "طفح الكيل.. نحن من منحناهم القوة، ولن نسكت عن الحق".

وأضاف، كاشفا عن أنه سبق له أن تقدم باستقالته من مجلس السيادة 3 مرات: "قالوا إننا خصمنا من رصيدهم السياسي، أين وجدوا القوة.. نحن من منحهم القوة.. وأرادوا في نهاية الأمر أن نكون حراسا لهم."

أزمة عميقة

رأى سياسيون أن تصريحات حميدتي تشير إلى أزمة حقيقية، فقد أشار مدني عباس مدني وزير التجارة السابق وعضو لجنة التفاوض مع [المجلس العسكري](#) عقب نجاح الثورة؛ إلى أن تلك التصريحات تفهم في إطار تصعيد مخطط بدا بحرص على تعميق الأزمة داخل [قوى الحرية والتغيير](#) عبر دعم مجموعات منشقة عنها.

وقال لموقع سكاي نيوز عربية "إنه هروب من مواجهة الأسئلة الحقيقية المرتبطة بمدى جدية المكون العسكري في [إصلاح المؤسسة العسكرية](#) والأمنية وتشكيل جيش موحد بعقيدة وطنية وخاضع لسيادة المدنيين." وأضاف أن الفشل الأمني ظل مصاحباً للعامين الماضيين رغم أن الأمن كان هو مبرر مشاركتهم في السلطة.

وفي ذات السياق يؤكد أمجد فريد المستشار السابق لرئيس الوزراء السوداني على ضرورة [إصلاح المؤسسات الأمنية](#).

وقال فريد لموقع سكاي نيوز عربية "ينبغي أن تتوقف تصريحات التحشيد والاستقطاب." ومن جانبه يرى هشام أبو ريدة؛ القيادي بالجبهة الوطنية العريضة ومسؤول مكتب حقوق الإنسان في رابطة المحامين والقانونيين ببريطانيا؛ إن تصريحات حميدتي توضح أن هنالك أمراً ما قد يحدث، لأن الوضع الأمني هش للغاية مما قد يفتح الباب أمام احتمالات عديدة.

الموت على الأرض أو في الشوارع: الولادة وسط الحرب في السودان



طفل يبلغ من العمر يوم واحد يعالج من متلازمة الضائقة التنفسية الحادة في مستشفى الندى بأم درمان (نيويورك تايمز)

أجبرت الحرب في هذا البلد، الواقع في شمال شرق أفريقيا، النساء الحوامل على التحرك «عبر الجحيم» للوصول إلى عدد متضائل من المستشفيات والعيادات، أو اللجوء إلى القابلات المُنهكات من كثرة العمل، لإنجاب أطفالهن في المنزل.

بعد أيام من اندلاع القتال في السودان، تلقت آمنة أحمد نداء استغاثة عاجلاً من امرأة حامل أخبرتها أنها على وشك الموت. قالت السيدة آمنة أحمد، القابلة البالغة من العمر 42 عاماً، إنها ركضت خلال إطلاق النار الذي اجتاحت حياً في أم درمان، شمال العاصمة الخرطوم، للوصول إلى منزل المرأة. وعند وصولها في منتصف الليل، أدركت بسرعة أن الطفل كان عالقاً في قناة الولادة الخاصة بالأم. لكن، لم تكن هناك سيارات إسعاف أو سيارات أجرة لنقلها إلى المستشفى.

وقالت القابلة في مقابلة هاتفية: «كنا نختار ما بين الموت على الأرض أو الموت في الشوارع»، مشيرة إلى اختلاط أصوات القصف مع أنين المرأة: «قالت لي السيدة إن الألم قد أجبر روحها على مغادرة جسدها.»

بعد ساعات عدة، ساعدت السيدة آمنة أحمد المرأة على ركوب دراجة نارية، وهرعت بها إلى عيادة قريبة، حيث تمكنت من وضع ابنتها.



مستشفى الندى في أم درمان (نيويورك تايمز)

النساء الحوامل ضحايا الحرب

لقد أجبرت الحرب، التي اندلعت في السودان النساء الحوامل، في جميع أنحاء البلاد، على تفادي القصف المدفعي والسير عبر نقاط التفتيش للوصول إلى العدد المتناقص من المستشفيات وأقسام الولادة التي لا تزال مفتوحة. وتقدر الأمم المتحدة أن عشرات الآلاف غيرهن قد نزلن، أو حوصرن في منازلهن، أو أن أطفالهن قد ولدوا على أيدي القابلات، أو أفراد من أسرهن، أو لا أحد على الإطلاق.

يدخل الصراع شهره الثاني، بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات «الدعم السريع» شبه العسكرية بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو. وقد وافق الجانبان، يوم السبت، على وقف لإطلاق النار لمدة 7 أيام، بدأ سريانه مساء الاثنين، برغم سماع أصوات إطلاق نار وانفجارات متفرقة في أجزاء من العاصمة والمدن المجاورة لها يوم الثلاثاء.

ويقول الأطباء وعمال الإغاثة إن الوضع في السودان، أحد أكبر البلدان الأفريقية، يتجه نحو كارثة إنسانية. وكان السودان قد سجل بالفعل واحداً من أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم قبل اندلاع القتال.

ويعتقد أن هناك أكثر من 1.1 مليون امرأة سودانية حامل. ومن بين أولئك الذين هن في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، 29 ألف امرأة من المتوقع أن يلدن في الشهر المقبل، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعتقد أن ما لا يقل عن 4300 امرأة مُعرضة لخطر الوفاة ويحتجن إلى رعاية التوليد الطارئة.

مهام انتحارية لإنقاذ الحوامل

وقال الدكتور محمد فتح الرحمن (33 عاماً)، وهو طبيب أطفال ومدير عام «مستشفى الندى» في أم درمان، ويُشرف على قسم الولادة: «إن الآباء كانوا يقودون سياراتهم عبر الجحيم للوصول إلينا، وكأنهم في مهام انتحارية». و«مستشفى الندى» من بين المرافق القليلة المتبقية في الخرطوم الكبرى التي لا يزال يولد فيها الأطفال، والقاعات فيها مكتظة بالنساء الحوامل.

وقال فتح الرحمن في مقابلة عبر الهاتف: «تأتي السيارات إلى المستشفى عندنا مغطاة بثقوب الرصاص. هؤلاء النسوة قلقات للغاية، ويتعرضن لضغوط شديدة، والعديد منهن في مرحلة متقدمة من المخاض.»

وقال إنه أخرج لتوه من المستشفى امرأة وصلت بحالة ولادة معكوسة، بعد أن أمضت ساعات في نقطة تفنّيش تسيطر عليها القوات شبه العسكرية، التي كانت تستجوب زوجها. وأضاف الدكتور فتح الرحمن: «بكل أسف، لم تصل إلينا في الوقت المناسب، ولم نُكتب للطفل النجاة.»



ممرضة أطفال تقوم بمعالجة مولود جديد في مستشفى الندى بأم درمان (نيويورك تايمز)

ارتفاع عدد المواليد

وأضاف أن عدد الأطفال الذين ولدوا قبل الأوان في المستشفى قد ارتفع بنسبة الثلث تقريباً منذ بدء القتال في 15 أبريل (نيسان) الماضي. وبوجود طاقم ضئيل، قدّر أن قسم الولادة قد ولّد أكثر من 600 مولود جديد خلال الشهر الماضي، أي 20 ضعف العدد المعتاد. وفي الأسابيع القليلة الأولى من الصراع، كانوا يجرون ما يصل إلى 50 عملية قيصرية في اليوم، وغالباً مع طفلين حديثي الولادة يتشاركان الحاضنة نفسها.

وقال فتح الرحمن إنه تمكن من الحفاظ على سير عمل المستشفى عبر التمويل الدولي من جمعية الأطباء الأميركيين السودانيين. وقد مولّت الجمعية كل عملية قيصرية منذ بدء النزاع، وسمحت للدكتور فتح الرحمن بأن يقدم لموظفيه المتبقين أجوراً أعلى لمنعهم من الفرار.

وأيد روايته عمال إغاثة من منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة «كير»، و«الهيئة الطبية الدولية»، ومنظمة «أطباء بلا حدود»، و«منظمة إنقاذ الطفولة»، الذين قالوا لصحيفة «نيويورك تايمز» إن الأزمة التي تؤثر على النساء الحوامل تمثل رمزاً لانهايار نظام الصحة العامة في جميع أنحاء السودان منذ بدء القتال.

وقال أديف جوزيف إيجي سيريكى، المستشار العالمى للصحة الجنسية والصحة الإنجابية فى «الهيئة الطبية الدولية»، التى تعمل على تدريب العاملين فى مجال الرعاية الصحية فى جميع أنحاء السودان: «هذا الأمر سوف يزداد سوءاً.»

ويترتب على الوضع الصحى المتردى للأمهات عواقب أيضاً على الأطفال المولودين قبل الأوان. وقال سيريكى: «الأطفال المبتسرون أكثر عرضة للإصابة بعيوب تستمر طوال الحياة، بما فى ذلك الإعاقات الذهنية، والشلل الدماغى، وضعف السمع والبصر.»

وحتى قبل اندلاع النزاع الحالى، كان السودان يعانى من نظام صحى هش يفتقر إلى البنية التحتية والمعدات الكافية، ونقص فى المهنيين الصحيين المهرة، وسلسلة إمداد محدودة. ووفقاً للأمم المتحدة، بلغ معدل وفيات الأمهات فى السودان نحو 270 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، مقارنة بـ21 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية فى الولايات المتحدة.



60 فى المائة من المستشفيات أغلقت

وفى ولاية الخرطوم، التى يسكنها نحو 10 ملايين شخص، أغلقت نحو 60 بالمائة من مرافق الرعاية الصحية أبوابها الآن، مع 20 فى المائة فقط من المرافق العاملة بالكامل، وفقاً للأمم المتحدة. وفى «الجنينة»، عاصمة إقليم غرب دارفور، أغلقت كافة المرافق الصحية أبوابها.

وتحولت المستشفيات نفسها إلى مسارح للقتال العنيف. وطردت الجماعات المسلحة 8 مرضى كانوا يتلقون الرعاية في مركز صحي في الخرطوم من أجل استخدامها قاعدة، حسبما ذكرت «منظمة إنقاذ الطفولة» غير الربحية. وتعرض العديد من الأطباء والمرضى الذين بقوا في البلاد للتهديد والاعتقال.

كما تفشت أعمال السلب والنهب، ونُهبت العديد من المستشفيات والصيدليات والمخازن. وقالت نقابة الأطباء السودانية إن المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، مثل السرطان أو أمراض القلب أو السكري، لم يتمكنوا من الحصول على الأدوية لأسابيع، في حين أغلقت عشرات مراكز غسيل الكلى أبوابها.

لكنَّ مجالات قليلة من النظام الصحي في السودان تأثرت بنفس الحدة التي تأثرت بها شبكات رعاية الأمومة. فبمجرد بدء القتال، بدأت القابلات في جميع أنحاء البلاد بتلقي نداءات للمساعدة من الأمهات الحوامل.

وقالت رانيا حسن، رئيسة فريق الصحة الإنجابية في منظمة الأمم المتحدة في السودان، التي تساعد في دعم شبكة من 400 قابلة مجتمعية على الأقل في البلاد: «صارت هؤلاء النساء شريان الحياة الحيوي بصورة متزايدة لأولئك النساء العالقات في المنازل». وأضافت أن عملهن «يكتسب أهمية خاصة في المنطقة داخل الخرطوم وحولها، حيث كان القتال أكثر ضراوة، وحيث تفضل العديد من النساء الولادة في مرافق الرعاية الصحية.»

وتنتشر القابلات في مختلف المدن والقرى، ويدخلن إلى منازل النساء لتوليد الأطفال حديثي الولادة، وغالباً ما يستجبن لطلبات مجموعات الدردشة في الأحياء أو الخطوط الساخنة للطوارئ.

وتساعد السيدة آمنة أحمد، التي كانت تتركب مع المرأة الحامل على الدراجة النارية، في تنسيق فريق من 20 قابلة في أم درمان. وقد ساعدن سوياً في توليد نحو 200 طفل منذ اندلاع القتال.

وأشارت إلى أن القابلات لا يتحدثن العنف فحسب، بل غالباً ما يُجبرن على العمل من دون الوصول إلى الهواتف أو الإنترنت، وهي الخدمات التي تدهورت كثيراً بسبب الاشتباكات.

وقالت السيدة آمنة أحمد إنها ولدت 8 أطفال خلال الصراع، لكن الفوضى جعلت من الصعب الوصول إلى النساء والحصول على الإمدادات الطبية.

وردّد روايتها نساء أخريات، مثل أحلام عبد الله حميد، القابلة البالغة من العمر 27 عاماً، التي ولدت 6 أطفال في مدينة بحري، شمال الخرطوم.

وقالت حميد في مقابلة هاتفية: «الوضع عسير للغاية»، مضيفة أنها انتقلت للمساعدة بعد أن تابعت سلسلة من الطلبات من النساء الحوامل على قناة «واتساب» في الحي الذي تقيم فيه.

وفي حين أن جميع ولاداتها كانت ناجحة، قالت إنها بدأت تشعر بالقلق إزاء التحرك وسط قتال الشوارع الذي يزداد سوءاً ويصعب التنبؤ به ليلاً، وهو الوقت الذي تستجيب فيه عادة للمكالمات.

لكنها لا تزال مستعدة للمخاطرة، بحسب قولها، مُضيفة أنها تشعر بإحساس قوي بالمسؤولية للمساعدة في كل مرة تسمع فيها نداء من امرأة في حالة حرجة.

وقالت أخيراً إن «دعوات النساء لي بالخير تجعلني أشعر بالحزن»، متسائلة: «كيف يمكنني المغادرة وهن يطلبن المساعدة باستمرار؟».

دقلو: «لن نعود للخرطوم حتى نجد حلاً للمشاكل القبلية بغرب دارفور»

الثلاثاء 21-06-2022 17:13 | كتب: جمعة حمد الله |

وجه نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان الفريق أول محمد حمدان دقلو انتقادات لمن وصفهم بمرتادي الفنادق والشقق في أوروبا الذين يدعون النضال باسم المستضعفين والنازحين، مشيراً إلى أن هؤلاء لن يقدموا شيئاً لانشغالهم بمصالحهم.

وأكد نائب رئيس مجلس السيادة في كلمته أمام طلاب جامعة الجنيينة بمقر الجامعة اليوم، بحضور عضوي مجلس السيادة الطاهر أبوبكر حجر والدكتور الهادي إدريس يحي، ووالي غرب دارفور خميس عبدالله أبكر والدكتور سليمان صندل، أهمية دور الجامعات في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار، وتوعية المجتمع حول مخاطر الصراعات القبلية والجهوية، مشيراً إلى اهتمام الحكومة ورعايتها للمؤسسات العلمية خاصة الجامعية، لجهة أن الطلاب هم عماد المستقبل.

ودعا الفريق أول محمد حمدان دقلو في كلمته التي بثها إعلام مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الطلاب إلى تشكيل لجان تمثل كل الكليات للجلوس مع مكونات الجنيينة، وبحث أسباب الصراعات والنزاعات التي عصفت بوحدة المجتمع وإيجاد حلول دائمة لها، موجهاً الطلبة بضرورة عكس ما تعلموه وسط اهليهم، وحثهم على نسيان الماضي والتسامي فوق الجراحات وطي الخلافات والنزاعات، من أجل سلام دائم ومستقر. وقال نائب رئيس مجلس السيادة، جننا من الخرطوم لمعالجة كافة القضايا والمشاكل القبلية بولاية غرب دارفور ولن نعود حتى نجد لها حلاً.

ودعا، الطلاب لضرورة الانتباه إلى ما يحكيه المخزولون الذين يديرون الأجندة من خارج السودان، والنظر إلى المصلحة العامة، بالمساهمة في استرداد الحقوق لأصحابها، وعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، وطأنتهم بأن القوات المشتركة ستقوم بحمايتهم، مشدداً على أن تكون العودة من المعسكرات نهائية وليست مؤقتة خلال زمن الخريف.

وأضاف قائلاً «دعونا ننبد البغضاء والتناحر وخبث الذين في الخارج، ونحل مشاكلنا لوحدها».

وتعهد الفريق أول دقلو، بدعم جامعة الجنيينة والمساهمة في تهيئة البيئة العلمية المناسبة، بما يمكنها من أداء رسالتها التعليمية، وتبرع بإنشاء قاعة حديثة بالجامعة تستوعب أكبر عددٍ من الطلاب ومعمل متكامل، وعشر عربات إدارية، واثنان بص لنقل الطلاب، وتهيئة بيئة المجمعات السكنية للطلاب، وعشر فرص للماجستير خارج السودان.

قضية ضد محمد حمدان دقلو في المحاكم الأوروبية

Good greeting

The articles of the law related to the case are as follows:

Retroactive effect of the law.

4 (1) Notwithstanding the provision of Article 2, the law that was in force at the time of the commission of the offense shall apply.

(2) In the case of crimes in which a final judgment has not been passed, the provisions of this Act shall apply if it is the most suitable for the accused.

(3) The failure to implement any hudud penalty prior to the enforcement of this law is considered a suspicion that drops the hadd punishment, and the assessment of the penalty is reviewed for those against whom a final judgment has been issued, in accordance with the provisions of this law.

(4) Any final judgment for blood money issued prior to the enforcement of this law shall be

reviewed in accordance with its provisions regarding its collection.

--- -----

Crimes committed in Sudan.

5 (1) The provisions of this Act shall apply to every crime committed, wholly or partly, in Sudan.

--- -----

Crimes committed outside Sudan.

6 (1) The provisions of this Act shall apply to every person who:

(A) Absent from Sudan in an act that makes him the principal or accomplice in one of the crimes:

(i) directed against the State,

(ii) relating to the regular forces,

(Third) related to counterfeiting currency or counterfeiting revenue stamps if the offender is found inside Sudan.

(B) Inside Sudan, a joint act in an act committed outside Sudan is considered a crime in Sudan and a crime under the law of the country in which it occurred.

(2) No person shall be punished outside Sudan for any of the crimes for which he may be punished inside Sudan if it is proven that that person was tried by a competent court outside Sudan and fulfilled his sentence, or was acquitted by that court.

--- -----

Criminal responsibility

The basis of criminal liability.

8 (1) There is no liability except for the designated designated person.

(2) No liability except for an unlawful act committed with intent or negligently. did the little one.

--- -----

coercion.

13-(1) A person who has been compelled to act by force or by threat of death, or by immediate serious harm to himself or his family, or serious damage to his property, shall not be considered to have committed the crime of a

person who has been compelled to act by force or by threat of death and was not in his ability to avoid that by other means.

(2) Coercion does not permit the causing of death or serious harm or the commission of any of the crimes against the state punishable by death.

--- -----

He was not able to avoid it by any other means.

(2) Coercion does not permit the causing of death or serious harm or the commission of any of the crimes against the state punishable by death.

Involuntary verbs.

14- A person who at the time of committing the act was not voluntary and was not in a position to control his actions due to force majeure or sudden illness, which made him unable to avoid that act, shall not be considered to have committed the crime.

necessity .

15- The person whom you have resorted to an act of necessity in order to protect himself, his honor or his money, or the life, honor or money

of others from a grave and imminent danger that he did not intentionally cause, and he was not in his power to prevent him by another means, is not considered to have committed a crime, provided that the act does not result in harm such as harm What is meant is protection from it or greater than it, provided that necessity does not permit killing except in the performance of duty.

Accidental accident.

16- It is not considered a crime that was accidentally caused by a legitimate act that took place in good faith and that resulted in an unexpected harm.

the satisfaction.

17. (1) An act is not considered a crime if it causes harm to a person in his body or his money when it is based on the express or tacit consent of that person.

(2) The provisions of subsection (1) shall not apply to acts likely to cause death or serious injury.

Factual error.

18. A person who believes in good faith, due to an error in facts, that he is authorized to

act, shall not be considered to have committed an offense.

Chapter Three

Criminal Attempt and Participation

chapter one

Getting started

Definition of initiation.

19- Attempt is to perform an act that clearly indicates the intent to commit a crime, if the crime was not completed by a reason outside the will of the perpetrator.

Punishment for initiation.

20- (1) Whoever attempts to commit a crime shall be punished with no more than half of the maximum penalty prescribed for it. If the attempted act constitutes an independent crime, the offender shall be punished with the penalty prescribed for it.

(2) If the penalty for a crime is death or amputation, the penalty for the attempt shall be imprisonment for a period not exceeding seven years.

Chapter II

criminal involvement

Participation in pursuance of a criminal agreement.

21- If two or more persons commit a crime in implementation of a criminal agreement between them, each of them shall be responsible for it as if he had committed it alone and shall be punished with the penalty prescribed for it.

Participation without criminal agreement.

22- If two or more persons commit a crime without a criminal agreement between them, each of them shall be responsible for his act, and he shall be punished with the penalty prescribed for the crime that constitutes that act.

Commanding the commission of a crime and coercing it.

23. Whoever orders a person who is not charged or of good faith to commit an act that constitutes a crime or coerces a person to

commit that act, he shall be responsible for it as if he had committed it alone and shall be punished with the penalty prescribed for that crime.

Criminal agreement.

24 (1) A criminal agreement is the agreement of two or more persons to commit a crime.

(2) With the exception of premeditated murder, enmity and crimes against the state punishable by death, the criminal agreement is not a punishable crime except with the attempt to commit the crime, and in all cases the retracted agreement is not a crime.

(3) Whoever commits the crime of criminal conspiracy shall be punished with imprisonment for a period not exceeding five years, and in the event that the crime is committed or attempted, he shall be punished with the penalty prescribed for the commission of that crime or the attempt, as the case may be. 2

agitation.

25. (1) Incitement is the temptation of a person to another to commit a crime or his ordering of a person charged under his authority to commit it.

(2) Subject to not exceeding the penalty prescribed for the crime, whoever abets the

commission of a crime shall be punished according to the following:

(A) In the event that the crime was not committed or attempted, imprisonment for a term not exceeding five years

(B) In the event that the crime was committed or attempted, imprisonment for a period not exceeding ten years or a fine or both. If the penalty prescribed for the crime is flogging, he shall be punished with flogging not exceeding half the penalty.

(3) Whoever instigates the commission of a crime and is present at the time of its occurrence is considered to have committed that crime.

(4) Whoever incites a person to commit a particular act shall be responsible for the commission of any other act that constitutes an offense committed by that person if the other act is a probable consequence of the incitement.

auxiliary.

26- Whoever helps to commit any act that constitutes a crime with the intention of facilitating its occurrence, the provisions of Article 25 shall apply to him, and he shall be punished with the penalty prescribed for the instigator, as the case may be.

Chapter Four

Sanctions

chapter one

Penalties

execution.

27- (1) Execution shall be by hanging, stoning, or similar to that with which the offender was killed, and it may be hadd punishment, retribution, or retribution, and it may be accompanied by crucifixion.

(2) With the exception of hudud and qisas crimes, a person under the age of eighteen or over seventy may not be sentenced to death.

(3) It is not permissible to sentence to death with crucifixion, except in Haraba.

retribution.

28- (1) Qisas is the punishment of the premeditated offender with the same act.

(2) The right to retribution is established from the outset of the victim and then transferred to his guardians.

(3) In the case of murder, retribution is by hanging to death, and the offender may be killed with the same amount he was killed with if the court deems it appropriate.

(4) In the case of wounds, retribution shall be in accordance with the provisions of the First Schedule attached to this Act.

Retribution terms.

29 Conditions for the application of retribution to wounds:

(A) Achieving similarity between the two members in terms of gender, safety and quantity, so that only the equivalent of the victim's member shall be repaid, and the correct one shall not be taken with the crippled or defective, the complete with the missing or the original with the addition, and the entire place shall be taken in its entirety and some of it together, however retribution is required. And the

(B) The possibility of fulfilling the example without unfairness so that the retribution does not result in the death of the offender or the transgression of the harm he inflicted on the victim.

Multiple punishment.

30- (1) One shall be killed by the group, and the group shall be killed by one.

(2) Retribution for wounds is multiplied by the number of asymmetric parts, and the smaller one is included in the larger one, unless the offender intends to retaliate against the victim, so he is requited with the smaller and then the larger pieces.

(3) If the offender cuts off identical premises from multiple victims and all of them lead to retribution, he shall be punished with retribution if any one of them demands it, without prejudice to the right of the rest to demand blood money in whole or in part, as the case may be.

(4) If the offender cuts off three or more premises from one victim or multiple victims, and all of them lead to retribution, he may take retribution from him with what was cut off, or sentence him to death.

Retribution drops.

31- Qisas falls in any of the following cases:

(a) If the victim or his guardian is a branch of the offender,

(b) If the victim or some of his guardians pardoned, with or without consideration,

(c) If the wounds occurred with the consent of the victim,

(D) In despair of recovering the offender if he becomes insane after being sentenced to retribution,

(E) The loss of the place of retribution in the case of the surgeon.

Parents of the victim who have

The right to punishment.

32- (1) The guardians of the victim who have the right to retribution are his heirs at the time of his death.

(2) If the victim is not an adult, insane, or demented, his guardian, custodian or guardian may act on his behalf, and the court may wait for the puberty to reach the adolescent child if it deems it appropriate.

(3) The state is the guardian of a person who does not have a guardian, or whose guardian is unknown or absent, and there is no hope for his return.

(4) The guardian of the victim, in the case of premeditated murder or wounds, may demand

retribution, blood money, reconciliation on money, or a comprehensive pardon, and in both cases semi-intentional or wrongful killing or wounds, he has the right to demand blood money, reconciliation or pardon. He who is not of age, and whoever is in his judgment may pardon except in return for a payment that does not decrease from the blood money.

(5) The tutor of unknown location or absent is proven to have his right to retribution, blood money or pardon if he appears before the execution of retribution or payment of blood money.

(6) A pardon may not be revoked if it was an express pardon issued by consent.

--- -----

Imprisonment and alienation.

33- (1) Imprisonment includes:

(A) Life imprisonment for a term of twenty years, or

(B) To exile, which is imprisonment far from the area where the crime was committed and from the place of residence of the offender.

(2) Westernization, which is defining the residence of the offender away from the area where the crime was committed.

(3) With the exception of the limit of Haraba, a prison sentence shall not be imposed on a person who has not reached the age of eighteen years.

(4) With the exception of the term of Haraba, a prison sentence may not be imposed on a person who has reached the age of seventy, and if the prison sentence is rescinded or forfeited until the age of seventy reaches the age of seventy, the punishment of alienation shall apply to the prescribed prison term.

(5) When calculating the total period of imprisonment sentenced in one trial for multiple crimes, the total period of imprisonment shall not exceed the period of life imprisonment.

(6) If the crime is one that may be punished by a fine alone, the period of imprisonment decided by the court as an alternative to paying the fine may not exceed: 4

(a) two months, if the amount of the fine does not exceed one Sudanese pound,

(B) Four months, if the amount of the fine does not exceed five Sudanese pounds.

(c) Six months, in any other case.

the fine .

34- (1) The court shall estimate the fine in view of the nature of the crime committed, the

extent of the illegal gain in it, the degree of participation of the offender and his financial condition.

(2) The court may order that the fine be paid in whole or in part as compensation to any person aggrieved by the crime, unless an independent judgment is awarded for compensation.

(3) When a fine is passed, an alternative penalty shall be imposed on imprisonment for non-payment. If the convict pays part of the fine, the alternative imprisonment period shall be reduced in proportion to what he paid to the total fine.

(4) The fine is waived by death.

Skin .

35- (1) With the exception of hudud crimes, flogging shall not be imposed as a penalty on a person who has reached sixty years of age, nor on a patient whose flogging endangers his life or exacerbates his disease.

(2) If the penalty of flogging falls due to age or disease, the offender shall be punished with an alternative penalty.

confiscation and extermination.

36- (1) Confiscation is the ruling devolving private money to the property of the state without consideration or compensation.

(2) Extermination is the destruction of money without consideration or compensation.

Close the shop.

37- Closing the shop is the ruling prohibiting the use of the shop or engaging in any work in it for a period of not less than a month and not more than one year.

pardon the punishment.

38- (1) Execution of the hudud may not be waived by amnesty.

(2) The execution of retribution may not be abolished except with a pardon from the victim or his guardian.

(3) The punitive penalty may be dropped by pardon from the public authority, in whole or in part, in accordance with the Code of Criminal Procedure, without prejudice to the rights of any victim of the pardoned crime to obtain compensation.

Chapter II

Assignment of disciplinary punishment

Appreciation, multiplicity and promise

Determining and assessing the disciplinary penalty.

39- The court, when determining the appropriate punitive penalty and estimating it, takes into account all the mitigating or aggravating circumstances, in particular the degree of responsibility, the motives for the crime, the seriousness of the act, the seriousness of the damage, the seriousness of the offender's personality, his position, his criminal record, and all other circumstances surrounding the incident.

Multiple crimes and its impact on punishment.

40- (1) If a single act constitutes more than one crime, the penalties overlap and one punishment is imposed, which is the most severe punishment.

(2) If there are multiple offenses, the death sentence for one of them shall require all other penalties other than confiscation.

Oud.

41- (1) If a person is convicted of any offense that may be punished with imprisonment, and he has already been convicted of the same twice, the court shall sentence him to imprisonment.

(2) If a person is convicted of any crime that may be punished with imprisonment, and he has already been sentenced to imprisonment twice, the court shall sentence him to imprisonment with the obligation to give him a warning. For him, the court shall sentence him to imprisonment for a period not less than the maximum prison sentence prescribed for that crime.

Chapter III

compensation

blood money .

42- (1) The blood money is one hundred camels or its equivalent in money, according to what is estimated, from time to time, by the Chief Justice after consulting with the competent authorities.

(2) The blood money for those who inflicted wounds and injuries shall be estimated according to the second schedule annexed to this law.

(3) The blood money is multiplied by the number of victims, but it is not multiplied by the

number of perpetrators in the crime that necessitates it. Rather, it is distributed among them equally if their participation is in implementation of a criminal agreement between them. Otherwise, each according to his felony.

(4) It is not permissible with the blood money to require any other compensation for murder or wounds.

(5) The amount of blood money in the event of negligence, such as murder and injuries, shall be reduced to the extent of the victim's participation in causing the crime.

Judgment by blood money.

43- The court shall decide the blood money in accordance with the second schedule attached to this law in any of the following cases:

(a) In the case of intentional killing and wounding, if retribution falls,

(B) In the case of quasi-intentional killing and wounding,

(c) In wrongful killing and wounding,

(D) In the killing and wounds caused by a non-adult or a person who lacks discernment.

Whoever proves his blood money.

44- The blood money is established initially for the victim and then transferred to his heirs according to their shares in the inheritance. If the victim does not have an heir, it goes to the state.

Who must pay blood money and how to meet it.

45- (1) The blood money is obligatory on the offender alone in the premeditated crimes of murder or wounds.

(2) Blood money is required of the offender and the female sane person in cases of semi-intentional or negligent homicide or wounding.

(3) The rationale includes the association of the offender's relatives or the party insured with it, the party financially with him or the party he works for if his crime was in the course of his work.

(4) Willful blood money from killing or wounding is obligatory in case, and it may be postponed or deducted with the consent of the victim or his guardians.

(5) The blood money shall be collected in accordance with the provisions of the Civil Procedures Law of 1983.

Refund of money, benefit or compensation.

46- When the accused is convicted, the court shall order the return of any money or benefit he obtained, and it may, at the request of the victim or his guardians, order compensation for any damage resulting from the crime, in accordance with the provisions of the Civil Transactions and Civil Procedures Law. 5

--- -----

Murder and its types.

129. Murder is causing the death of a living person, intentionally, semi-intentionally, or by mistake.

Murder .

130- (1) Murder is premeditated murder if the offender intended it, or if he intended the act and death was a likely consequence of his act.

(2) Whoever commits the crime of premeditated murder shall be punished with the death penalty, and if the retribution lapses, he shall be punished with imprisonment for a term not exceeding ten years without prejudice to the right to blood money.

Semi-intentional murder.

131. (1) Murder is considered semi-intentional murder if the offender caused it by a criminal act on the human body and the offender did not intend to kill, and the death was not a likely result of his act.

(2) Notwithstanding the provision of Section 130 (1), murder is considered quasi-intentional murder in any of the following cases:

(a) If a public official or a person charged with a public service in good faith exceeds the limits of the authority conferred upon him by law and believes that his act which caused death is necessary to perform his duty;

(b) If the offender commits murder, exceeding, in good faith, the legally established limits for exercising the right of legitimate defence,

(c) If the offender committed murder under the influence of coercion to kill,

(d) If the offender commits murder while he is in a state of necessity to protect himself or others from death,

(e) If the offender committed the killing based on the victim's consent,

(f) If the offender, while losing control of himself by a sudden severe provocation, kills the person who provoked him, or any other person by mistake;

(g) If the offender went too far or exceeded the authorized amount of the lawful act and death occurred as a result of that,

(h) If the offender committed the murder without premeditation during a sudden fight without taking advantage of the circumstances or behaving in a cruel or unusual manner;

(i) If the offender committed the murder under the influence of a mental, psychological or nervous disorder to a degree that clearly affects his ability to control his actions,

(3) Whoever commits the crime of semi-intentional murder shall be punished with imprisonment for a term not exceeding seven years without prejudice to the right to blood money.

Petition against:

- Mohamed Hamdan Dagalo, nicknamed Hemedti, Vice President of the Transitional Military Council

- Leaders of the Sudanese Rapid Support Forces (formerly Janjaweed)

- Members of the Janjaweed Organization in Sudan

Indictment:

The so-called Muhammad Hamdan Dagalo (Hemedti) and the leaders of the Rapid Support Forces (Janjaweed) committed the following crimes, which are punishable by articles of the Criminal Code in more than eight paragraphs of the articles of this glorious law against professional criminals, and those involved in the case are among the largest professional criminals in Africa and Sudan.

The crimes of those mentioned in the petition and those concerned with the aforementioned accusation, namely Dagalo, the Janjaweed and the leaders of the Janjaweed, varied as follows:

1- Demonstrators were killed in large numbers from 2020 until now in the streets of the city of Khartoum by indiscriminate shooting from Janjaweed rifles and pistols, on the orders of Dagalo.

2- More than 2,000 martyrs of various categories of demonstrators are buried in several cemeteries in the city of Khartoum periodically and under the full view and hearing of all, and the misleading of justice in the courts in all crimes attributed to Dagalo and the Janjaweed.

3- The rape of a large number of girls in the city of Omdurman on the orders of Dagalo and the leaders of the Janjaweed, and a large number of the raped women were buried in the cemeteries of the city of Khartoum.

4- Torture of demonstrators against the Janjaweed authority in the prisons of the city of Khartoum on the orders of Dagalo, killing a large number of demonstrators and burying them without real reason or accusation in the cemeteries of the city of Khartoum.

5- Theft of state funds, estimated at billions, in repeated incidents, on the orders of Dagalo, by the Janjaweed forces in the city of Khartoum.

6- Inciting the periodic killing of protesters under the orders of Dagalo and Janjaweed leaders in the city of Khartoum.

7- The conflict with the leaders of the Sudanese army opposed to the authority and the

killing of a large number of them in the incidents of disappearance witnessed in the police records and the burial of a large number of army leaders in the cemeteries of the city of Khartoum.

8- Preventing elections in Sudan by orders of Dagalo and the leaders of the Janjaweed to elect the civil authority to which thought leaders, politicians and the general public aspire to in Sudan.

9- The alliance with the Justice and Equality Movement, which was founded by Khalil Ibrahim, and the intimidation of the general public from exercising their civil rights and the prevention of general elections in Sudan.

10- The alliance with the remnants of the former regime of President Bashir and the symbols of the Islamic Front regime and other terrorist movements in Sudan.

claim:

I call upon the United Nations human rights bodies and Higher Supreme Courts to remove the criminal Mohamed Hamdan Dagalo from his post As Vice-President of the Transitional Military Council and forcibly refer him to the judiciary and try him a fair trial in the military or independent and impartial civil judiciary and his ruling with the highest degree of punishment, which is the death penalty for the

crimes and misdeeds committed by the hands of the person concerned. Who is proven guilty of murder and other charges, and the execution of those found guilty and responsible for killing unarmed demonstrators in the streets and the role in the city of Khartoum.

I also demand that the families of the victims be compensated with the appropriate compensation approved by the law and that the perpetrators be punished severely, as the law allows.

I thank your esteemed organization for listening well to the demands of the oppressed, and I also hope justice for all.

petitioner

General Solicitor